

المستخرج على صحيح البخاري

للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي (ت ٣٧١ هـ)

(دراسة وتحليل)

الدكتور / محمد بن زين العابدين رستم

كلية الآداب - جامعة القاضي عياض

بني ملال - المغرب

تمهيد :

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا ،
وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا ، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ ، وَمَنْ يَضِلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ ،
وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ،
بَلَّغَ الرِّسَالَةَ ، وَأَدَّى الْأَمَانَةَ ، وَنَصَحَ الْأُمَّةَ ، وَجَاهَدَ فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ حَتَّى
أَتَاهُ الْيَقِينُ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ .

أَمَّا بَعْدُ : فَلَقَدْ أَوْدَعَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ (ت ٢٥٦هـ) فِي " الْجَامِعِ
الصَّحِيحِ " عِلْمًا شَرِيفًا ، وَفَقَهَا دَقِيقًا ، وَفَقَ شَرْطَ مُحْكَمٍ ، وَنَهَجَ مُرْتَّبٍ ،
دُهْشَتْ لَهُ عُقُولُ الْعُلَمَاءِ ، وَتَحَيَّرَتْ فِيهِ أَفْهَامُ الْفُضَلَاءِ ، فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ جَمْعٌ
مِنْ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ ، لَا سِتْخَرَجَ عَجِيبُ الصَّنْعَةِ فِيهِ ، وَاسْتَنْبَاطُ خَفِيِّ مَعَانِيهِ ،
فَكَانَتْ هَذِهِ التَّأْلِيفُ الْكَثِيرَةُ الَّتِي بَسَطَ الْقَوْلُ فِيهَا ، وَامْتَدَّ عَنَانُ الْكَلَامِ بَيْنَ
ثَنَائِهَا ، فِي شَرْحِ غَرِيبِ أَلْفَاظِهِ ، وَكَشْفِ غَامِضِ مُشْكَلَاتِ إِسْنَادِهِ ،
وَاسْتِخْرَاجِ دُرَرِ تَرَاجِمِهِ وَأَبْوَابِهِ ، وَالْكَلَامِ عَلَى رَجَالِهِ وَرُؤَاتِهِ ، وَاسْتِنبَاطِ
دَقِيقِ فِقْهِهِ وَمَتُونِهِ وَأَحَادِيثِهِ .

وَعُنِيَ جَمْعٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْجَامِعِ الصَّحِيحِ ، فَبَحَثُوا فِي أَسَانِيدِهِ ،
وَطَرِيقَةِ الْبُخَارِيِّ فِي سِيَاقِ الْأَحَادِيثِ ، ثُمَّ اجْتَهِدُوا فِي إِيرَادِهَا عَلَى نَحْوِ قَدَرِ
يَتَّفَقُ ، أَوْ يُخَالِفُ سِيَاقَ الْبُخَارِيِّ لَهَا ، فَنَشَأَ مِنْ ذَلِكَ ضَرْبٌ مِنَ التَّأْلِيفِ أُطْلِقَ
عَلَيْهِ : " الْاسْتِخْرَاجُ " ، وَعُرِفَتْ فِيهِ مَوْلاَفَاتٌ وَسُمِّتَتْ بِـ " الْمُسْتَخْرَجَاتِ " .

وَاشْتَهَرَ مِنَ الْمُسْتَخْرَجَاتِ الْمَوْضُوعَةُ عَلَى " الْجَامِعِ الصَّحِيحِ " ،

مُستخرج الإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي (ت ٣٧١هـ) ،
الذي سُنِّفَ هذه الدراسة للكلام عليه .

ولقد كان الباعث عليها أمورٌ منها :

أولاً : بيان حاجة أهل هذا الشأن ، إلى العلم بالاستخراج وفوائده ،
وما أُلِّف فيه من المؤلفات المبسطة ، والتصانيف المفيدة الممتعة التي كُثرت
وُجوه الانتفاع بها في حلٍّ ما أشكلَ علمُه من خفايا " الجامع الصحيح " ،
وغمُضَ فهمُه من دقائق أسانيده وعللها .

ثانياً : رُسُوخ قَدَم أبي بكر الإسماعيلي في فنون كثيرة من العلم ،
وتقدمه في علم الحديث خاصة ، فهو الإمام الحافظ الحجة المتقن .

ثالثاً : الظنُّ الغالبُ الذي يُقارب اليقين بأنَّ قَلَّةً من الباحثين هم الذين
طرقوا هذا الباب ، وعُنُوا بجمع مادة مستخرج الإسماعيلي المتناثرة في كتب
شراح صحيح البخاري المتأخرين ، والحديث عن ذلك في دراسة تفتح مُغلقَ
هذا الباب ، وتَجْمَعُ أطراف القول فيه .

ولستُ أزعِمُ لنفسي التفرد بهذا الباب ، فَمَنْ قَبْلُ تَكَلَّمَ فيه الدكتور /
زياد محمد منصور ، فأجاد وأفاد ، يَبْدُو أَنَّهُ ما بلغ المراد في التَّقْصِي
والاستيعاب ، وَلَهُ مع ذلك فَضْلُ السَّبْقِ إلى فَتْحِ هذا الباب ، والأمر في هذا
كما قال ابن مالك في الألفية :

وهو بسبقٍ حائزٌ تفضيلاً مُستوجبٌ ثنائي الجميلاً

ولقد اقتضى منهج العرض والتحليل ، والدراسة والتّقييم ، تقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة :

المقدمة : في بيان الباعث على البحث في هذا الموضوع ، وتوضيح حاجة أهل العلم بالحديث إليه .

المبحث الأول : حقيقة الاستخراج وفوائده ، وتاريخ ظهوره وتطوره وفيه :
المطلب الأول : تعريف الاستخراج لغةً واصطلاحاً .

المطلب الثاني : فوائد المستخرجات .

المطلب الثالث : نشأة الاستخراج وتطوره .

المبحث الثاني : حياة الإسماعيلي وعنايته بالحديث وعلومه وفيه :

المطلب الأول : تعريف "موجز" بأبي بكر الإسماعيلي .

المطلب الثاني : منزلة أبي بكر الإسماعيلي في الحديث وعلومه .

المطلب الثالث : تأليف الإسماعيلي في الحديث وعلومه .

المبحث الثالث : دراسة تحليلية لمستخرج أبي بكر الإسماعيلي وفيه :

المطلب الأول : عنوان المستخرج .

المطلب الثاني : ترتيب الكتاب ومنهج المؤلف فيه .

المطلب الثالث : التعقيبات على مستخرج الإسماعيلي .

المبحث الرابع : فوائد مستخرج الإسماعيلي ومحاسنه ، وأثره في شروح
صحيح البخاري ، وفيه :

المطلب الأول : فوائد المستخرج ومحاسنه .

المطلب الثاني : منزلة مستخرج الإسماعيلي وأثره في شروح صحيح
البخاري .

خاتمة الدراسة .

وَأَسْأَلُ اللَّهَ رَبَّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ، رَبَّ كُلِّ شَيْءٍ وَمَلِيكَهُ ، أَنْ يَنْفَعَ بِهِذِهِ
الدراسة ، وَأَنْ يَقِينِي مَوَارِدَ الْخَطَا وَالزَّلَلِ فِيهَا ، وَيُجَنِّبَنِي الْقَوْلَ فِي دِينِهِ بِمَا لَا
أَعْلَمُ ، وَيَهْدِينِي لِلصَّوَابِ فِيمَا اخْتَلَفَ فِيهِ ، إِنَّهُ سَمْعٌ مُجِيبٌ ، وَبِالْإِجَابَةِ
جَدِيرٌ .

* * * *

المبحث الأول : حقيقة الاستخراج ، وفوائده ، وتاريخ ظهوره وتطوره :

المطلب الأول : تعريف الاستخراج لغة واصطلاحاً :

أولاً : الاستخراج لغة :

الاستخراج : مصدر الفعل " استخرج " المزيد من الفعل الثلاثي " خرج " ، يُقال : خرج خروجاً ومخرجاً : إذا برز من مَقَرِّه وانفصل ، وخرج من الأمر " إذا خُلِّصَ منه .

ويُقال : استخرجه استخراجاً : إذا استنبطه استنباطاً ، وأيضاً : إذا طلب إليه أن يخرج ، واستخرج الشيء من المعدن : إذا خَلَّصَهُ من تُرابه ^(١) .

ثانياً : تعريف الاستخراج اصطلاحاً :

عرَّفَ أهل الحديث " الاستخراج " بتعريفات كثيرة ، تتفاوت في العبارة وتأثَّلَفُ في المعنى ، نختار منها - ههنا - ثلاثة تعريفات :

١ - قال الحافظ أبو الفضل زين الدين العراقي (ت ٨٠٦ هـ) :
" المستخرج : موضعه أن يأتي المصنف إلى كتاب البخاري ، أو مسلم ، فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه ، من غير طريق البخاري ، أو مسلم ، فيجتمع إسناد المصنف مع إسناد البخاري أو مسلم في شيخه ، أو مَنْ فوقه " ^(٢) .

(١) لسان العرب (ج ١٢ ، ص ٢٤٩) لابن منظور ، والقاموس المحيط (ص ٢٣٧) ، وتاج العروس (ج ٢ ، ص ٢٨-٣٠) للزبيدي ، مادة : خرج .

(٢) شرح التبصرة والتذكرة للعراقي (ج ١ ، ص ٥٦ و ٦٦) .

٢ - قال الإمام شمس الدين السخاوي (ت ٩٠٢هـ) : " . . . والاستخراج : أن يعمد حافظٌ إلى صحيح البخاري مثلاً ، فيُورد أحاديثه حديثاً حديثاً بأسانيد لنفسه ، غير ملتزم فيها ثقة الرواة - وإن شذَّ بعضهم حيث جعله شرطاً - من غير طريق البخاري إلى أن يلتقي معه في شيخه ، أو شيخ شيخه ، وهكذا ، ولو في الصحابي كما صرَّح به بعضهم " (١) .

٣ - قال الحافظ الشيخ أحمد بن الصديق الغماري (ت ١٣٨٠هـ) : " . . وأما الاستخراج ، فهو أن يقصد الحافظُ إلى مُصنِّفه مُسند لغيره ، فيُخرج أحاديثه بأسانيد نفسه ، من غير طريق صاحب الكتاب ، فيجتمع معه في شيخه ، أو شيخ شيخه ، وهكذا إلى صحابي الحديث " (٢) .

والنَّظر في هذه التعريفات نظرة تحليل وموازنة تعنُّ له الأمور الآتية :

١ - أنَّها جميعاً تعريفاتٌ بالمثال ، ولقد جرى الاصطلاح على خلاف ذلك ، وإنَّما يؤتى بالمثال لتوضيح التعريف ، وتقريب ما أجمل فيه . وقد يبدؤ - لأوَّل وهله - أنَّ تعريف الشيخ أحمد بن الصديق ينأى عن المثال ، فيكون بذلك مُخالفاً للتعريفين الآخرين ، لكن التحليل المُقارن للتعريفات الثلاثة ، يُظهر اتِّفاقها على إيراد المثال ، واختلافها في الصيغة ، فتعريف الحافظ العراقي لو أُدخل عليه أدنى تغيير ، لأصبح مماثلٌ لتعريف الشيخ أحمد ابن الصديق ، إن لم نُقل هو بعينه ، مثال ذلك : قال الحافظ العراقي : " المستخرج موضعه أن يأتي المصنف إلى كتاب مُسند لغيره ، فيُخرج أحاديثه

(١) فتح المغيث شرح ألفية الحديث للسخاوي (ج ١ ، ص ٥٢) .

(٢) حُصُول التفريغ بأصول التخريج (لوحه ٢) .

بأسانيد لنفسه . . . " . وبذلك يتضح أنه لا وجود لخلاف جوهري بين التعريفات المذكورة ^(١) .

٢ - جماع أمر " الاستخراج " قائم على ثلاثة أركان : تخريج أحاديث الكتاب المُستخرج عليه بأسانيد خاصّة ، ومجانبة طريق مؤلف الكتاب ما أمكن ، والاجتماع مع صاحب الكتاب في بعض طبقات السند .

وهذه الثلاثة الأركان قد لا يطرّدُ وقوعها للمُستخرج ، إذ ربّما أسقط أحاديث لم يجد له بها سنداً يرتضيه ، وربّما ذكّرها من طريق صاحب الكتاب ^(٢) ، لكن لا يسوّغ للمُستخرج " العدول عن الطريقة التي يقرب اجتماعه مع مصنف الأصل فيها ، إلى الطريقة البعيدة ، إلّا لغرض من علوّ ، أو زيادة حكم مُهمٍّ أو نحو ذلك " ^(٣) .

(١) ومّا يدلّك على أنّ التعريفات الثلاثة مُتقاربة ، قولُ الشيخ أحمد بن الصديق عَقَبَ الإجمال الذي قدّمه في تعريف الاستخراج : " فإذا قصد الاستخراج على صحيح البخاري مثلاً ، فأولُ حديث فيه حديثٌ : " إنّما الأعمال بالنيات " ، وقد رواه البخاري عن شيخه الحميدي عن سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن إبراهيم التيمي عن علقمة بن وقاص الليثي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، فيأتي المُستخرج ، فيُسندُ هذا الحديث بإسناده إلى الحميدي شيخ البخاري ، فإن لم يتصل بالحميدي ، فيُسندُه إلى سفيان بن عيينة شيخ الحميدي ، فإن لم يتصل بابن عيينة رواه إلى يحيى بن سعيد الأنصاري من رواية مالك ، أو الثوري ، أو ابن المبارك ، أو عبد الرحمن بن مهدي أو غيرهم . . . وهكذا إن لم يتصل بيحيى رواه بإسناده إلى التيمي ، أو إلى علقمة بن وقاص ، أو إلى عمر بن الخطاب " . حصول التفريج بأصول التخريج (لوحه ٢) .

(٢) انظر : فتح المغيث شرح ألفية الحديث (ج ١ ، ص ٥٣) ، وتدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (ج ١ ، ص ١١٢) .

(٣) فتح المغيث (ج ١ ، ص ٥٢) والنكت الوفية بما في شرح ألفية للبقاعي (ج ١ ، لوحه ٢٣) .

٣- هناك علاقة بين المعنى اللغوي للاستخراج ، وبين المعنى الاصطلاحي ، لتحقيق معنى الاستنباط في الثاني ، من حيث أنَّ المُستخرج يستنبطُ أحاديث الكتاب المُستخرج عليه بأسانيد لنفسه من غير طريق المؤلف . ولقد أوما السيوطي (ت ٩١١هـ) إلى هذا المعنى عندما قالَ : " . . . سُمِّيَ به هذا النوع من التأليف ، لأنَّه استنباط طرق الأحاديث للكتاب ^(١) المُستخرج عليه " ^(٢) .

المطلب الثاني : فوائد المستخرجات :

لم يذكر الحافظُ ابن الصَّلاح (ت ٦٤٢هـ) للمستخرجات سوى فائدتين هما : علو الإسناد ، " والزيادة في قَدْر الصحيح ، لما يقع فيها من ألفاظ زائدة ، وتتمت في بعض الأحاديث ، تثبت صحتها بهذه التَّخاريج ، لأنها واردة بالأسانيد الثابتة في الصحيحين ، أو أحدهما ، وخارجة من ذلك المخرج الثابت " ^(٣) .

ولقد استدرك الحافظُ العراقي على ابن الصَّلاح فائدة ثالثة ، وهي تكثير طرق الحديث ، ليرجع بها عند التَّعارض ^(٤) .

وأفاد الحافظُ ابن حجر (ت ٨٥٣هـ) أنَّ ما ذكره العراقي على أنَّه فائدة

(١) وكذا ولعل الصواب : " طرق أحاديث الكتاب . . . " .

(٢) البحر الذي زخر شرح ألفية الأثر ، للسيوطي (لوحه ٧٦) .

(٣) مقدمة ابن الصلاح (ص ١٢) .

(٤) انظر : التقييد والإيضاح (ص ٣٢) ، وحكى الأبناسي استدراك العراقي على ابن الصلاح في : الشَّدَا الفَيَّاح من علوم ابن الصلاح (ص ٤١) .

ثالثة للاستخراج ، قد أوردَهَا ابنُ الصَّلَاح في مقدمة " شرح مسلم " ،
وتَلَقَّاهَا عنه الإمام النووي (ت ٦٧٦هـ) ، فأستدركها في مختصره في علوم
الحديث ^(١) .

ولقد زاد الحافظُ ابن حجر سَبْعاً من فوائد المستخرجات ، جَزَمَ عدم
تعرض ابن الصَّلَاح والنووي لذكرها وهي :

١ - الحكم بعدالة مَنْ أخرج لَهُ في المستخرج على الصحيح ، " لأنَّ
المُخَرَّج على شرط الصحيح ، يلزمه أن لا يُخَرَّج إلَّا عن ثقة عنده " ^(٢) .

ثم قسَّم الحافظُ ابنُ حجر رجال المستخرج إلى ثلاثة أقسام : قسمٌ ثبت
عدالته قبل الاستخراج ، فلا كلام فيهم ، وقسمٌ وُجد فيه طَعْنٌ من غير
المُخَرَّج ، فيُبْحَثُ في ذلك الطعن ، إن كان مقبولا قُدم ، وإلَّا فلا ، وقسم لا
يُعرف لأحد قبل المُخَرَّج فيه توثيق ، ولا تجريح ، فَرَجَالُ هذا القسم يكتفى
في قبولهم تخريجُ من اشترط الصحة لأحاديثهم ، لأنَّهم نُقلوا من درجة مَنْ
هو مستورٌ إلى درجة مَنْ هو موثوق ^(٣) .

٢ - التَّصريح بالسَّماع عند ذكر عننة المدلسين ، وإن كُنَّا لا نتوقف في
صحة ما روي في " الصحيح " من ذلك ، لأنَّنا نرجح ثبوت سماع المدلس
عنده ^(٤) .

(١) انظر : النُّكت على كتاب ابن الصَّلَاح (ج ١/ ص ٣٢١) .

(٢) المصدر السابق .

(٣) انظر : النُّكت (ج ١/ ص ٣٢١ ، ٣٢٢) .

(٤) انظر : النُّكت (ج ١ ، ٣٢٢) .

٣ - تمييز رواية المختلط ، وبيان ما سَمِعَ منه قبل الاختلاط ^(١) ، " وإن كنا لا نتوقّف في صحة ما رُوِيَ في الصّحيح من ذلك غير مُبيّن ، ونقول : لو لم يطلّع مُصنّفه على أنّه رُوِيَ عنه قبل الاختلاط . . لم يُخرّجه " ^(٢) .

٤ - التصريح بالأسماء المبهمة والمهملة الواقعة في " الصحيح " في السند والمتن ^(٣) .

٥ - التّمييز للمتن المُحال به ، على المتن المُحال عليه ، وذلك في كتاب مُسلم كثير جداً ، فإنه يُخرّجُ الحديث على لفظ بعض الرواة ، ويُحيل بياقي ألفاظ الرواة على ذلك اللَّفظ الذي يُورده ، فتارة يقول : " مثله " ، فيُحمل على أنّه نظيره سواء ، وتارة يقول : " نحوه " ، أو " معناه " ، فتوجد بينهما مخالفة بالزيادة والنقص ^(٤) .

٦ - الفضلُ للقدر المدرج في الحديث ، مما ليس في الحديث ^(٥) .

٧ - التّصريح برفع ما وقع في " الصّحيح " موقوفاً ، أو في صورة الموقوف ^(٦) .

(١) انظر : المصدر السابق .

(٢) هذا الكلام نَقَلَهُ السيوطي في تدريب الرّأوي (ج ١/ ص ١١٦) ، مستفاداً من عبارة الحافظ ابن حجر في النّكت .

(٣) انظر : النّكت (ج ١، ص ٣٢٢) .

(٤) انظر : النّكت (ج ١، ص ٣٢٢ ، ٣٢٣) .

(٥) انظر : النّكت (ج ١، ص ٣٢٣) .

(٦) انظر : المصدر السابق ، وهذه الفوائد السّبع نَقَلَهَا عن الحافظ ابن حجر ، البقاعي في النّكت الوفية (ج ١، لوحة ٢٥) ، والسيوطي في التدريب (ج ١، ص ١١٦) ، والبحر الذي زخر (لوحة ٧٦) ، والصنعاني في توضيح الأفكار (ج ١، ص ٧٢-٧٣) .

وقد نقل برهان الدين البقاعي (ت ٨٨٥هـ) أنه قيل للحافظ ابن حجر :
إنَّ الحافظ شمس الدين محمد بن أبي بكر المعروف بابن ناصر الدين الدمشقي
(ت ٨٤٢هـ) ، قد ذكر للمستخرجات بضع عشرة فائدة ، فأطرق الحافظُ ، ثم
قال : " عندي ما يزيد على ذلك بكثير ، وهو أنَّ كلَّ علةٍ أُعلِّ بها حديثٌ في
أحد الصحيحين ، جاءت روايةُ المستخرج سالمة منها ، فهي من فوائد
المستخرج ، وذلك كثير جداً " ^(١) .

ومن فوائد المستخرجات التي نَبَّهَ عليها السيوطي ، وأفاد أنه لم يُسبق
إليها ، أن يكون الحديث مشتملاً على لفظ مُخالف للقاعدة العربية ، فيُتكلَّفُ
في توجيهه ، ويتمحَّل لتخريجه ، فيُجَيءُ المستخرجُ على القاعدة ، فيُعرف أنه
الصواب ، وأنَّ ما وقع في الصحيح وهمٌ من تغيير الرواة ^(٢) .

ويتضح مما سبق أنَّ هؤلاء العلماء - ابن الصلاح والعراقي وابن حجر
والسيوطي - قد ذكروا من فوائد المستخرجات إحدى عشرة فائدة ، وتكشفُ
الدراسةُ المقارنةُ لهذه الفوائد ، أنَّها تنقسم - في جُمليتها - إلى قسمين اثنين :
- قسمٌ غايته دُفع ما قد يردُّ على الحديث ، من أسباب التَّوهين أو
التضعيف .

- وقسمٌ يساعد على فهم معاني الحديث ، فيُجَلِّي غامضه ، ويُقربُ
مُشكَّله .

(١) النُّكت الوفية بما في شرح الألفية (ج ١ ، ص ٢٦) ، والبحر الذي زخر (لوحه ٧٧) ،
ونقل السيوطي في التدريب (ج ١ . ص ١١٦) كلمة الحافظ ابن حجر دون القصة .

(٢) انظر : البحر الذي زخر (لوحه ٧٧) .

المطلب الثالث : نشأة الاستخراج وتطوره :

تأخر ظهور " الاستخراج " على المعنى الذي شرحناه آنفاً ، إلى المائة الثالثة ، حيث وُجد من أهل هذه المائة مَنْ اعتنى بالاستخراج على صحيح الإمام مسلم ، وعلى بعض الكتب الأخرى .

ويمكنُ أن يُردَّ سببُ تأخر العناية بالاستخراج إلى القرن الثالث الهجري ، فمابعده ، إلى الأمور التالية :

١ - لقد كانت فترة القرن الثالث الهجري ، فترة العطاء الحديثي الناصر ، الذي لم يذبلْ على امتداد العصور ، وكان مابعده عاليةً عليه ، ففي هذه المرحلة نُضجت القواعد التأصيلية التي يتمُّ على أساسها تمحيص السنة النبوية ، والتي سُمِّيتْ من بعد بمصطلح الحديث ، كما أنَّ النصوص النبوية جُمِعت مفردةً عن غيرها في مسانيد ، ومصنفات ، وصحاح جوامع ، ووَأكَبَ جمع النصوص النبوية ضبطُ رجالها ، والترجمةُ لهم ، وبيانُ علل الأحاديث ، وشرحُ مضمونها اللغوي ، وهكذا كانت فترة القرن الثالث - في تاريخ السنة النبوية - فترة النضج والكمال ^(١) .

٢ - إنما اتسع العلماءُ في القرن الثالث ومابعده - في الاستخراج ، لأنَّ الروايات قد انتشرت ، والأسانيد طالت ، فاشتدت الحاجة إلى هذا الضرب من التأليف ، لكي يتحقق علوُ الإسناد ، وتكثر الطرق ^(٢) .

(١) انظر : تطور دراسات السنة النبوية ، ونهضتها المعاصرة وآفاقها (ص ١٨-٢٨) للدكتور فاروق حمادة .

(٢) انظر : حصول التفريغ بأصول التخريج (لوحة ٥ و ٦) .

٣ - تَبَسَّطَ أَهْلُ الْعِلْمِ - فِي الْقَرْنِ الثَّالِثِ وَمَابَعْدَهُ - فِي الْإِسْتِخْرَاجِ ،
لظُهُورِ نَوْعٍ جَدِيدٍ مِنَ الْمَعْرِفَةِ الْحَدِيثِيَّةِ ، يَتَعَلَّقُ بِفَقْهِ الْحَدِيثِ وَالِاسْتِنْبَاطِ مِنْهُ ،
فَكَانَ لِأَبَدٍّ مِنَ اللَّجْوَةِ إِلَى هَذَا اللَّوْنِ مِنَ التَّأْلِيفِ ، لِنُكْثِيرِ طُرُقِ الْأَحَادِيثِ ،
وَلِلْوُقُوفِ عَلَى أَلْفَاظٍ أُخْرَى لَهَا تُسَاعِدُ فِي شَرْحِ مَتُونِهَا ، وَاسْتِنْبَاطِ مَا فِيهَا مِنْ
حُكْمٍ وَفَقْهِ ^(١) .

٤ - اعْتَنَى أَهْلُ الْحَدِيثِ فِي الْقَرْنَيْنِ الرَّابِعِ وَالْخَامِسِ ، بِالزِّيَادَةِ فِي قَدْرِ "
الصَّحِيحِ " الْمُخَرَّجِ فِي الْكُتُبِ الْمَوْضُوعَةِ فِيهِ ، فَأَحْتَاجُوا إِلَى " الْإِسْتِخْرَاجِ "
و " الْإِسْتِدْرَاكِ " عَلَى الصَّحِيحَيْنِ ^(٢) .

لَقَدْ تَقَدَّمَ أَنْفَاءً أَنَّ نَشْأَةَ الْإِسْتِخْرَاجِ ، كَانَتْ فِي الْمِائَةِ الثَّلَاثَةِ ، لَكِنْ لَيْسَ
يُعْرَفُ عَلَى وَجْهِ التَّحْدِيدِ ، مَنْ هُوَ أَوَّلُ مَنْ عَمَلَ مُسْتِخْرَجًا ، وَالْمَعْرُوفُ مِنْ
أَهْلِ هَذِهِ الْمِائَةِ : الْإِمَامُ الْحَافِظُ أَبُو أَحْمَدَ حَمِيدُ بْنُ زَنْجَوِيهِ الْأَزْدِيُّ النَّسَائِيُّ ^(٣)
(ت ٢٥١هـ) ، الَّذِي وَضَعَ مُسْتِخْرَجًا عَلَى كِتَابِ " الْأَمْوَالِ " لِأَبِي عُبَيْدِ
الْقَاسِمِ بْنِ سَلَامٍ (ت ٢٢٤هـ) ، قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ الْكَتَّانِيِّ : " وَكُتَابُهُ
كَالْمُسْتِخْرَجِ عَلَى كِتَابِ أَبِي عُبَيْدٍ ، وَقَدْ شَارَكَهُ فِي بَعْضِ شَيْخُوهُ ، وَزَادَ عَلَيْهِ
زِيَادَاتٌ " ^(٤) .

(١) انظر : تطور دراسات السنة النبوية (ص ٣٥) .

(٢) انظر : تطور دراسات السنة النبوية (ص ٣٣) .

(٣) ترجمته في : الأنساب (ج ٥ ، ص ٤٨٤) ، وسير أعلام النبلاء (ج ١٢ ، ص ١٩-٢٢) .

(٤) الرسالة المستطرفة (ص ٤٧) ، وكتاب ابن زنجويه مطبوع في الرياض .

ومن أهل هذه المائة أيضاً : الحافظ أبو بكر محمد بن محمد الإسفراييني ^(١) (ت ٢٨٦هـ) ، قال الذهبي (ت ٧٤٨هـ) فيه : " مُصَنَّفُ الصَّحِيح ، ومُخَرَّجُهُ على كتاب مُسْلِم " ^(٢) ، والحافظ أبو الفضل أحمد بن سلمه النيسابوري البزار العدل ^(٣) (ت ٢٨٦هـ) ، قال الذهبي : " لَهُ مستخرجٌ كهيئة صحيح مُسْلِم " ^(٤) .

وفي المائة الرابعة كُثِر الاستخراج ، وأمعن أهلُها فيه ، فمما وقع لهم من ذلك : " المستخرج على صحيح مسلم " للحافظ أبي جعفر أحمد بن حمدان النيسابوري الحيري ^(٥) (ت ٣١١هـ) ، قال السيوطي : " وصنَّف الصحيح على شرط مُسْلِم " ^(٦) ، و " المستخرج على جامع الترمذي " ^(٧) ،

-
- (١) ترجمته في : تذكرة الحفاظ (ج ٢، ص ٦٨٦) ، وطبقات الحفاظ (ص ٢٩٨) .
 - (٢) تذكرة الحفاظ (ج ٢، ص ٦٨٦) .
 - (٣) ترجمته في : سير أعلام النبلاء (ج ١٣، ص ٣٧٣) وتذكرة الحفاظ (ج ٢، ص ٦٣٧) .
 - (٤) تذكرة الحفاظ (ج ٢، ص ٦٣٧) ، ولقد ذَكَرَ محمد بن جعفر الكتّاني هذا الكتاب ، على أَنَّهُ مستخرجٌ على مسلم في الرسالة المستطرفة (ص ٢٣) ، لكن تَعَقَّبَهُ الشيخ أحمد بن الصديق العُمَارِي في الأمالي المستطرفة على الرسالة المستطرفة (لوحه ١١٣) ، بأنَّهُ ليس بمستخرج ، وإنَّما هو صحيح على هيئة صحيح مُسْلِم ، قلتُ : ولا يُمكن الانفصال عن هذا الخلاف ، إلَّا بالوقوف على الكتاب .
 - (٥) ترجمته في : سير أعلام النبلاء (ج ١٤، ص ٢٩٩-٣٠٣) ، وتذكرة الحفاظ (ج ٢، ص ٧٦١-٧٦٢) .
 - (٦) طبقات الحفاظ (ص ٣٢٠) ، وعبارة السيوطي تحتمل أن يكون كتاب الحيري مستخرجاً ، وتحتمل أن يكون مصنفاً مستقلاً ، تَبَعَ فيه شرط مُسْلِم ، ولقد ذكر الكتاب على أَنَّهُ مستخرجٌ ، الكتّاني في الرسالة المستطرفة (ص ٣١) .
 - (٧) وقد يُقال لَهُ : " الأحكام " ، وتوجد منه نُسخة خطية بالظاهرية ، وأفاد الكتّاني في الرسالة المستطرفة (ص ٣١) أَنَّ الطوسي شَارَكَ الترمذي - في الكتاب - في كثير من شيوخه .

للمحافظ أبي علي الحسن بن علي الطوسي^(١) (ت ٣١٢هـ) ، و " المستخرج على صحيح مسلم " للمحافظ أبي العباس محمد بن إسحاق السراج النيسابوري^(٢) (ت ٣١٣هـ) الذي استعان في تأليفه بتلميذه ابن الأخرم ، يقول ابن الأخرم في ذلك : " استعان بي السراج في تخريجه على صحيح مسلم ، فكنت أتحير من كثرة حديثه ، وحسن أصوله : وكان إذا وجد الخبر عالياً يقول : " لا بُدَّ أن نكتبه " ^(٣) .

و " المستخرج على صحيح مسلم " للمحافظ أبي عوانة يعقوب بن إسحاق الأسفراييني^(٤) (ت ٣١٦هـ) ، وقد نَوَّه به الذهبي فقال : " صاحب الصحيح المسند المخرج على صحيح مسلم " ^(٥) ، و " المستخرج على صحيح مسلم " للمحافظ أبي عمران موسى بن العباس الجويني^(٦) (ت ٣٢٣هـ)

-
- (١) ترجمته في : تذكرة الحفاظ (ج ٣، ص ٧٨٧-٧٨٨) ، وطبقات الحفاظ (ص ٣٣٠) .
 - (٢) ترجمته في " الأنساب (ج ٣، ص ٢٤١) وسير أعلام النبلاء (ج ١٤، ص ٣٨٨-٣٩٨) .
 - (٣) تذكرة الحفاظ (ج ٢، ص ٧٣٨) ، وانتفى فوائد مستخرج السراج زاهر بن طاهر الشحامي (ت ٤٧٩هـ) في كتاب حققه : أكرم حسين علي في رسالة دكتوراه ، مقدمة للجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .
 - (٤) ترجمته في : تذكرة الحفاظ (ج ٣، ص ٧٧٩) وسير أعلام النبلاء (ج ١٤، ص ٤١٢-٤١٧) .
 - (٥) تذكرة الحفاظ (ج ٣، ص ٧٧٩) ، وقد طُبِعَ مُستخرج أبي عوانة في الهند قديماً ، ثم أخرجته دارالمعرفة ، ببيروت على الطبعة الهندية في مجلدين بعنوان : " مسند أبي عوانة " .
 - (٦) ترجمته في : الأنساب (ج ٢، ص ١٢٩) ، وسير أعلام النبلاء (ج ١٥، ص ٢٣٥) .

قال الذهبي : " صاحبُ المُسند الصَّحيح على هيئة مُسلم " ^(١) .

و " المستخرج على سنن أبي داود " للحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الملك القرطبي ^(٢) (ت ٣٣٠هـ) ، قال ابن فرحون (ت ٧٩٩هـ) : " وألف كتاباً على سنن أبي داود " ^(٣) .

و " المستخرج على صحيح البخاري " للحافظ أبي العباس أحمد بن محمد بن عقدة الكوفي ^(٤) (٣٣٢هـ) .

و " المستخرج على صحيح مسلم " للحافظ أبي محمد أحمد بن محمد الطوسي الراعي ^(٥) (ت ٣٣٩هـ) ، قال الذهبي يذكر كتابه : " وخرج صحيحاً على وضع كتاب مُسلم " ^(٦) .

ومن أهل الأندلس الذين صنّفوا في هذا النوع - في هذه المائة - الحافظُ أبو محمد قاسم بن أصبغ القرطبي ^(٧) (ت ٣٤٠هـ) الذي ألف مُصنّفه

(١) تذكرة الحفاظ (ج ٣، ص ٨١٨) .

(٢) ترجمته في : تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي (ص ٣٣٢) ، وجذوة المقتبس (ص ٦١) .

(٣) الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب (ص ٤٠٩) .

(٤) ترجمته في : تذكرة الحفاظ (ج ٣، ص ٨٣٩ - ٨٤٢) ، وطبقات الحفاظ (ص ٣٣٢) .

(٥) ترجمته في : الأنساب (ج ١، ص ٤٢٣) ، وسير أعلام النبلاء (ج ١٦، ص ٣٦) .

(٦) تذكرة الحفاظ (ج ٣، ص ٨٩٢) .

(٧) ترجمته في : تاريخ علماء الأندلس (ص ٢٨٦ - ٢٨٧) ، وجذوة المقتبس (ص ٢٩٧) .

المُخَرَّج على كتاب أبي داود ^(١) ، قال ابن فرحون : " واختصاره المسمّى بالمجتبى على نحو كتاب ابن الجارود ^(٢) - المتقي - : وكان قد فاته السماعُ منه ، وَوَجَدَهُ قَدْ مات ، فألف مصنفًا على أبواب كتابه ، خرَّجها عن شيوخه " ^(٣) .

ومن المستخرجات في هذه المائة الرابعة : " المستخرج على الصحيحين ، ^(٤) ، للحافظ أبي عبد الله محمد بن يعقوب الشيباني المعروف بابن الأخرم ^(٥) (ت ٣٤٤هـ) ، قال الحاكم أبو عبيد الله (ت ٤٠٥هـ) : " سمعتُ أبا عبد الله غير مرة يقول : " ذَهَبَ عُمَرِي فِي جَمْعِ هَذَا الْكِتَابِ - يعني المستخرج على كتاب مسلم " ^(٦) . و " المستخرج على صحيح مُسلم " ^(٧) ،

-
- (١) انظر : الديباج المذهب (ص ٣٢١) .
 - (٢) في الديباج المذهب : " الحاروني " وهو تحريف ، والتصويب من رسالة ابن حزم في فضل الأندلس (ج ٢ ، ص ١٧٩) وجذوة المقتبس (ص ٢٩٨) .
 - (٣) الديباج المذهب (ص ٣٢١ ، ٣٢٢) وهكذا سَمَّى ابنُ فرحون مختصر مُستخرج قاسم ابنِ أصبغ بالمجتبى ، وسَمَّاهُ ابنُ خير الأندلسي في فهرسته (ص ١٠٤) ، " المجتبى " بالنون ، ومن المجتبى نسخة خطية بخزانة الجامع الكبير بمكناس بالمغرب ، برقم ١٠٧ ، تشتمل على المجلد الأول ، وهو مبتور البداية في ٣٠٧ ورقة من القطع الكبير ، وانظر : مخطوطات مغربية في القرآن والحديث ، للعلامة محمد المنوني ، مجلة دار الحديث الحسنية المغرب ، العدد الثالث (ص ١٠٣) .
 - (٤) انظر : تذكرة الحفاظ (ج ٣ ، ص ٨٦٤) .
 - (٥) ترجمته في : سير أعلام النبلاء (ج ١٥ ، ص ٤٦٦ - ٤٧٠) ، وطبقات الحفاظ (ص ٣٥٤) .
 - (٦) تذكرة الحفاظ (ج ٣ ، ص ٨٦٤ - ٨٦٥) وظاهر هذه القصة - كما هو واضح - في مستخرج ابن الأخرم على صحيح مسلم خاصة .
 - (٧) انظر : حُصول التفريح في أصول التخريج (لوحه ١١) .

لِلْحَافِظِ الزَّاهِدِ أَبِي الْوَلِيدِ حَسَانِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَزْوِينِيِّ النَّيْسَابُورِيِّ ^(١)
(ت ٣٤٤ هـ) .

و " الْمُسْتَخْرَجُ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ " ^(٢) لِلْحَافِظِ أَبِي النَّضْرِ مُحَمَّدِ بْنِ
مُحَمَّدِ الطُّوسِيِّ ^(٣) (ت ٣٤٤ هـ) ، قَالَ الذَّهَبِيُّ فِي تَرْجُمَتِهِ : " . . . وَصَنَّفَ
وَجَمَعَ ، وَخَرَّجَ الصَّحِيحَ عَلَى كِتَابِ مُسْلِمٍ " ^(٤) .

و " الْمُسْتَخْرَجُ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ " لِلْحَافِظِ أَبِي سَعِيدٍ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ
الْحِيرِيِّ النَّيْسَابُورِيِّ ^(٥) (ت ٣٥٣ هـ) .

و " الْمُسْتَخْرَجُ عَلَى صَحِيحِ ابْنِ خُزَيْمَةَ " لِلْحَافِظِ أَبِي الْحَسَنِ مُحَمَّدِ بْنِ
الْحَسَنِ بْنِ الْحُسَيْنِ النَّيْسَابُورِيِّ التَّاجِرِ ^(٦) (ت ٣٥٥ هـ) ، قَالَ الذَّهَبِيُّ : " . . .
صَنَّفَ كِتَابًا عَلَى رَسْمِ إِمَامِ الْأَثَمَةِ ابْنِ خُزَيْمَةَ " ^(٧) .

و " الْمُسْتَخْرَجُ عَلَى صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ " لِلْحَافِظِ أَبِي عَلِيِّ الْحَسَنِ بْنِ

(١) تَرْجَمْتُهُ فِي : سِيرِ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ (ج ١٥ ، ص ٤٩٢-٤٩٦) وَالْعَقْدُ الْمَذْهَبُ فِي طَبَقَاتِ
حَمَلَةِ الْمَذْهَبِ (ص ٤٤-٤٥) .

(٢) انظر : الرسالة المستطرفة (ص ٢٨) .

(٣) تَرْجَمْتُهُ فِي : تَذَكُّرَةِ الْخَفَافِ (ج ٣ ، ص ٨٩٣) ، وَطَبَقَاتِ الْخَفَافِ (ص ٣٦٥) .

(٤) تَذَكُّرَةِ الْخَفَافِ (ج ٣ ، ص ٨٩٣) .

(٥) تَرْجَمْتُهُ فِي : تَذَكُّرَةِ الْخَفَافِ (ج ٣ ، ص ٩٢) .

(٦) تَرْجَمْتُهُ فِي : سِيرِ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ (ج ١٦ ، ص ٦٦-٦٧) ، وَطَبَقَاتِ الْخَفَافِ (ص ٣١٣-
٣٦٤) .

(٧) سِيرِ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ (ج ١٦ ، ص ٦٦) .

محمد الماسرجسي^(١) (ت ٣٦٥هـ) و " المستخرج على صحيح مسلم " ^(٢) له أيضاً .

و " المستخرجُ على صحيح مُسلم " لأبي عبد الله الحسين بن أحمد الشماخي الهروي الصَّفَّار^(٣) (ت ٣٧٢هـ) ، و " المستخرج على صحيح البخاري " ^(٤) ، للحافظ أبي أحمد محمد بن أحمد الغطريفي الجرجاني^(٥) (ت ٣٧٧هـ) .

و " المستخرجُ على صحيح مُسلم " للحافظ أبي عبد الله محمد بن أبي العباس بن أبي ذهل الضبي الهروي^(٦) (ت ٣٧٨هـ) ، وقيل : إنَّ له مستخرجاً على صحيح البخاري^(٧) .

وللحافظ أبي أحمد محمد بن محمد الحاكم النيسابوري^(٨) (ت ٣٧٨هـ) على صحيح البخاري مستخرجٌ ، وعلى صحيح مسلم ، وعلى سنن الترمذي^(٩) .

(١) ترجمته في : الأنساب (ج ٥، ص ١٧١) ، والسير (ج ١٦، ص ٢٨٧-٢٨٩) .

(٢) انظر : الرسالة المستطرفة (ص ٢٩) .

(٣) ترجمته في : السير (ج ١٦، ص ٣٦٠-٣٦١) ، وميزان الاعتدال (ج ١، ص ٥٢٨) .

(٤) انظر : سير أعلام النبلاء (ج ١٦، ص ٣٦٠) .

(٥) ترجمته في : الأنساب (ج ٤، ص ٣٠١) ، تذكرة الحفاظ (ج ٣، ص ٩٧١-٩٧٣) .

(٦) ترجمته في : الوافي بالوفيات (ج ٣، ص ١٩١) ، وسير أعلام النبلاء (ج ١٦، ص ٣٨٠-٣٨٢) .

(٧) انظر : تذكرة الحفاظ (ج ٣/ص ١٠٠٦) ، وسير أعلام النبلاء (ج ١٦، ص ٣٨١) .

(٨) ترجمته في : سير أعلام النبلاء (ج ١٦، ص ٣٧٠-٣٧٧) ، وطبقات الحفاظ (ص ٣٨٩) .

(٩) انظر الوافي بالوفيات (ج ١، ص ١١٥) ، وحُصول التفرّيج (لوحه ١١) .

وللحافظ أبي بكر محمد بن عبد الله الجوزقي^(١) (ت ٣٨٨هـ) مستخرج على صحيح مسلم ، ولقد نَوَّه الذهبيُّ بالجوزقي فقال : " مفيد الجماعة بَنَسَابور ، وصاحب الصحيح : المخرَّج عليكتاب مسلم " ^(٢) .

وسار أهلُ المائة الخامسة على سَنَنِ مَنْ سَبَقَهُمْ ، في الاستخراج على الكتب الحديثية ، فمن أعلامهم : الحافظ أبو بكر أحمد بن مردويه الأصبهاني^(٣) (ت ٤١٦هـ) ، الذي عمل مستخرجاً على صحيح البخاري^(٤) ، والحافظ أبو بكر أحمد بن محمد البرقاني^(٥) (ت ٤٢٥هـ) ، الذي استخرج على الصحيحين^(٦) واستخرج الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن منجويه البزدوي^(٧) (ت ٤٢٨هـ) ، على الصحيحين ، وعلى سنن الترمذي ، وعلى سنن أبي داود^(٨) .

وعمل الحافظ أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني^(٩) (ت ٤٣٠هـ) على

-
- (١) ترجمته في : الأنساب (ج ٢، ص ١١٩) ، وتذكرة الحفاظ (ج ٣، ص ١٨٤-١٨٥) .
 - (٢) سير أعلام النبلاء (ج ١٦، ص ٤٩٣) .
 - (٣) ترجمته في : تذكرة الحفاظ (ج ٣، ص ١٠٥٠-١٠٥١) ، وطبقات الحفاظ (ص ٤١٢) .
 - (٤) انظر : الرسالة المستطرفة (ص ٢٧) .
 - (٥) ترجمته في : الأنساب (ج ١، ص ٣٢٣) ، وطبقات الفقهاء (ص ١٢٧) .
 - (٦) انظر : تذكرة الحفاظ (ج ٣، ص ١٠٧٣) .
 - (٧) ترجمته في : سير أعلام النبلاء (ج ١٧، ص ٤٣٨) ، وطبقات الحفاظ (ص ٤٢٠-٤٢١) .
 - (٨) انظر : الرسالة المستطرفة (ص ٣٠) .
 - (٩) ترجمته في : تذكرة الحفاظ (ج ٣، ص ١٠٩٢-١٠٩٧) ، وطبقات الشافعية الكبرى (ج ٣، ص ٧-٨) .

صحيح البخاري مستخرجاً ، وآخر على صحيح مسلم ^(١) .

ومن أعيان هذا القرن الخامس : الحافظُ عبد بن أحمد أبو ذرُّ^(٢) الهروي ^(٣) (ت ٤٣٥هـ) ، الذي وَضَعَ على الصحيحين مستخرجاً ^(٣) ،
والحافظُ أبو محمد الحسن بن محمد الخَلَّال ^(٤) (ت ٤٣٩هـ) ، الذي أَلَفَ على
الصحيحين مستخرجاً ^(٥) . وللحافظ أبي مُسلم عمر بن علي اللَّيْثي
البُخاري ^(٦) (ت ٤٦٦هـ) مستخرج على الصحيحين سَمَاءُ : " مسند
الصحيحين " ^(٧) ، كما أنَّ للحافظ أبي مسعود سُليمان بن إبراهيم الملنجي
الأصبهاني ^(٨) (ت ٤٨٦هـ) مستخرجاً على الصحيحين ^(٩) .

(١) انظر : الرسالة المستطرفة (ص ٢٩) ، ولا نعلمُ شيئاً عن مستخرج أبي نُعيم على
البخاري ، ومادته - في الجملة - توجد في فتح الباري وعمدة القاري وإرشاد الساري ،
وأما مستخرج أبي نُعيم على مسلم ، فلقد طُبِعَ .

(٢) ترجمته في : ترتيب المدارك (ج ٢ ، ص ٢٧٥ - ٢٧٦) ، وتذكرة الحفاظ (ج ٣ ،
ص ١١٠٣ - ١١٠٨) .

(٣) انظر : تذكرة الحفاظ (ج ٣ ، ص ١١٠٦) .

(٤) ترجمته في : الأنساب (ج ٥ ، ص ٢١٨) ، وسير أعلام النبلاء (ج ١٧ ، ص ٥٩٣) .

(٥) انظر : تذكرة الحفاظ (ج ٣ ، ص ١١١٠) .

(٦) ترجمته في : سير أعلام النبلاء (ج ١٨ ، ص ٤٠٧ - ٤٠٩) ، وطبقات الحفاظ
(ص ٤٥) .

(٧) انظر : تذكرة الحُفَّاظ (ج ٤ ، ص ١٢٣٦) .

(٨) ترجمته في : الأنساب (ج ٥ ، ص ٣٨٢) ، وسير أعلام النبلاء (ج ١٩ ، ص ٢١ - ٢٥) .

(٩) انظر : تذكرة الحُفَّاظ (ج ٣ ، ص ١١٩٨) .

وإذا طَوَيْنَا القرن السادس والسابع والثامن ، وَجَدْنَا الحافظَ العراقي ^(١) - وهو من أهل المائة التاسعة - قَدْ أَمْلَى مستخرجاً على مستدرك الحاكم ، فَكَتَبَ مِنْهُ إلى أثناء الصَّلَاة ، قريباً من مجلد ، وتوفي الشيخُ قبل إكماله ^(٢) .

وَمَنْ اعتنى بالاستخراج في العصر المتأخر : الشيخُ أحمد بن الصديق الغُماري ^(٣) (ت ١٣٨٠ هـ بالقاهرة) ، فألَّف في ذلك : " الإسْهَاب المُستخرج على مسند الشَّهاب " ^(٤) ، كما عمل مستخرجاً على شمائل الترمذي ، يقول الشيخُ في وَصْف الكتابين : " المستخرج على مسند الشَّهاب . . . وهو في مجلدين ضخمين ، قَدَّر المسند أربع مرات ، أو خمسة بل أكثر ، وَلَمْ أذكر فيه الأحاديث بأسانيدٍ لطولها ، بل اكتفيتُ بأسانيد المُخرِّجين ، إلَّا أَنِي أوردْتُها على طريقة الاستخراج ، في الاجتماع مع القضاعي تارةً في شيخه ، وتارةً فيمن فوقه ، ثم رَتَّبْتُ أحاديثه على حروف المعجم ، وجعلتها فهرساً له في الآخر ، بعد أن وضعتُ جَنبَ أحاديثه أرقاماً مُسَكَّسة . . . والمستخرج على شمائل الترمذي لنا أيضاً في مجلد ، على الطريقة التي سلكتها في الذي قبله " ^(٥) .

(١) ترجمته في : إنباء الغُمر بأنباء العُمر (ج ٥ ، ص ١٧٠-١٧٦) ، والضوء اللامع (ج ٤ ، ص ١٧١-١٧٧) .

(٢) انظر : المجمع المؤسس للمعجم المفهرس (ص ٢٥٦) .

(٣) تَرَجَّمَ الشيخُ أحمد بن الصديق لنفسه في كتاب لَهُ سَمَاءُ " البحر العميق في مرويَّات ابن الصديق " في مجلدين كبيرين ، توجد نسخةٌ خطيةٌ منهما بخزانة الكتب بتطوان بالمغرب ، كما تَرَجَّمَهُ تلميذهُ عبد الله التليدي في " حياة الشيخ أحمد بن الصديق " ، والكتاب مطبوع .

(٤) هذا العنوان من إفادات الشيخ محمد بن الأمين بوخبزة الحسني التي أثبتَّها في تعليقاته الحافلة على النسخة الخطية من حُصول التفريغ بأصول التخريج (لوحه ١١) .

(٥) حصول التفريغ بأصول التخريج (لوحه ١١) .

وقبل ختام الكلام على مسيرة تاريخ الاستخراج ، منذ نشأته إلى العصر الحالي ، نلّمُ ببعض الملاحظات التي قد تكون كالتائج لما سَبَقَ منذ بداية هذا المطلب ، فمن ذلك :

١ - كَشَفَ هذا العَرَضُ التاريخي للمستخرجات ، عن ستة وثلاثين مستخرجاً ، منها ما ذُكِرَ بالاسم ، ومنهم ما لَمْ يُذَكَرَ في المصادر بالاسم وهو كثير .

٢ - أَغْلِبُ هذه المستخرجات المذكورة ، وُضِعَتْ على صحيح الإمام مسلم ، فلقد أَحْصِيَتْ منها عليه ستة عشر مستخرجاً ، وسبعة عليه وعلى البخاري ، على حين وُضِعَ مِنْهَا على البخاري وحده ثلاثة .

ولعل السببَ في كثرة الاستخراج على صحيح مسلم ، ما قد قيل في المفاضلة بينه وَبَيَّنَ صحيح البخاري ، مِنْ أَنَّهُ سَهْلُ المَأْخِذِ ، قد تَعَمَّدَ مُسْلِمٌ فيه عَدَمَ تَقْطِيعِ الحديث ، وسياق أحاديث الباب كُلِّهَا في موضع واحد ، مع تحرير المتن تحريراً تاماً ^(١) .

٣ - دَخَلَتْ السَّنَةُ النَّبَوِيَّةُ في القرن السادس والسابع والثامن ، مرحلةً جديدةً من تاريخها المُشْرِقُ ، إِذْ أَقْبَلَ أَهْلُ الْعِلْمِ في هذه القُرُونِ الثلاثةَ ، على تَمْحِيطِ تَرَاثِ الْمُتَقَدِّمِينَ ، مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ ، وَجَمْعِهِ وَتَرْتِيبِهِ ^(٢) ، فَمَنْ ثَمَّ لَمْ تُعْرَفْ - لهذا العهد - في الاستخراج تَأْلِيفُ ، وَقَفَ عَلَيْهَا الْبَاحِثُونَ الْيَوْمَ فِي تَرَاثِ أَهْلِ الْحَدِيثِ .

(١) انظر : النُّكْتُ لِلْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ (ج ١ ، ص ٢٨٣) .

(٢) انظر : تطور دراسات السنة النبوية (ص ٣٧ وما بعدها) .

المبحث الثاني : حياة الإمام الإسماعيلي ، وعنايته بالحديث وعلومه :

القَصْدُ من هذا المبحث ، ذِكْرُ نبذة عن عصر الإمام أبي بكر الإسماعيلي وبيئته ، والتعريف به تعريفاً موجزاً ، ثم الانتقال إلى بيان عنايته بالحديث وعلومه ، واهتمامه بذلك منذ الصغر ، ونبوغه فيه ، وإقبال الناس عليه من أجل ذلك ، للاستفادة منه ، والسماع عليه ، كما أنَّ القصدَ الكلامُ على إمامة الإسماعيلي في علم الحديث روايةً ودرايةً وتأليفاً ، مع حكاية أقوال أهل العلم في الثناء عليه وإظهار جلالته وغنائه في الإسلام وعلومه .

المطلب الأول : تعريف موجز بأبي بكر الإسماعيلي :

عاش الإمام الإسماعيلي بين سنة ٢٧٧ و ٣٧١ هـ ، وكانت هذه الفترة التاريخية ، تُمُوج بالاضطرابات السياسية ، والفتن الداخلية ، ففي القرن الثالث الهجري ، ظهرت دُوِيلات إسلامية ساهمت في الاضمحلال السياسي للخلافة العباسية ، وقلّصت من نفوذها في أطراف كثيرة من ولاياتها .

وفي القرن الرابع الهجري تَفَاقَمَ الضَّعْف ، وازداء التفكك ، حتى أضحت الخلافة اسماً بلا مُسمى ، وشعاراً بلا معنى ^(١) .

وشَهِدَتْ جُرْجَان ^(٢) - بلدُ الإسماعيلي - من الاضطراب والفوضى ،

(١) انظر : التاريخ الإسلامي العام (ص ٤٣٤) للدكتور على إبراهيم حسن .

(٢) جُرْجَان بالضم وآخره نون : مدينة مشهورة عظيمة بين طبرستان وخراسان ، وهي بلدة حَسَنَةٌ فَتَحَهَا يزيدُ بنُ المهلب أيام سُلَيْمَانَ بن عبد الملك ، انظر الأنساب (ج ٣ ، ص ٤٠) ، ومعجم البلدان (ج ٢ ، ص ١١٩) .

مثل ما شهدته بقية دويلات الخلافة العباسية ، فكانت مسرحاً للصراع المستمر بين السامانيين أصحاب خراسان ، وبين الدَّيلم أصحاب طبرستان ^(١) .

بيد أن الحالة الفكرية في جرجان ، لم تكن كالحالة السياسية ، فمُنذ أن وطئت أرضها جيوشُ الفتح الإسلامي ، وقَدَّت إليها أفواج من العلماء من سائر الأمصار الإسلامية ، حتى صارت دارَ علمٍ وأدبٍ في منطقة بحر قزوين ^(٢) .

ولمَّا أقبل القرنُ الثالث ، ازدحمت جرجان بطائفة كبيرة من المشتغلين بالعلم ، وكثُرَت المؤلفات ، وعُقدت الحلقات العلمية في المساجد ^(٣) ، وتَبَغَّ النَّاسُ فيها في أنواع كثيرة من العلم .

ففي علوم كتاب الله العزيز : نبغ في القراءات ، أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الرفاء الرازي (ت ٣١٣هـ) ، وهو أحدُ مَنْ سَكَنَ جُرجان ^(٤) ، وعبد الكريم بن عبد الكريم الخزازي الجرجاني ^(٥) (ت ٣٧٩هـ) .

وكان في جرجان من أهل التفسير : محمد بن علي بن سهل أبو بكر الأنصاري ^(٦) (ت ٢٩٦هـ) : وأبو الحسن علي بن عبدالعزيز قاضي جرجان ^(٧) (ت ٣٩٢هـ) .

(١) انظر : مقدمة تحقيق معجم أبي بكر الإسماعيلي (ج ١ ، ص ٤٢ ، ٤٣) .

(٢) انظر : مقدمة تحقيق معجم أبي بكر الإسماعيلي (ج ١ ، ص ٤٧) .

(٣) انظر : مقدمة تحقيق معجم أبي بكر الإسماعيلي (ج ١ ، ص ٦٥ وما بعدها) .

(٤) انظر : تاريخ جرجان (ص ٤٥٩) .

(٥) انظر : البداية والنهاية (ج ١١ ، ص ٣٢٨) .

(٦) وهو في عداد شيوخ الإسماعيلي ، ولذلك ذكَّره في معجمه (ج ١ ، ص ٤٩٣) وقال فيه : " المفسر بجرجان ، لم يكن بذاك " .

(٧) انظر : تاريخ جرجان (ص ٣٥١) ويثيمه الدهر (ج ٤ ، ص ٣) .

واشتهر بالعناية بالحديث ، في جُرْجان جمعٌ عفيرٌ من أهل العلم ، نذكر منهم : أبا زُرعة محمد بن عبد الوهاب الأنصاري ^(١) (ت ٣٠٤هـ) ، وأبا إسحاق عمران بن موسى السخيتاني ^(٢) (ت ٣١٥هـ) ، والحافظ أبا أحمد عبد الله بن عدي ^(٣) (ت ٣٦٥هـ) .

واشتغل بالفقه في جُرْجان - أعلامٌ منهم : أبو جعفر محمد بن الحسن الطبري ^(٤) (ت ٣٢٣هـ) ، وكُمَيْل بن جعفر الجرجاني ^(٥) (ت ٣٣٦هـ) ، وإسحاق بن عبد الله بن إسحاق النصري ^(٦) (ت ٣٩٦هـ) .

وظهر - في جُرْجان - أئمةٌ في اللغة والنحو والأدب ، نذكر من بينهم : أبا جعفر محمد بن أحمد الجرجاني ^(٧) (ت ٣٦٨هـ) ، وأبا عبد الله محمد بن الحسين بن معاذ الغازي ^(٨) (ت ٣٢٥هـ) ، وأبا بكر محمد بن يحيى بن عبد الله الطولي ^(٩) الجرجاني الأصل (ت ٣٣٥هـ) .

-
- (١) وهو في عداد شيوخ الإسماعيلي ، ولذلك تَرَجَّمَهُ في معجمه (ج ١ ، ص ٤٢٤) وقال فيه : " جُرْجاني حافظٌ فقيهٌ " .
- (٢) انظر : تذكرة الحفاظ (ج ٢ ، ص ٧٦٢) ، وقال فيه الإسماعيلي : " جُرْجاني صدوقٌ مُحدثٌ جُرْجان في أيامه " ، المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي (ج ٣ ، ص ٧٢٥) .
- (٣) انظر : تاريخ جُرْجان (ص ٢٨٧) ، وتذكرة الحفاظ (ج ٣ ، ص ٩٤٠) ، وابن عدي مؤلف " الكامل في معرفة ضعفاء المحدثين ، وعلل الأحاديث " .
- (٤) انظر : تاريخ جُرْجان (ص ٥١٣) ، والعقد المذَهَّب (ص ٢٤٨) .
- (٥) انظر : تاريخ جُرْجان (ص ٤٠٢) .
- (٦) انظر : تاريخ جُرْجان (ص ١٥٦) .
- (٧) انظر : بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (ج ١ ، ص ٥٢) .
- (٨) انظر : تاريخ جُرْجان (ص ٥٠١) .
- (٩) انظر : وفيات الأعيان (ج ٤ ، ص ١٦٣) .

كما عرفت جرجان متقدمين في علم الكلام ، والطب ^(١) .

وفي هذا الوسط العلمي ، وُلد أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس ابن مرداس أبو بكر الإسماعيلي ^(٢) سنة ٢٧٧ هـ ^(٣) .

ولقد أوماً الإسماعيلي نفسه إلى تاريخ مولده عند ما قال : " كتبتُ في صغرى الإملاء بخطي في سنة ثلاث وثمانين ومائتين ، ولي يومئذ ست سنين " ^(٤) .

وَجَدَّ الإسماعيليُّ في الطَّلَب منذ صباهُ ، فَدَارَ على شيوخ بلده ، والواردين عليها يكتب ويستفيد ، فممن كتب عنه وهو صغير : هارون بن محمد بن هارون الجوباري ^(٥) ، والفضل بن عبيدالله الحميري الإستراباذي ^(٦) ، وشريح بن عقيل الإسفرايني ^(٧) ، وحمدان بن مجاهد التستري ^(٨) ، وطائفة .

-
- (١) ذكر الدكتور زياد محمد منصور طائفة من العلماء الذين كان لهم مقدمة تحقيق المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي (ج ١ ، ص ٧٣ و ٧٤) .
 - (٢) انظر : تاريخ جرجان (ص ٨٥) ، وطبقات الفقهاء (ص ١٢٤) ، والأنساب (ج ١ ، ص ١٥٢) ، وتذكرة الحفاظ (ج ٣ ، ص ٩٤٧) .
 - (٣) انظر : تاريخ جرجان (ص ٨٦) ، وطبقات الشافعية الكبرى (ج ٢ ، ص ٧٩) .
 - (٤) تذكرة الحفاظ (ج ٣ ، ص ٩٤٩) .
 - (٥) انظر : المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي (ج ٣ ، ص ٧٩١) ، وتاريخ جرجان (ص ٥٦١) .
 - (٦) انظر : المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي (ج ٣ ، ص ٧٦٥) .
 - (٧) انظر : المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي (ج ٢ ، ص ٦٥٧) .
 - (٨) انظر : المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي (ج ٢ ، ص ٦٣٨) .

وهناك طائفة من العلماء ، أخذ عنهم الإسماعيليّ سماعاً ، ومنهم :
محمد بن العباس بن الوليد الدمشقي ^(١) (ت بعد ٢٩٠هـ) ، ويعقوب بن
يوسف الجوباري الجرجاني ^(٢) (ت ٢٩٢هـ) ، وأبو عوانة الإسفراييني ^(٣)
(ت ٢٩٢هـ) ، والفتح بن سعيد بن عثمان الإستراباذي ^(٤) (ت ٢٩٣هـ) .

والحاصل أن في مشايخ الإسماعيليّ كثرة : ولذلك أفردهم بالذكر في
معجم كبير حافل ، اشتمل على سبعة وأربعمئة شيخ ^(٥) ، وهناك طائفة من
المشايخ الذين أخذ عنهم الإسماعيليّ ، ولم يدخلهم في هذا المعجم الكبير ،
وثبت من مصادر ترجمة أنهم من شيوخه الذين تحقّق له بهم لقاء ، أو نوع
من الأخذ ^(٦) .

وأقبل الإسماعيلي على الرحلة في العلم ، فطاف في بلاد كثيرة ،
ودخل إلى أمصار معروفة بالعلم والفضل ، وكثرة المشايخ ، كبغداد

(١) انظر : تاريخ جرجان (ص ٤٧٢) .

(٢) انظر : المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي (ج ٣ ، ص ٧٩٤) .

(٣) انظر : المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي (ج ٣ ، ص ٧٩٦) ، وتذكرة
الحفاظ (ج ٣ ، ص ٧٧٩) .

(٤) انظر : المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي (ج ٣ ، ص ٧١٤) ، وتاريخ
جرجان (ص ٣٧٠) .

(٥) ذكر الإسماعيلي في معجمه ٤١٠ ترجمة ، تكرر منها ثلاث تراجم ، فيكون عدد
الشيوخ الذين ذكروا من غير تكرار ٤٠٧ شيخ ، وانظر : مقدمة تحقيق د. زياد منصور
لمعجم الإسماعيلي (ج ١ ، ص ٢٢٩) .

(٦) انظر : مقدمة تحقيق أسامي شيوخ الإسماعيلي (ج ١ ، ص ١٩٩-٢٠٢) .

والكوفة والبصرة ، والأهواز ونيسابور والحجاز وغيرها ^(١) ، وهو في أثناء ذلك شديد الدأب في الأخذ ، مُستكثرٌ من الكتابة والسماع .

وطلب الإسماعيليُّ الفقه ، فتَفَقَّه على شيخ الشافعية بجرّجان إبراهيم بن هاني المَهَلَّبِي (ت ٣٠١هـ) . قال السهميُّ (ت ٤٣٧هـ) : " سمعتُ أبي يوسف بن إبراهيم يقول : " سمعتُ أبي إبراهيم بن موسى يقول : " كنا جماعة صبيان ، نختلف من بكر اباذ إلى إبراهيم بن هاني بن خالد أبي عمران المَهَلَّبِي ، نتفقُّه ونتعلّم مذهب الشافعي ، فكان منّا مَنْ يسبق أبا بكر الإسماعيلي ، لكي يتأخر فيما يقرأ ، فأبي الله العليُّ إلّا رفعه ، ونفعه بما تعلّم " ^(٢) .

وما زال الإسماعيليُّ يستفيدُ ويُفيد ، حتى قبضه الله إليه حميداً سنة ٣٧١هـ ^(٣) يوم السبت غرة رجب ^(٤) ، وهو ابن أربع وتسعين سنة وأشهر ^(٥) ، ودُفن يوم الأحد ^(٦) رحمه الله تعالى .

(١) انظر : الأنساب (ج ١ ، ص ١٥٢) ، وسير أعلام النبلاء (ج ١٦ . ص ٢٩٣) وطبقات السُّبكي (ج ٢ ، ص ٨٠) .

(٢) تاريخ جُرّجان (ص ٨٦) .

(٣) انظر : تاريخ جُرّجان (ص ٨٦) ، وتذكرة الحفاظ (ج ٣ ، ص ٩٥٠) ، وطبقات السُّبكي (ج ٢ ، ص ٨٠) .

(٤) انظر : الأنساب (ج ١ ، ص ١٥٣) وفي البداية والنهاية (ج ١١ . ص ٣١٨) ، في العاشر من رجب .

(٥) انظر : الأنساب (ج ١ ، ص ١٥٣) ، وتذكرة الحفاظ (ج ٣ ، ص ٩٥٠) .

(٦) انظر : تاريخ جُرّجان (ص ٨٦) ، والأنساب (ج ١ . ص ١٥٣) .

المطلب الثاني : منزلة أبي بكر الإسماعيلي في الحديث وعلومه :

حرص أهل الإسماعيلي ^(١) عليه منذ الصغر ، فأحضره مجالس السماع ، وأجلسوه في حلق الرواية والإملاء ، يقول الإسماعيلي في ترجمة الحسين بن حفص الجرجاني : " كتبتُ عنه ، وأنا صغيرُ سنة ثلاث وثمانين ومائتين ، وضبطتُ فيما كتبتُ بالإملاء " ^(٢) .

ولقد كان تَبْكير الإسماعيلي للسمع ، سَبَباً في سعة حفظه ، وقوة استحضاره ، وكثرة مشايخه .

وعندما رجع الإسماعيلي إلى بلده جُرجان - من رحلته التي أوْمَأنا إليها آنفاً - تَصَدَّر للإسماع والإفادة والتدريس ، فكانَ لَهُ مَجْلِسٌ في الجامع الكبير ، يُمْلِي فيه كُلَّ يوم سَبْت ^(٣) ، فَيَزِدُّهُمْ عنده في هذا المجلس أهلُ جُرجان ، والواردون عليها ، مَن بَلَغَتْهُمْ شهرته ونباهته فرغبوا فيما عنده من علم ومعرفة .

ويصفُ السَّهْمِيُّ مجلسَ الإسماعيليِّ المَلَّان بالفوائد والفرائد فيقول :
" كنتُ كُلَّمَا حضرت مجلسَ الشيوخ الإمام أبي بكر الإسماعيليِّ ، ورأيتُه لم يَتَفَوَّه بشيء من تفسير خبر ، أو ضَرْب مَثَل ، أو حكاية ، أو بيت شعر ، أو

(١) عُرِف من أهل الإسماعيلي بالعلم ، جَدُّهُ إسماعيل بن العباس ، وقد قرأ عليه الإسماعيلي كتاباً من كتبه فيه آمال بخطه ، وانظر : معجم الإسماعيلي (ج ٢ ، ص ٥٧٧) .

(٢) المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي (ج ٢ ، ص ٦٢٥ و ٦٢٦) ، وقد سبقت هذه الكلمة على نحو آخر .

(٣) انظر : تاريخ جُرجان (ص ١٣٥) .

نادرة ، أو غير ذلك من سائر العلوم إلا ويبادر جماعة من الغرباء ، وأهل البلد علّقوا وكتبوا ، خصوصاً أبو بكر البرقاني أحمد بن محمد بن غالب الخوارزمي ، فإنه فلمّا كان يترك شيئاً يجري إلّا وهو يكتب ، وكذلك أبو الفرج الورثاني ، وأبو جعفر بن علي بن دنان الجرجاني ، وأبو الفضل بن أبي سعد الهروي ، وأبو الفضل المخزومي البصري ، وأبو سعد الماليني ، وأبو القاسم عيسى بن عباد الدينوري ، ويحيى الأبهري . . . وغيرهم رضي الله عنهم ممّن لا أحصي عددهم ، وما من يوم إلّا وكان بحضرته من الغرباء الجوالين ممّن يفهم ويحفظ ، مقدار أربعين ، أو خمسين نفساً ، وكنت أعلق عنه بمقدار فهمي وحفظي ، أو أنسخ ممّا علق عنه أبو بكر البرقاني ، وأبو جعفر بن دنان الجرجاني ، وعندي بخط أبي بكر الخوارزمي ما كتّب لي " (١) .

وتخرّج بالإسماعيليّ أعلام العلماء : كأحمد بن محمد البرقاني ، والسهمي ، وعبد القاهر بن طاهر التميمي (ت ٤٢٩هـ) ، وغيرهم " (٢) .

وتقدم الإسماعيليّ في العلوم ، وخاصة في علم الجرح والتّعديل ، حيث نقلت عنه أقوال في بعض الرواة وحَمَلة العلم ، امتلأت بها كُتب الرجال والتواريخ والسّير .

ولقد تتبّع الدكتور زياد محمد منصور أقوال الإسماعيليّ في الجرح والتّعديل ، وجرّدّها من مصادر مختلفة منها : " تاريخ جرجان " ، وتاريخ

(١) تاريخ جرجان (ص ١١٠ ، ١١١) .

(٢) انظر : سير أعلام النبلاء (ج ١٦ ، ص ٢٩٣) ، وطبقات السبكي (ج ٢ ، ص ٨٠) .

بغداد " ، و " الأنساب " ، و " سير أعلام النبلاء " ، و " ميزان الاعتدال " ، و " لسان الميزان " ، وغيرها ، وأضاف إليها ما وردَ في معجم الإسماعيلي ، فخلَّص إلى أنَّ الإسماعيليَّ تكلمَ على ثمانين راوٍ من رِوَاة الحديث ، بيَّن في معجمه ، حال ستة وخمسين راوياً ^(١) ، ثمَّ إنَّ الدكتور الفاضل وأزَنَ بيَّن مذهب الإسماعيلي في هؤلاء الرِّوَاة ، وبيَّن مذاهب علماء هذا الشأن ، واستنتج من ذلك " أنَّ أقوال هذا الإمام الجليل تدور مع أقوال ابن عدي في بعض الأحيان ، وتتوافق مع أقوال الدارقطني ، أو الخطيب ، أو الذهبي ، أو ابن حجر في بعض الأحيان الأخرى ، مما يدل على علوِّ مكانته النقدية ، واعتداله في نقد الرجال . . " ^(٢) .

وانتشر ذكرُ الإسماعيليِّ في الآفاق ، وطبَّقت شهرتهُ الأمصار ، فتسامعَ به العلماء ، وعرفهُ الفضلاء ، واشتاقت إلى لقائه نفوس النُّجباء ، قال الإمام الدارقطني (ت ٣٨٥هـ) : " قد كنتُ عِزمتُ غيرَ مرَّةٍ أن أرحل إلى أبي بكر الإسماعيليِّ ، فلم أرزُق " ^(٣) .

(١) انظر : مقدمة تحقيق المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي (ج ١ ، ص ٢٤٠ - ٢٥٨) .

(٢) مقدمة تحقيق المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي (ج ١ ، ص ٢٥٧ - ٢٥٨) ، ولم أرَ هنا سياق أقوال الإسماعيلي في الجرح والتعديل ، فلقد سرَّدها الدكتور زياد محمد منصور ، ووثَّقها ، ودَرَسها دراسةً مقارنةً ، ممَّا أظهر منزلة الإسماعيلي في علم الجرح والتعديل ، فليَنظرها مَنْ شاء في مقدمة تحقيق المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي (ج ١ / ص ٢٤٠ - ٢٥٨) .

(٣) البداية والنهاية (ج ١١ ، ص ٣١٨) ، وسير أعلام النبلاء (ج ١٦ ، ص ٢٩٤) .

وقال القاضي أبو الطيب الطبري (ت ٢٥٠هـ) : " دخلتُ جرجان قاصداً إلى أبي بكر الإسماعيلي وهو حيٌّ ، فماتَ قبل أن ألقاهُ " (١) .

ولقد كانت إمامةُ الإسماعيليِّ في العلم ، سبباً في حُسْنِ الأحداثِ ، والذِّكر الجميل عند العلماء المتقدمين والمتأخرين .

فلقد كَتَبَ الصَّاحِبُ بن عَبَّاد (ت ٣٨٥هـ) في رسالته التي أثنى فيها على الإسماعيليِّ وَوَلَدَيْهِ : أَبِي نَصْرٍ وَأَبِي سَعْدٍ - يقول : " . . . وأما أنت أيها الفقيه أبا سَعْدٍ فَمَنْ يَرَاكَ كَيْفَ يَدْرُسُ ، وَتَفْتِي وَتُحَاضِرُ ، وَتَرْوِي وَتَكْتُبُ وَتُمْلِي : غَلِمَ أَنَّكَ الْحَبْرُ بنِ الْحَبْرِ ، وَالْبَحْرُ بنِ الْبَحْرِ ، وَالضِّيَاءُ بنِ الْفَجْرِ ، وَأَبُو سَعْدٍ بنِ أَبِي بَكْرٍ ، فَرَحَّمَ اللَّهُ شَيْخَكُمْ الْأَكْبَرَ ، فَإِنَّ الشَّيْءَ عَلَيْهِ غَنَمٌ وَالنِّسَاءَ بِمِثْلِهِ عُقْمٌ ، فَلْيَنْفَخِرْ بِهِ أَهْلُ جُرْجَانَ مَا سَأَلَ وَادِيهَا ، وَأَذَّنْ مِنْادِيهَا " (٢) .

وقال الحاكم أبو عبد الله : " كان الإسماعيلي واحدَ عصره ، وشيخ المحدثين والفُقهَاء ، وأَجَلَّهْمُ في الرِّياسَةِ والمروءَةِ والسَّخَاءِ ، ولا خِلافَ بين علماء الفريقين وعقلائهم فيه " (٣) .

وقال أبو إسحاق الشَّيرَازي (ت ٤٧٦هـ) في بيان منزلة الإسماعيلي في العلم " . . . جمع بين الفقه والحديث ، ورياسة الدين والدنيا " (٤) .

(١) تذكرة الحفاظ (ج ٣، ص ٩٤٩، ٩٥٠) .

(٢) طبقات الفقهاء (ص ١٢٩) .

(٣) تذكرة الحفاظ (ج ٣، ص ٩٤٨، ٩٤٩) ، وسير أعلام النبلاء (ج ١٦، ص ٢٩٤) ، وطبقات الشافعية الكبرى (ج ٢، ص ٨٠) .

(٤) طبقات الفقهاء (ص ١٢٤) .

وَوَصَفَ الذَّهَبِيَّ الإِسْمَاعِيلِيَّ بِأَوْصَافٍ ، دَلَّتْ عَلَى جَلَالَتِهِ وَمَقْدَارِهِ الْعِلْمِيِّ فَقَالَ : " الإِمَامُ الْحَافِظُ الثَّبَتُ شَيْخُ الإِسْلَامِ . . . كَبِيرُ الشَّافِعِيَّةِ بِنَاحِيَّتِهِ . . . قَدْ جَمَعَ مَعَ إِمَامَتِهِ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ وَالْفِقْهِ ، رَفْعَةَ الْأَسَانِيدِ وَالتَّفَرُّدَ بِيِلَادِ الْعَجَمِ " ^(١) .

وَذَهَبَ السَّخَاوِيُّ إِلَى أَنَّ جُرْجَانَ ، صَارَتْ دَارَ حَدِيثٍ بِأَبِي أَحْمَدَ بْنِ عَدِيٍّ وَأَبِي بَكْرٍ الإِسْمَاعِيلِيَّ ، وَالْغَطَرِيْفِيَّ وَغَيْرِهِمْ ، فَبَهْؤُلَاءِ حَيَّيْ عِلْمَ السُّنَنِ ، وَمَاتَتِ الْبِدْعُ وَالْفِتْنُ ^(٢) .

المطلب الثالث : تآليف الإسماعيلي في الحديث وعلومه :

صَنَّفَ الإِمَامُ أَبُو بَكْرٍ الإِسْمَاعِيلِيُّ تَصَانِيفَ : تَشْهَدُ لَهُ بِالتَّقَدُّمِ فِي الْحَدِيثِ وَعِلْمِهِ ، وَلَقَدْ رُزِقَ فِيهَا الْقَبُولُ وَالْإِعْجَابُ وَالذِّكْرُ الْحَسَنُ .

قَالَ السَّهْمِيُّ : " سَأَلَنِي الْوَزِيرُ أَبُو الْفَضْلِ جَعْفَرُ بْنُ الْفَضْلِ بْنِ الْفُرَاتِ بِمَصْرَ عَنِ الإِسْمَاعِيلِيِّ ، وَمَا صَنَّفَ وَسِيرَتِهِ ، فَكُنْتُ أُخْبِرُهُ بِمَا صَنَّفَ مِنَ الْكُتُبِ ، وَجَمَعَ مِنَ الْمَسَانِيدِ وَالْمُقَلَّلِينَ ^(٣) ، وَتَخْرِيجِهِ عَلَى كِتَابِ مُحَمَّدِ بْنِ

(١) تذكرة الحفاظ (ج ٣، ص ٩٤٧، ٩٥٠) .

(٢) انظر : الإعلان بالتوبيخ لمن دَمَّ التاريخ (ص ١٣) .

(٣) في تاريخ جُرْجَانَ بَعْدَ قَوْلِهِ : " وَالْمُقَلَّلِينَ " أَلْفٌ وَتَخْرِيجُهُ . . . " ، وَالصَّوَابُ مَا فِي تَذَكُّرَةِ الْحَفَافِ ، وَسِيرِ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ .

إسماعيل البخاري ، وجميع سيرته ^(١) ، فَيَعْجَبُ مِنْ ذَلِكَ ، وقال : " لقد كان رزق من العلم والجاه " ^(٢) .

وهذه تسميةُ كتب الإسماعيلي في الحديث وعلومه :

١ - المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي : ذَكَرَهُ لَهُ الذَّهَبِيُّ وقال : " في مجلدين عن نحو ثلاثمائة شيخ " ^(٣) ، ولقد طبع هذا الكتاب ، بتحقيق الدكتور زياد محمد منصور .

٢ - المدخل : لم يذكر أحدٌ مَن تَرَجَّمَ للإسماعيلي هذا الكتاب بين كُتبه ، ولقد ذَكَرَهُ محمد بن سليمان الرُّوداني (ت ١٠٩٤هـ) في جُملة ما روى من كُتب فقال : " المدخل إلى صحيح البخاري " ، وفيه اعتراضات عليه ، والجواب عنها ، لأبي بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي ، به ^(٤) إلى السلفي عن ثابت بن محمد بن بُنْدَار عن أبي بكر أحمد بن محمد البرقاني عنه " ^(٥) .

والذي يظهر أنَّ المدخل عبارة عن مقدمة للمستخرج ، وذلك للأدلة التالية :

-
- (١) في تاريخ جُرجان : " سيره " ، والتصحيح من تذكرة الحُفَاط ، وسير أعلام النبلاء .
 - (٢) تاريخ جرجان (ص ١١٠) ، وتذكرة الحفاظ (ج ٣، ص ٩٤٩) ، وسير أعلام النبلاء (ج ١١، ص ٢٩٤) .
 - (٣) سير أعلام النبلاء (ج ١١، ص ٢٩٣) .
 - (٤) يعني بالسند المتصل من المؤلف إلى السلفي ، ولقد ذَكَرَهُ الرُّوداني في أوائل الكتاب .
 - (٥) صلة الخلف بموصول السلف ، للروداني (ص ٤٠٧) .

١ - يَلُوح من عنوان الكتاب - كما أوردَهُ الرُّوداني في النَّص الذي نَقَلناه
أنفأ أَنَّهُ مقدمةٌ تمهيديةٌ للباحث في صحيح الإمام البخاري .

وقد يعترض على هذا ، فيُقال : لو كان " المدخل " مقدمةً
" للمستخرج " ، لكان الرُّوداني قال : " المدخل إلى المستخرج " ، فكما لم
يَفْعَل ذلك دَلَّ صُنيعه على أَنَّ المدخلَ ليس مقدمةً للمستخرج ويُقال في
الجواب عن هذا الاعتراض : لقد أثبت الاستقراء لتصرفات الأئمة المؤلِّفين ،
أنَّهُم قد يُمَهِّدون لتأليفهم الموضوع على كتب أخرى ، بمقدمة جامعة ، فيها
ذكرُ لَفْضَل الكتاب الذي تصدَّوا الشرحه ، مع الإشارة إلى شَرْط الكتاب
ومنهج صاحبه فيه ، وغير ذلك ، فكَمَّا تصدى الإسماعيليُّ إلى الاستخراج
على صحيح البخاري ، كان طبيعياً أَن يجري على سَنَنِ أهل العلم في ذلك ،
فِيْمَهِّد لِعَمَلِه بتقديم عام عن الجامع الصحيح وصاحبه ، فَعَمَلَ " المدخل إلى
صحيح البخاري " ، وهو يُريد المَدْخَلَ المُمَهِّد إلى المستخرج الموضوع على
الجامع الصَّحِيح . ثم إنَّ الإسماعيلي مدَّ عَنانَ القَوْل في المدخل ، حتى صار
كَأَنَّهُ كتابٌ مُفْرَد ، لكنه في واقع الأمر مُقدمةٌ لكتاب واحد ، هو
" المستخرج " ، وقد يُعترض أيضاً على هذا الذي قرَّرناه بأن يُقال : لو كان
" المدخل " ، مقدمةً للمستخرج : فَلَمَ غَايَر الرُّوداني بَيْنَ الكتابَيْن ، فَذَكَرَهُمَا
في موضعين مُختلفين من فهرسته ^(١) ، فَهُمَا عنده إذن كتابان ؟ وإذا عَلِمْتَ
ماقرَّرناه أنفأ ، من أَنَّ الإسماعيلي بَسَطَ القول في " المدخل " حتى صار كَأَنَّهُ
كتابٌ مُستقل - سَهَلَ عليك دَفْعُ هذا الاعتراض .

(١) انظر : صلة الخلف بموصول السلف (ص ٤٠٧ ، ص ٢٨٣) .

٢ - بَدِيهِيَّ أَنْ تَكُونَ مُقَدِّمَةً كُلِّ كِتَابٍ ، تُنَوِّهُ بِالْكِتَابِ ، وَتُرْشِدَ إِلَى شَرْطِ صَاحِبِهِ ، وَطَرِيقَتِهِ الَّتِي ارْتَضَاهَا فِي التَّأْلِيفِ ، كَمَا أَنَّهَا تَذَكِّرُ مِنْ فُضَائِلِ الْكِتَابِ وَمَحَاسِنِهِ ، مَا قَدْ يُرْغَبُ فِي الْإِقْبَالِ عَلَيْهِ ، وَالْعَنَايَةِ بِهِ ، وَكُلُّ هَذَا مَذْكُورٌ فِي " مَدْخَلِ " الْمُسْتَخْرَجِ ، فَلَقَدْ نَقَلَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ عَنِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ مِنَ الْكِتَابِ ^(١) نَصًّا فِيهِ : " . . . أَمَّا بَعْدُ : فَإِنِّي نَظَرْتُ فِي كِتَابِ الْجَامِعِ الَّذِي أَلْفَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبَخَارِيُّ ، فَرَأَيْتُهُ جَامِعًا كَمَا سُمِّيَ لِكَثِيرٍ مِنَ السُّنَنِ الصَّحِيحَةِ ، وَدَالًا عَلَى جُمْلٍ مِنَ الْمَعَانِي الْحَسَنَةِ الْمُسْتَنْبَطَةِ الَّتِي لَا يَكْمُلُ لِمِثْلِهَا ، إِلَّا مَنْ جَمَعَ إِلَى مَعْرِفَةِ الْحَدِيثِ وَتَقَلَّكْتَهُ ، وَالْعِلْمِ بِالرَّوَايَاتِ وَعِلَلِهَا ، عِلْمًا بِالْفَقْهِ وَاللُّغَةِ ، وَتَمَكَّنَا مِنْهَا كُلِّهَا ، وَتَبَحَّرْنَا فِيهَا ، وَكَانَ يَرْحِمُهُ اللَّهُ الرَّجُلَ الَّذِي قَصَرَ زَمَانُهُ عَلَى ذَلِكَ ، فَبَرَعَ وَبَلَغَ الْغَايَةَ ، فَحَازَ السَّبْقَ ، وَجَمَعَ إِلَى ذَلِكَ حُسْنَ النِّيَّةِ وَالْقَصْدَ لِلْخَيْرِ ، فَفَنَعَهُ اللَّهُ وَنَفَعَ بِهِ ، قَالَ ^(٢) : وَقَدْ نَحَا نَحْوَهُ فِي التَّصْنِيفِ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ : الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ ، لَكِنَّهُ اقْتَصَرَ عَلَى السُّنَنِ ، وَمِنْهُمْ أَبُو دَاوُدَ السَّجِسْتَانِيُّ ، وَكَانَ فِي عَصْرِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَخَارِيِّ ، فَسَلَّكَ فِيمَا سَمَّاهُ سُنَنًا ، ذَكَرَ مَا رَوَى فِي الشَّيْءِ وَإِنْ كَانَ فِي السَّنَدِ ضَعْفٌ ، إِذَا لَمْ يَجِدْ فِي الْبَابِ غَيْرَهُ ، وَمِنْهُمْ : مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ - وَكَانَ يُقَارِبُهُ فِي الْعَصْرِ - فَرَأَى مَرَمَهُ ، وَكَانَ يَأْخُذُ عَنْهُ ، أَوْ عَنْ كُتُبِهِ ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُضَاقِقْ نَفْسَهُ مُضَاقِقَةَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، وَرَوَى عَنْ جَمَاعَةٍ كَثِيرَةٍ لَمْ يَتَعَرَّضْ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ لِلرَّوَايَةِ عَنْهُمْ ، وَكُلُّ قَصْدٍ خَيْرٍ ، غَيْرَ أَنَّ أَحَدًا مِنْهُمْ لَمْ يَبْلُغْ مِنَ التَّشَدُّدِ مَبْلَغَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، وَلَا تَسَبَّبَ إِلَى اسْتِنْبَاطِ الْمَعَانِي ، وَاسْتَخْرَاجِ لَطَائِفِ فَقْهِ الْحَدِيثِ ،

(١) اقتصر الحافظ ابن حجر في الإشارة إلى الكتاب على قوله : " المدخل " .

(٢) القائل الإسماعيلي ، والناقل ابن حجر ، وكأنه حذف من كلام الإسماعيلي شيئاً .

وتراجم الأبواب الدالة على ما له صلة بالحديث المروي فيه ، تَسَبَّبَهُ ، والله الفضلُ يختص به من يشاء " (١) .

ولقد أثرنا نقلَ كلام الإسماعيلي - بطوله - لبيان أن " المدخل " مقدمة للمستخرج ، بما اشتمل عليه من ثناء على الإمام البخاري ، وتنويه بفضله كتابه ، وإشادة بمسلكه فيه .

٣ - لو كان " المدخل " كتاباً مستقلاً عن " المستخرج " ، لذكره الذين ترجموا للإسماعيلي في جملة كتبه ، فلمَّا لم يفعلوا ، علم أنَّهم عدوه مقدمة للمستخرج ، وفرعاً تابعاً له ، وقسماً ملحقاً به ، ولذلك ذكروا الأصل - وهو المستخرج - وأهملوا الفرع .

وبعض أهل العلم كابن حجر ، لما احتاج إلى نقل جزئية لاتكاد توجد إلا في مقدمة المستخرج " ، سمى مورد النقل ، وصرح بأنه في " المدخل " ، وهو يريد " المدخل إلى المستخرج " .

٤ - بين الإسماعيلي في " المدخل " شرطه في " المستخرج " في تخريج الحديث ، وهذا دليل قوي على أن " المدخل " مقدمة " للمستخرج " ، قال السخاوي : " ميز أبو بكر الإسماعيلي بين ما يخرج في مستخرجه من طريق من يعرض في القلب منه شيء ، وبين الصحيح على شرطه يذكر الخبر من فوق ، ثم بعد فراغه منه يقول : أخبرني فلان عن فلان

(١) هدي الساري (ص ١١) ، ونقل الحافظ ابن حجر أيضاً من " المدخل " في فتح الباري (ج ٥/ص ٢٥٦) حكاية استشكال ، والجواب عنه .

كما نبّه عليه في المدخل " (١) .

والاحتياط يقتضي - بعد سياق هذه الأدلة - عدم القطع بأن " المدخل " مقدمة للمستخرج ، كما أنّه يقتضي عدم المبادرة إلى دفع احتمال أن يكون مقدمة له . والله أعلم وأحكم (٢) .

٣ - المستخرج : وسيأتي الكلام عليه مبيناً إن شاء الله تعالى .

٤ - المسند الكبير : ذكره له التاج السبكي (ت ٧٧١ هـ) ، وأفاد أنّه في مائة مجلد (٣) .

٥ - مسند عمر : ذكره له الذهبي (٤) ، والظاهر أنّه أحد مسانيد " المسند الكبير " ، هدّبه الإسماعيلي في مجلدين ، قال الذهبي : " طالعته ، وعلقت منه ، وابتهرت بحفظ هذا الإمام ، وجزمت بأن المتأخرين على إياس من أن يلحقوا المتقدمين في الحفظ والمعرفة " (٥) .

ولقد نقل منه الحافظ ابن حجر في موضعين من كتبه (٦) .

٦ - مسند علي : ذكره الحافظ ابن حجر في أثناء شرح حديث : " مَنْ عادي لي وكياً ، فقد آذنته بالحرب . . . " (٧) ، والراجح أنّه من مسانيد " المسند

(١) فتح المغيث (ج ١٢ ، ص ٥٧) .

(٢) هذا الذي انتهيت إليه ، هو الذي قرره أيضاً الدكتور زياد محمد منصور في مقدمة تحقيقه للمعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي (ج ١ ، ص ١٨٠) .

(٣) انظر : طبقات الشافعية الكبرى (ج ٢ ، ص ٨٠) .

(٤) انظر : سير أعلام النبلاء (ج ١٦ ، ص ٢٩٣) .

(٥) تذكرة الحفاظ (ج ٣ ، ص ٩٤٨) .

(٦) في فتح الباري (ج ١٢ ، ص ٩٤٨) ، ولسان الميزان (ج ٤ ، ص ٦٤) .

(٧) انظر : فتح الباري (ج ١١ ، ص ٣٤١) .

الكبير " .

٧ - مسند يحيى بن سعيد الأنصاري : ذكره الحافظ ابن حجر في قوله :
" وروى الإسماعيلي في مسند يحيى بن سعيد الأنصاري " تأليفه من طريق
يحيى المذكور ، عن حميد بن نافع عن زينب بنت أم سلمة ، عن أم سلمة
قالت : " جاءت امرأة من قريش ، قال يحيى : لا أدري ابنة النحام ، أو أمها
بنت سعد ... " ^(١) .

٨ - الفرائد : ذكره للإسماعيلي ابن تغري بردي ^(٢) (ت ٨٧٤هـ) .

٩ - العوالي : ذكره للإسماعيلي ابن تغري بردي أيضاً ^(٣) .

١٠ - كتاب أحاديث الأعمش : ذكره للإسماعيلي ، السيوطي
والكتّاني ^(٤) .

١١ - سؤالات السّهمي للإسماعيلي : وقد طُبِعَ بتحقيق عبد الله بن
عبد القادر .

١٢ - معجم الصحابة : ذكره للإسماعيلي ابن حجر في الإصابة ^(٥) .

(١) هدي الساري (ص ٣٢٥) .

(٢) انظر : النجوم الزاهرة (ج ٤ ، ص ١٤٠) .

(٣) انظر : المصدر السابق .

(٤) انظر : تدريب الراوي (ج ٢/ ص ١٥٥) ، والرسالة المستطرفة (ص ١١٠) .

(٥) انظر : موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (ص ٤٤٣) .

١٣- سؤالات البرقاني للإسماعيلي : نَقَلَ مِنْهَا الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) في تاريخ بغداد ^(١) .

١٤- حديث : وهو عبارة عن مجموعة أحاديث ، مدونة مع أحاديث أخرى لمحدثين آخرين ، مِنْهُ نُسخةٌ خطية بالمكتبة الظاهرية ^(٢) .

١٥- كتابٌ جَمَعَ فيه حديث الزُّهري : ذَكَرَهُ الكتاني وقال : " جَوَدَةٌ " ^(٣) .

١٦- كتابٌ جَمَعَ فيه حديث مالك : ذكره الكتاني وقال : " وَجَوَدَةٌ أَيْضاً " ^(٤) .

١٧- كتابٌ جمع فيه حديث عبدالله بن دينار : ذَكَرَهُ الكتاني في الرسالة المستطرفة ^(٥) .

١٨- كتابٌ جمع فيه حديث موسى بن عُقبة : ذَكَرَهُ الكتاني في الرسالة المستطرفة ^(٦) .

(١) انظر : موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (ص ٣٧١) .

(٢) تاريخ التراث العربي (ج ١ ، ص ٣٢٩) .

(٣) الرسالة المستطرفة (ص ١١١) .

(٤) المصدر السابق .

(٥) المصدر السابق .

(٦) المصدر السابق . ولقد كان من منهجي في سَرْدِ كُتُبِ الإسماعيلي ، أَنَّنِي إذا علمتُ أَنَّ الكتاب مطبوع أو مخطوط ، ذكرتُ ذلك ، وإذا سَكَتُ ، اكتفيت بالإشارة إلى مَنْ ذَكَرَهُ للإسماعيلي .

المبحث الثالث : دراسة تحليلية لمستخرج أبي بكر الإسماعيلي :

عَرَفَ الإسماعيليُّ لصحيح الإمام البخاري قَدْرَهُ ، فأقبل عليه متأملاً عجيب الصَّنعة فيه ، حتى إذا تَمَّ لَهُ ذلك ، بادر إلى وَضْعِ مستخرجٍ عليه ، يسير بسيرة صاحب الصحيح ، وَيَنْسُجُ على منواله .

وهذا المبحث مَعْقُودٌ للكلام على عنوان المستخرج ، وبيان طريقة الإسماعيلي فيه ، وذكر التَّعَقُّبات عليه .

المطلب الأول : عنوان المستخرج :

اختلفت عباراتُ أهل العلم في الإشارة إلى مُستخرج الإسماعيلي ، فمنهم من أشار إليه على جهة الإجمال ، فقال أثناء ذكر مؤلفات الإسماعيلي : " . . . صنف على كتاب مسلم والبخاري " ^(١) ، ومنهم مَنْ ذَكَرَ الكتابَ على جهة الاختصار فقال : " المستخرج " ^(٢) ، أو قال : " صحيح الإسماعيلي " ^(٣) ، أو قال : " الصحيح " ^(٤) .

ومن أهل العلم مَنْ ذَكَرَ الكتابَ على جهة البَسْط فقال : " المستخرج

(١) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (ج ٢ ، ص ٧٩٤) والمنتظم في تاريخ الرسل والملوك (ج ٧ / ص ١٠٨) .

(٢) تدريب الراوي (ج ١١ ، ص ١١١) .

(٣) عمدة القارئ شرح صحيح البخاري (ج ٣ / ص ١٩٤) و (ج ٩ / ص ٢١٤) وصلة الخلف بموصول السلف ص ٢٨٣ .

(٤) تذكرة الحفاظ (ج ٣ / ص ٩٤٨) ، وطبقات علماء الحديث (ج ٣ / ص ١٤١) ، والنجوم الزاهرة (ج ٤ / ص ١٤٠) .

على البخاري " ^(١) ، أو " المستخرج على الصحيح " ^(٢) ، أو " المستخرج على صحيح البخاري " ^(٣) .

وباللقاء نظرة متأنية فيما سبق ، تتضح الأمور الآتية :

١ - مُرادُ مَنْ أَجْمَلَ ذَكَرُ مُسْتَخْرِجِ الإِسْمَاعِيلِيِّ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، الْإِشَارَةُ إِلَى جُمْلَةٍ مِنْ كُتُبِ الإِسْمَاعِيلِيِّ ، وَمُسْتَخْرِجُهُ عَلَى الْبَخَارِيِّ مِنْهَا .

٢ - إِطْلَاقُ مَنْ أَطْلَقَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، عَلَى مُسْتَخْرِجِ الإِسْمَاعِيلِيِّ : " صَحِيحُ الإِسْمَاعِيلِيِّ " ، أَوْ " الصَّحِيحُ " - إِطْلَاقُ "صَحِيحٍ" ، وَذَلِكَ لِلْإِعْتِبَارَاتِ التَّالِيَةِ :

أ - أَنَّ فِي الْمُسْتَخْرِجِ صَحِيحاً كَثِيراً ، كَمَا أَنَّ فِيهِ مَا لَا يَرْتَقِي إِلَى الصُّحَّةِ .

ب - لَقَدْ صَرَّحَ الرَّوْدَانِيُّ بِأَنَّ " صَحِيحَ الإِسْمَاعِيلِيِّ " هُوَ الْمُسْتَخْرِجُ ، عِنْدَمَا قَالَ : " كِتَابُ صَحِيحِ أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الإِسْمَاعِيلِيِّ ، وَهُوَ مُسْتَخْرِجٌ عَلَى صَحِيحِ الْبَخَارِيِّ " ^(٤) .

(١) النُّكْتُ لَا بِنَ حَجَرٍ (ج ١ / ص ٣١٠) ، وَالْبَحْرُ الَّذِي زَخَرَ (لَوْحَة ٧٥) .

(٢) سِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ (ج ١٦ / ص ٢٩٣) ، وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَةِ الْكُبْرَى (ج ٢ / ص ٨٠) .

(٣) شَرْحُ التَّبَصُّرَةِ وَالتَّذَكُّرَةِ (ج ١ / ص ١٨) وَالشُّذَا الْفَيَّاحُ ص ٤١ .

(٤) صَلَةُ الْخَلْفِ بِمَوْصُولِ السَّلَفِ ص ٢٨٣ . وَهَذَا دَلِيلٌ سَاطِعٌ وَبُرْهَانٌ وَاضِعٌ عَلَى أَنَّ الإِسْمَاعِيلِيَّ لَمْ يُؤَلَّفْ " صَحِيحاً " ، وَإِنَّمَا وَضَعَ عَلَى صَحِيحِ الْبَخَارِيِّ مُسْتَخْرِجاً .

ت - لم يُعرف عن الإسماعيلي أنه ألفَ لنفسه صحيحاً ، ولقد صرّح بذلك علانية الحسن بن علي الحافظ فيما نقله عنه السّهميُّ قال : " كان الواجب للشيخ أبي بكر - يعني الإسماعيلي - أن يُصنّف لنفسه سنناً ، ويختار ويجهّد ، فإنّه كان يُقدّر عليه ، لكثرة ما كتّب ، ولغزارة علمه وفهمه وجلالته ، وما كان ينبغي له أن يتقيّد بكتاب محمد بن إسماعيل البخاري ، فإنّه كان أجلّ من أن يتّبع غيره " ^(١) .

فلَمَّا وضّح أنّ الإسماعيلي ، لم يؤلف صحيحاً ، علِمَ أنّ مراد من قال : " صحيح الإسماعيلي " ، الدّلالة على مسّخرجه .

٣ - مراد من ذكّر مُستخرج الإسماعيلي على جهة البَسْط ، استيعابُ ذكر العُنوان ما أمكن ، وبِتأمل الصّيغ الواردة في هذا القسم ، يتّضح أنّ الصّيغة التي استعملها من قال : " المستخرج على صحيح البخاري " أتمُّ وأكمل ، ولذلك رجّحْتُها على غيرها ، وجعلْتُها لهذه الدراسة عنواناً ، وذلك للأسباب التالية :

١ - أنّها صحيحةٌ في نفسها ، لأنّ مفادها أنّ الإسماعيلي وضّع على صحيح البخاري مستخرجا .

(١) تاريخ جرجان ص ١١٠ . والمراد بـ " السنن " في كلمة الحسن بن علي الحافظ ، الدّلالة على أنّ الإسماعيلي لم يؤلف كتاباً جامعاً للحديث ، على غرار ما فعله غيره من الأئمة أصحاب الكتب الستة ، وإذا كان الإسماعيلي لم يؤلف " سنناً " ، فإنّه لم يؤلف " صحيحاً " بطريق الأولى ، وقال الدّهبي تعليقاً على مقالة الحسن بن علي الحافظ : قلتُ : من جلالته الإسماعيلي أن عرّف قُدْر " صحيح البخاري " ، وتقيّد به . سير أعلام النبلاء (ج ١٦ / ص ٢٩٤) .

٢ - أنها منسجمة تماماً مع مضمون المستخرج .

٣ - أنها الصيغة القرية مما ذكره الروداني ، الذي يُظنُّ أنه آخر مَنْ وقف على المستخرج ، والله أعلم وأحكم .

المطلب الثاني : ترتيب الكتاب ، ومنهج المؤلف فيه :

لما كان أصلُ مستخرج الإسماعيلي مفقوداً^(١) ، أقبلتُ على النظر في شُروح صحيح البخاري ، عسى أن أظفر بشيء من مادة المستخرج ، ولقد ألفيتها - بحمد الله تعالى - متناثرة في كُتب أربعة أعلام من مشاهير شُراح صحيح البخاري وهم :

١ - شمس الدين محمد بن يوسف الكرمانى^(٢) (ت ٧٨٦ هـ) في شرحه الممتع لصحيح البخاري ، الذي سمَّاهُ : " الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري " .

٢ - الحافظ ابن حجر في شرحه الحافل الموسوم بـ : " فتح الباري شرح صحيح البخاري " .

٣ - بدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت ٨٥٥ هـ) في شرحه النافع المسمَّى : " عمدة القاري ، شرح صحيح البخاري " .

(١) حَمَلَنِي شوقي إلى مستخرج الإسماعيلي على أن أبحث عنه في قُهارس المكتبات العامة المشهورة بجمع المخطوطات ، والعناية بها ، فلم أقف على ذِكْرِ للكتاب ، وأكاد أجزمُ أنه قد فُقد والله أعلم وأحكم .

(٢) الكرمانى : نسبة إلى كرمان بالفتح ، ثم السُّكون ، وربما كُسرت الكاف ، والفتح أشهر : مدينة بين غزة وبلاد الهند ، انظر : معجم البلدان (ج ٤ / ص ٤٥٤) .

٤ - شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني (ت ٩٢٣ هـ) في شرحه الموسوم بـ: "إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري".

ولقد طُفِّقَتُ التَّقْطُطُ مِنْ هَذِهِ الْكُتُبِ الْأَرْبَعَةِ ، كُلُّ نَصِّ فِيهِ ذِكْرٌ لِلإِسْمَاعِيلِيِّ ، وَاسْتَوْعِبْتُ فِي ذَلِكَ ، حَتَّى جَرَدْتُ أَلْفِي وَخَمْسَمِائَةَ وَثَمَانِيَةَ وَسِتِينَ نَصًّا ^(١) ، وَكَانَ مِنْ مَنِهْجِي فِي هَذَا الْجَمْعِ أَنْ أَلْتَقِطُ كُلَّ مَا قَدَرْتُ عَلَيْهِ ، ثُمَّ نَسَبُهُ أَصْحَابُ الشُّرُوحِ الْمُتَقَدِّمَةِ إِلَى الإِسْمَاعِيلِيِّ ، وَهُوَ عَلَى ثَلَاثِ مَرَاتِبٍ ، بَعْضُهَا أَصْرَحُ مِنْ بَعْضٍ ، وَهِيَ :

١ - مَا جَاءَ مَنَسُوبًا إِلَى الإِسْمَاعِيلِيِّ صِرَاحَةً ، كَأَن يَقُولَ ابْنُ حَجَرٍ : "قَالَ الإِسْمَاعِيلِيُّ " ، أَوْ "زَعَمَ الإِسْمَاعِيلِيُّ " ، أَوْ "أَجَابَ الإِسْمَاعِيلِيُّ " ، ثُمَّ يَذْكُرُ نَصَّ كَلَامِهِ .

٢ - مَا جَاءَ مَنَسُوبًا إِلَى الإِسْمَاعِيلِيِّ عَلَى سَبِيلِ الْحِكَايَةِ ، كَأَن يَقُولَ النَّاقلُ عَنْهُ : "حَدَّثَهُ الإِسْمَاعِيلِيُّ " ، أَوْ "أَخْرَجَهُ الإِسْمَاعِيلِيُّ " ، أَوْ "وَصَلَّاهُ الإِسْمَاعِيلِيُّ " ، أَوْ "فَصَلَّاهُ الإِسْمَاعِيلِيُّ " ، أَوْ "وَبِهِ تَرَجَّمَ الإِسْمَاعِيلِيُّ " ، أَوْ "وَعَلَيْهَا اقْتَصَرَ الإِسْمَاعِيلِيُّ " ، وَأَمْثَالُ هَذِهِ الصِّيَغِ الدَّالَّةِ عَلَى حِكَايَةِ الْفِعْلِ .

٣ - مَا جَاءَ دَالًّا عَلَى وُجُودِهِ فِي مُسْتَخْرَجِ الإِسْمَاعِيلِيِّ ، كَأَن يَقُولَ النَّاقِلُ : "وَوَقَعَ عِنْدَ الإِسْمَاعِيلِيِّ " ، أَوْ "فِي رِوَايَةِ الإِسْمَاعِيلِيِّ . . . " ، أَوْ "وَفِي صَحِيحِ الإِسْمَاعِيلِيِّ . . . " .

(١) لَا أَدْعِي الْإِحَاطَةَ بِكُلِّ نَصٍّ ثَابِتٍ عَنِ الإِسْمَاعِيلِيِّ فِي هَذِهِ الْكُتُبِ الْأَرْبَعَةِ الَّتِي سَمَّيْتُهَا ، فَقَدْ يُدْرِكُنِي مَا يُدْرِكُ بَنِي الْبَيْتِ مَنْ سَهْوٍ ، وَغَفْلَةٍ وَذَهُولٍ ، وَالْكَمَالُ لِلَّهِ وَحْدَهُ ، وَلَقَدْ أَفَادَ الذَّهَبِيُّ فِي سِيرِ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ (ج ١٦ / ص ٢٩٣) أَنَّ مُسْتَخْرَجَ الإِسْمَاعِيلِيِّ ، يَقَعُ فِي أَرْبَعَةِ مَجْلَدَاتٍ .

ولا يخلو طريق جمع مادة المستخرج من عثرات وزلات ، وأعظمها :

١ - الخلط بين كلام الإسماعيلي ، وبين كلام النّاقِل عنه ، وأشدُّ ما يكون ذلك عند تمام النّقل ، فلا يُدرى آخره ، فتزِل الأقدام ، ويشقُّ التمييز في ذلك المقام .

٢ - قد يزيغ البصرُ ، ويشرد الذّهنُ ، ويغفل الفكرُ ، ويكلُّ الخاطرُ ، وتفتُر القوَى ، فيَدَعُ المُتَّبِعُ نصّاً ، أو نُصوصاً صحيحة النسبة إلى الإسماعيلي ، لكن ممّا يهَوُّنُ هذا الأمر ، عدم دعوى الإحاطة والاستيعاب من قِبَل المُتَّبِعِ .

وبعد ما تمَّ لي ما قصدتُ من الجمع ، أقبلتُ على دراسة هذه النّصوص المستخرجة من الكتب الأربعة التي سَبَقَ ذكرها آنفاً ، فتبيّنتُ لي معالم المنهج الذي سلكه الإسماعيلي في مستخرجه .

رتَّب الإسماعيلي كتابه ، وفق ترتيب البخاري لصحيحه على الكتب والأبواب ، لكنه لم يُتابع البخاري حَذْو القُدَّة بالقُدَّة ، بل إنَّه خالفه في جُملة أمور منها :

١ - حذف ترجمة الباب : ويكون حذف الترجمة بإسقاطها جملةً ، أو بإسقاط شيء منها ، فمن الأوَّل : قولُ الحافظ ابن حجر عند شرح : " باب وفاة النبي ﷺ " ^(١) - : " كذا وقعت هذه الترجمة عند أبي ذر ، وسقطت من رواية النَّسفي ، ولم يذكرها الإسماعيلي " ^(٢) .

(١) انظر باب رقم ١٩ من كتاب المناقب .

(٢) فتح الباري (ج ٦ / ص ٥٥٩) وأيضاً (ج ٦ / ص ٥٥١) .

ومن الثاني : قول الحافظ ابن حجر عند شرح : " باب فضل قول الله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزُقُونَ ﴾ ^(١) - : " كذا لأبي ذر ، وساق الأصلي وكريمة الآيتين ، ومعنى قوله : " فضل قول الله " أي فضل من ورد فيه قول الله ، وقد حذف الإسماعيلي لفظ " فضل " من الترجمة . . . " ^(٢) .

٢ - المخالفة في إيراد الحديث تحت باب معين : ومن الأمثلة في ذلك أن البخاري أورد حديث ظهير - بالتصغير - بن رافع في المحاقلة في باب ما كان من أصحاب النبي ﷺ يؤاسي بعضهم بعضاً في الزراعة والثمر ^(٣) . فخالفه في ذلك الإسماعيلي ، حيث أورد الحديث في آخر الباب الذي قبله ^(٤) .

٣ - المخالفة في سياق الحديث : ذلك أن البخاري قد يختصر شيئاً من المتن ، فلا يذكره بتمامه ، لكونه معلوماً عند أهل الحديث ، فيستخرج الإسماعيلي ذلك المتن بعينه تاماً غير منقوص ، ومن أمثلته : أن البخاري أخرج حديث محمد بن المنتشر قال : . . . ذكرته لعائشة فقالت : " يرحم الله أبا عبد الرحمن ، كنت أطيب رسول الله ﷺ ، فيطوف على نسائه ، ثم يصبح محرماً ، ينضح طيباً " ^(٥) ، قال الحافظ ابن حجر : " قوله : " ذكرته " أي : قول ابن عمر المذكور بعد باب ، وهو قوله : " ما أحب أن أصبح محرماً

(١) انظر باب رقم ١٩ من كتاب الجهاد .

(٢) فتح الباري (ج ٦ / ص ٣١) وأيضاً (ج ١٢ / ص ٥٢) .

(٣) انظر باب رقم ١٨ من كتاب الحرث والمزارعة .

(٤) انظر : فتح الباري (ج ٥ / ص ٢٣ و ٢٤) .

(٥) أخرجه البخاري في الغسل ، باب إذا جامع ، ثم عاد . . . برقم ٢٦٧ .

أنضح طيباً " ، وقد بينه مسلم في روايته عن محمد بن المنتشر ، قال :
 " سألتُ عبد الله بن عمر عن الرجل يتطيب ، ثم يُصبح محرماً " .
 فذكره وزاد : " قال ابن عمر : " لأن أطلّي بقطران أحبُّ إليَّ من أن أفعلَ
 ذلك " ، وكذا ساقه الإسماعيليُّ بتمامه عن الحسن بن سُفيان عن
 محمد بن بشار . . . " (١) .

وقد يكون المحذوف من المتن طويلاً ، فتأتي رواية المستخرج بتمامه
 وبيانه ، ومن ذلك : أن البخاريَّ ساقَ حديث ابن أبي ليلى وفيه ، قال :
 " خرجنا مع حذيفة ، وذكر النبي ﷺ قال : " لا تشربوا في آنية الذهب
 والفضة . . . " (٢) قال العيني : " ولهذا ذكر مختصراً ، وفيه حذفٌ كثير ،
 بينه الإسماعيلي فقال : " خرجنا مع حذيفة إلى بعض السَّواد فاستسقى ،
 فأناه دهقانُ بإناء من فضة ، فرمى به في وجهه ، قال : فقلنا : اسكتوا ، فإنَّا
 إن سألناه لم يُحدثنا ، قال : فسكَّتنا ، فلمَّا كان بعد ذلك ، قال : أتدرون لم
 رميتُ بهذا في وجهه ؟ ، قلنا : لا ، قال : ذلك أنِّي كنتُ نهيتُهُ ، قال : فذكرَ
 النبي ﷺ أنه قال : " لا تشربوا في آنية الذهب والفضة . . . الحديث " (٣) .

٤ - المخالفة في ترتيب التراجم : وذلك بتقديم ترجمة على ترجمة ،
 ومن ذلك : أنه وقَّع في جميع نُسَخ صحيح البخاري من طريق الفريبري
 تقديم قول البخاري : " باب جوائز الوُفد " على : " باب هل يُستشفع إلى

(١) فتح الباري (ج ١ / ص ٣٧٧) .

(٢) أخرجه البخاري في الأشربة ، باب آنية الفضة برقم ٥٦٣٣ .

(٣) عمدة القاري (ج ٢١ / ص ٢٠٢) وانظر أيضاً : فتح الباري (ج ١٠ / ص ٩٦)
 وإرشاد السَّاري (ج ٨ / ص ٣٣٥) .

أهل الذمة ؟ ومعاملتهم " . قال الحافظ ابن حجر : " إلا أن في رواية أبي علي بن شبيب عن الفربري ، تأخير ترجمة : " جوائز الوفد " عن الترجمة : " هل يُستشفع . . . " ، وكذا هو عند الإسماعيلي . . . " ^(١) .

٥ - المخالفة في إيراد كلام البخاري على بعض الحديث ، في موضع آخر : ومنه : أن البخاري - في رواية أبي ذر - ساق حديث ابن عمر : " فيما سَقَتِ السَّمَاءُ والْعُيُونُ ، أَوْ كَانَ عَشْرًا الْعُشْرُ . . . " ^(٢) ، ثم قال : " قال أبو عبد الله : هذا تفسيرُ الأول ، لأنَّه لم يُوقَّتْ في الأول ، يعني حديث ابن عمر : " فيما سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ " ، وَبَيَّنَ فِي هَذَا وَوَقَّتَ ، وَالزِّيَادَةُ مَقْبُولَةٌ ، وَالْمُفَسِّرُ يَقْضِي عَلَى الْمُبْهَمِ ، إِذَا رَوَاهُ أَهْلُ الثَّبَتِ . . . " ، قال العيني : " هكذا وقع في رواية أبي ذر ، هذا الكلام عَقَبَ حَدِيثَ أَبِي سَعِيدٍ الْمَذْكُورِ فِي الْبَابِ الَّذِي بَعْدَهُ ، وَهُوَ الَّذِي وَقَعَ عِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ أَيْضًا " ^(٣) .

٦ - المخالفة في إبدال لفظ من الحديث بآخر : ومن أمثلته أن البخاري أخرج حديث أنس : " لا يؤمن أحدكم حتَّى أكون أحب إليه من والده ، وولده ، والنَّاسُ أَجْمَعِينَ " ^(٤) ، فَخَالَفَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ فِي بَعْضِ أَلْفَاظِهِ إِذْ سَأَفَهُ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْوَارِثِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَقَالَ : " لَا يُؤْمِنُ الرَّجُلُ " ^(٥) .

(١) فتح الباري (ج ٦ / ص ١٧٠) .

(٢) أخرجه البخاري في الزكاة ، باب العُشْرُ فيما يُسْقَى من ماء السماء . . . برقم ١٤٨٣ .

(٣) عمدة القاري (ج ٩ / ص ٧٥) وانظر أيضا : فتح الباري (ج ٣ / ص ٣٤٩) .

(٤) أخرجه البخاري في الإيمان ، باب حُبِّ الرِّسُولِ ﷺ من الإيمان ، برقم ١٥ .

(٥) انظر : فتح الباري (ج ١ / ص ٥٩) .

وقد يكون الإبدال في لفظ الحديث من جهة الإعراب ، ومن الأمثلة فيه : أن البخاريّ أخرج حديث أبي هريرة ، وفيه : " انتدبَ الله لمن خَرَجَ في سبيله ، لا يُخرجه إلا إيمانُ بي ، وتصديقُ برُسُلي . . . " ^(١) ، فاستخرجه الإسماعيليّ وقال : " لا يخرجه إلا إيمانُ بي . . . " ، قال الحافظُ ابن حجر : " قال النووي : هو مفعولٌ له ، وتقديره لا يُخرجه المخرج إلا الإيمان ، والتصديق " ^(٢) .

٧ - المخالفة بإسقاط شيء من الحديث : وقد يكون الإسقاط بحذف حرف أو كلمة ، فمن الأول : أن البخاريّ أخرج حديث النُّعْمان بن بشير وفيه : " فمن اتقى المُشَبَّهات ، استبرأ لدينه وعرضه . . . " ^(٣) قال الحافظُ ابن حجر : قَوْلُهُ : فمن اتقى المُشَبَّهات " أي حَذَرَ مِنْهَا ، والاختلاف في لفظها بين الرواة نظيرُ التي قبلها ^(٤) ، لكن عند مُسلم والإسماعيلي : " المُشَبَّهات " بالضم : جمع شُبْهَة " ^(٥) .

ومن الثاني : أن البخاريّ أخرج حديث أبي هريرة قال : " حفظتُ من رَسولِ الله ﷺ وعاءَيْنِ : فأما أحدهما فَبَيَّنْتُه ، وأما الآخر فَلَوْ بَيَّنْتُه قُطِعَ هذا

-
- (١) الحديث بطوله في كتاب الإيمان ، باب الجهاد من الإيمان ، برقم ٣٦ .
 - (٢) فتح الباري (ج ١ / ص ٩٣) وانظر أيضا عمدة القاري (ج ١ / ص ٢٣٠) .
 - (٣) أخرجه البخاري في الإيمان ، باب فضل من استبرأ لدينه ، برقم ٥٢ .
 - (٤) يعني الحافظُ : قول رسول ﷺ : " وَبَيْنَهُمَا مُشَبَّهَاتٌ لَا يَعْلَمُهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ " .
 - (٥) فتح الباري (ج ١ / ص ١٢٧) .

البُلْعوم " ^(١) ، قال الحافظ ابن حجر : " . . . وفي رواية الإسماعيلي :
" لَقُطِعَ هذا " يعني : رأسه " ^(٢) .

٨ - المخالفة بإفراد الحديث ، وذكره مستقلا : وذلك بسياق إسناد
له ، يُفْرده عما قبله ، ومن أمثلته : أن البخاريَّ أوردَ حديث ابن عمرَ من
طريق عروة بن الزبير ، وفيه قال : " قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : " لا تَحَرَّوْا
بصلاتكم طُلُوعَ الشَّمْسِ ، ولا غروبها " ^(٣) ثمَّ قال : " وقال : حدَّثني ابنُ
عُمَرَ قال : قال رسولُ اللَّهِ ﷺ : " إذا طَلَعَ حاجِبُ الشَّمْسِ ، فأخروا
الصَّلَاةَ حتَّى ترتفع . . . " ، قال الحافظُ ابنُ حجر : " قوله : " وقال :
حدَّثني ابنُ عمر " هُوَ مَقُولُ عُرْوَةَ أَيضًا ، وهو حديثٌ آخر ، وقد أفرَدَهُ
الإسماعيليُّ ، وَذَكَرَ أَنَّهُ وَقَعَ له الحديثان معاً من رواية علي بن مسهر ،
وعيسى بن يونس ، ومحمد بن بشر ، ووكيع ومالك بن مسعر ومحاضر
كلُّهم عن هشام ، وَأَنَّهُ وَقَعَ له الحديث الثاني فقط من رواية عبد اللَّهِ بن نُمير
عن هشام " ^(٤) .

٩ - المخالفة في صيغ الأداء الواقعة في السَّنَد : ومن أمثلته أن البخاريَّ
قال : " حدثنا آدمُ حدثنا شعبة عن حميد الطويل عن أنس بن مالك " ، ثمَّ

(١) أخرجه البخاري في العلم ، باب حفظ العلم ، برقم ١٢٠ .

(٢) فتح الباري (ج ١ / ص ٢١٦) .

(٣) أخرجه البخاري في مواقيت الصَّلَاة بعد الفجر حتَّى ترتفع الشمس ، برقم ٥٨٢ .

(٤) فتح الباري (ج ٢ / ص ٦٠) وانظر أيضا : عمدة القاري (ج ٥ / ص ٧٩) .

ساق الحديث ^(١) ، فلمّا استخرجه الإسماعيليّ من هذا الوجه ، قال : " عن حميد سمعت أنساً " ^(٢) .

ومن معالم منهج الإسماعيلي في سياق الأحاديث ، أن يُخرج الحديث بإسناده لنفسه ، ويتنكّب طريق البخاري ما وسعَهُ ذلك ، وقد يَضيق عليه المَخْرَجُ أحيانا ، فيسُوق الحديث من طريق البخاري ، فربّما التقى معه في شيخه ، أو شيخ شيخه وهكذا .

ومن أمثلة هذا الباب : أن البخاري أخرج حديث اغتسال النبي ﷺ بالصّاع من طريق أبي نُعيم ^(٣) ، قال الحافظ ابن حجر : " وقد رواه الإسماعيليّ من طريق أبي نُعيم شيخ البخاري قال . . . " ^(٤) .

ويرى الحافظُ ابنُ حجر ، أنَّ السبب في بعض ذلك راجعٌ إلى أنَّ الحديث قد يكون غير موجود عند غير البخاري ، فيأتي الإسماعيليّ ، فيُخرّجهُ من طريقه ، فعند حديث عائشة في ذكر الملائكة وردَّ السندُ هكذا : " حدثنا محمد حدثنا ابن أبي مريم . . . " ^(٥) ، قال الحافظُ ابنُ حجر : " قال الجيّاني : محمد هذا هو الذّهلي ، كذا قال ، وقد قال أبو ذر بعد أن ساقه :

(١) حديث رقم ٢٢٨١ من الإجارة ، باب مَنْ كَلَّمَ مَوَالِي الْعَبْدِ أَنْ يُخَفَّفُوا عَنْهُ مِنْ خَرَا جِه .

(٢) فتح الباري (ج ٤ / ص ٤٥٩) ، وانظر أيضا : عمدة القاري (ج ١٢ / ص ١٠٣) .

(٣) انظر : حديث رقم ٢٠١ من كتاب الوضوء .

(٤) فتح الباري (ج ١ / ص ٣٠٥) وعمدة القاري (ج ٣ / ص ٩٤) وإرشاد الساري (ج ٣ / ص ١٤٠) .

(٥) انظر : حديث رقم ٢٢١٠ من كتاب بَدْءُ الْخَلْق .

مُحمد هذا هو البخاري " ، وهذا هو الأرجح عندي ، فإنَّ الإسماعيليَّ وأبا نُعيم لم يجدَّا الحديث من غير رواية البخاري فأخْرَجَاهُ عَنْهُ ، وَكَوْنُ كَانَ عِنْدَ غَيْرِ الْبُخَارِيِّ لَمَّا ضَاقَ عَلَيْهِمَا مَخْرَجُهُ " (١) .

ومن معالم منهج الإسماعيلي في المستخرج ، اعتراضه على بعض صنيع البخاري في كتابه ، وتعليقه على ما يقع عنده مستخرجاً من حديثٍ سَنَدًا وَمَتْنًا ، وإليك بيان ذلك :

أولاً : اعتراض الإسماعيلي على صنيع البخاري :

ويمكن شرحُ ضده الاعتراضات على هذا النحو :

١ - الاعتراض على البخاري في حَمْلِهِ لَفْظاً من التَّرجمة على معنى غير مُراد ، ومن أمثلته : أنَّ البخاريَّ تَرْجَمَ بِقَوْلِهِ : " بَابُ مَنْ بَدَأَ بِالْحَلَّابِ ، أَوْ الطَّيِّبِ عِنْدَ الْغُسْلِ " (٢) ، ثُمَّ سَاقَ فِيهِ حَدِيثَ عَائِشَةَ : " كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ دَعَا بِشَيْءٍ نَحْوِ الْحَلَّابِ ، فَأَخَذَ بِكَفِهِ ، فَبَدَأَ بِشِقِ رَأْسِهِ الْأَيْمَنِ ، ثُمَّ الْأَيْسَرِ . . . " (٣) فاعترضه الإسماعيلي بقوله : " رَحِمَ اللَّهُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ - يعني البخاري - مَنْ ذَا الَّذِي يَسْلُمُ مِنَ الْغَلْطِ ؟ سَبَقَ إِلَى قَلْبِهِ أَنَّ الْحَلَّابَ طَيِّبٌ ، وَأَيُّ مَعْنَى لِلطَّيِّبِ عِنْدَ الْإِغْتِسَالِ قَبْلَ الْغُسْلِ ؟ ! ، وَإِنَّمَا الْحَلَّابُ إِنَاءٌ وَهُوَ مَا يُحْلَبُ فِيهِ ، يُسَمَّى حَلَّاباً وَمَحْلَباً . . . وَفِي تَأْمُلِ طَرُقِ هَذَا الْحَدِيثِ بَيَانُ ذَلِكَ ، حَيْثُ جَاءَ فِيهِ : " كَانَ يَغْتَسِلُ مِنْ حَلَّابٍ " (٤) .

(١) فتح الباري (ج ٦ / ص ٣٠٩) .

(٢) ترجمة رقم ٦ من كتاب الغسل .

(٣) حديث رقم ٢٥٨ .

(٤) فتح الباري (ج ١ / ص ٣٦٩) ، وَمَالَ الْحَافِظُ ابْنَ حَجَرٍ إِلَى تَرْجِيحِ =

٢ - الاعتراض على البخاري بنفي المطابقة بين الحديث والترجمة :
وهذا النوع من الاعتراض كثير في مستخرج الإسماعيلي ، ولقد اعتنى الحافظ ابن حجر وغيره من الشراح بحكايته ، ومن أمثلته : أن البخاري تَرَجَمَ بقوله : " باب قول الله تعالى : ﴿ الرَّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ... ﴾ ^(١) ، ثم أخرج فيه حديث أنس قال : " آلى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ من نسائه شهراً . . . " ^(٢) ، فَخَفِيتُ مُنَاسِبَةَ الحديث للترجمة على الإسماعيلي فقال : " لم يتضح لي دخول هذا الحديث في هذا الباب ، ولا تفسير الآية التي ذكَّرها " ^(٣) .

٣ - الاعتراض على البخاري في شرح ما يقع في الترجمة من لفظ غريب : من ذلك أن البخاري تَرَجَمَ بقوله : " باب الكبَّاث وهو ورق الأراك " ^(٤) ، فَتَعَقَّبَهُ الإسماعيلي فقال : " إنما هو ثمر الأراك وهو البرير - يعني بالموحدة وزن الحرير - فإذا أسودَّ ، فهو الكبَّاث " ^(٥) .

٤ - الاعتراض على البخاري فيما يستدل به آثار عن الصحابة في قول يختاره : ومن الأمثلة في ذلك : أن البخاري قال : " باب ما يُذَكَّرُ في الفخذ . . . ثم ساق عن زيد بن ثابت قوله : " أنزل الله على رسوله ﷺ ، وفخذه

= اعتراض الإسماعيلي ، وإن كان تَعَقَّبَهُ في بعضه ، وانظر تفصيل ذلك في الفتح (ج ١ / ٣٧٠ - ٣٧١) .

(١) الباب التاسع عشر من كتاب النكاح .

(٢) حديث رقم ٥٢٠١ .

(٣) فتح الباري (ج ٩ / ص ٣٠٠) ، وعمدة القاري (ج ١٨ / ص ٢٦٣) ، وحكى الحافظ في الفتح هذا الاعتراض من غير أن يتعقبه ، فكأنه أقره .

(٤) ترجمة رقم ٥٠ من كتاب الأطعمة .

(٥) فتح الباري (ج ٩ / ص ٥٧٦) .

على فخذني ، فَتَقَلَّتْ عَلَيَّ حَتَّى خَفْتُ أَنْ تَرْضَ فخذني " (١) .

قال الحافظ ابن حجر : " وقد اعترض الإسماعيليُّ استدلالَ المصنّف بهذا على أنّ الفخذَ ليست بعورة ، لأنّه ليس فيه التصريح بعدم الحائل ، قال : " ولا يظن ظانٌّ أنّ الأصلَ عدم الحائل ، لأنّا نقول العضو الذي يقع عليه الاعتماد ، يُخبر عنه بأنّه معروف الموضع ، بخلاف الثوب " (٢) .

٥ - الاعتراض على البخاري فيما يفسر به الآية التي يذكرها في الترجمة : من ذلك : أنّ البخاريّ تَرَجَّمَ بقوله : " باب إذا استأجر أجيراً ، فَبَيَّنَ له الأجل ، ولم يُبَيِّنِ العملَ لقوله : " إني أريدُ أَنْ أَكْحِكَ إحدى ابنتيّ هَاتَيْنِ - إلى قوله - واللّه على ما نقول وكيل " ، يَأْجُرُ فلانا : يُعْطِيهِ أجراً... " (٣) ، قال الحافظُ ابنُ حجر : " قوله يَأْجُرُ - بضم الجيم - فلاناً أي يُعْطِيهِ أجراً ، هذا ذكره المصنّفُ تفسيراً لقوله تعالى : ﴿ عَلَيَّ أَنْ تَأْجُرَنِي ﴾ ... وَتَعَقَّبَهُ الإسماعيليُّ بأنّ معنى الآية في قوله : ﴿ عَلَيَّ أَنْ تَأْجُرَنِي ﴾ أي تكون لي أجيراً ، والتقدير على أن تأجرني نفسك " (٤) .

٦ - الاعتراض على البخاري فيما يذهب إليه من ترجيح بعض الإسناد على بعض : من ذلك أنّ البخاري ساقَ حديث أنس : " إنّ أقواماً بالمدينة خَلَفْنَا ما سَلَكْنَا شعباً ، ولا وادياً إلّا وَهُمْ مَعَنَا فيه ، حَبَسَهُم العُدْر " (٥) . من

(١) ترجمة رقم ١٢ من كتاب الصلاة .

(٢) فتح الباري (ج ١ / ص ٤٧٩) وقال الحافظُ بعد حكاية الاعتراض : " والظاهر أنّ المصنّف ، تمسك بالأصل واللّه أعلم " .

(٣) ترجمة رقم ٦ من كتاب الإجارة .

(٤) فتح الباري (ج ٤ / ص ٤٤٥) ، وحكى الحافظُ اعتراضَ الإسماعيلي من غير تَعَقُّب .

(٥) أخرجه البخاري في الجهاد ، باب مَنْ حَبَسَهُ العُدْرُ عن الغزو ، برقم ٢٨٣٩ .

طريق سليمان بن حرب حدثنا حماد - هو ابن زيد - عن حميد عن أنس ، ثم قال : " ثم قال موسى : " حدثنا حماد عن حميد عن موسى بن أنس عن أبيه قال النبي ﷺ ، قال أبو عبد الله : الأول أصح " . يعني البخاري بهذا القول الأخير : أن حذف موسى بن أنس من الإسناد أصح ، وهو رأي خالفه فيه الإسماعيلي كما قال : " حماد عالمٌ بحديث حميد ، مُقدّمٌ فيه على غيره " ^(١) .

ثانياً : تعليقات الإسماعيلي على ما يقع عنده مستخرجاً من حديث سنداً ومتنا :

أ - تعليقات الإسماعيلي على الحديث من جهته السند : وفيها :

١ - الكلامُ على خفايا علل بعض الأسانيد : من ذلك أن البخاري ساق قول ابن عباس في تفسير ﴿ وَدَا وَلَا سَوَاعَا ، وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ ﴾ ، من طريق ابن جريج قال : " قال عطاء عن ابن عباس وذكره . . . " ^(٢) ، فاستشكل هذا الإسناد ، لأنه منقطع بين عطاء - وهو الخراساني - وبين ابن عباس ، قال الإسماعيلي : " أخبرت عن علي بن المديني أنه ذكر عن " تفسير ابن جريج " كلاماً معناه أنه كان يقول عن عطاء الخراساني ، عن ابن عباس ، فطال على الوراق أن يكتب الخراساني في كل حديث فتركه ، فرواه من روى على أنه عطاء بن أبي رباح " ^(٣) .

(١) فتح الباري (ج ٦ / ص ٤٧) .

(٢) أخرجه البخاري في التفسير باب " ودّا ولا سواعا ، ولا يغوث ويعوق " برقم ٤٩٢٠ .

(٣) فتح الباري (ج ٨ / ص ٦٦٧) ، ولقد قرّر الحافظ ابن حجر أن البخاري لم تخف عليه هذه العلة ، وأنه لم يكثر من تخريج ما هذه سبيله ، وغاية ما وقع له =

٢ - التنبيه على اضطراب سند الحديث : من ذلك أن البخاري قال :
 " حدثنا أبو معمر قال حدثنا عبد الوارث حدثنا أيوب عن أبي قلابة عن أنس :
 ثم ذكر الحديث فيمن نَعَسَ في صلاته ^(١) . قال الحافظ ابن حجر : " أشار
 الإسماعيلي إلى أن في هذا الحديث اضطراباً فقال : " رواه حماد بن زيد عن
 أيوب فوقّفه وقال فيه : عن أيوب قرئ عليّ كتابٌ عن أبي قلابة فعرفته " ،
 ورواه عبد الوهاب الثقفي عن أيوب فلم يذكر أنسا " ^(٢) .

٣ - التنبيه على أن الحديث من مُرسل الصحابي : من ذلك أن البخاري
 أخرج حديث ابن عباس قال : لما نزلت : ﴿ وأُنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ ﴾ ،
 جَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يُنَادِي : يَا بَنِي فَهْرَ ، يَا بَنِي عَدِي ، لِبُطُونِ قُرَيْشٍ " ^(٣) ، ثم
 أخرج حديث أبي هريرة في مُناداة النبي ﷺ على قبائل قُرَيْشٍ ، وإنذاره
 لهم ^(٤) ، قال القسطلاني : " حديث ابن عباس وأبي هريرة من مراسيل
 الصحابة ، وبذلك جزم الإسماعيلي ، لأنّ أبا هريرة إنّما أسلم بالمدينة وهذه
 القصة كانت بمكة ، وابن عباس كان حينئذ إمّا لم يولد ، وإما طفلاً . " ^(٥) .

= بهذا الإسناد موضعان : هنا ، وآخر في كتاب النكاح ، ثم قال : " ولو كان خفي عليه
 لاستكثر من إخراجها ، لأنّ ظاهرها أنّها على شرطه " ، فتح الباري (ج ٨ / ص
 ٦٦٧ ، ٦٦٨) .

- (١) أخرجه البخاري في الوضوء ، باب الوضوء من النوم . . . برقم ٢١٣ .
- (٢) فتح الباري (ج ١ / ص ٣١٥) .
- (٣) أخرجه البخاري في المناقب ، باب من انتسب إلى آبائه في الإسلام والجاهلية ، برقم
 ٣٥٢٥ ، ٣٥٢٦ .
- (٤) أخرجه البخاري في المناقب ، باب من انتسب إلى آبائه . . . برقم ٣٥٢٧ .
- (٥) إرشاد الساري (ج ٦ / ص ١٩) .

ب - تعليقات الإسماعيلي على الحديث من جهة المتن : وفيها :

١ - التعليق على اللَّفْظ المشكل يقع في المتن : من ذلك أَنَّهُ وقع في حديث ابن عَبَّاس : " . . . إِنْ الْجُمُعَةُ عَزَمَتْهُ . . . " ^(١) ، فاستشكل ذلك الإسماعيليُّ وقال : " لا إِخَالَهُ صحيحاً ، فإن أكثر الروايات بلفظ : " إِنَّهَا عَزَمَتْ " أي كَلِمَةُ الْمُؤَذِّنِ وهي : " حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ " ، لَأَنَّهَا دَعَاءٌ إِلَى الصَّلَاةِ ، تقتضي لسامعه الإجابة ، وَلَوْ كَانَ الْمَعْنَى : " الْجُمُعَةُ عَزَمَتْ " ، لَكَانَتْ الْعَزِيمَةُ لَا تَزُولُ بِتَرْكِ بَقِيَةِ الْأَذَانِ " ^(٢) .

٢ - التعليق على المعنى المشكل في الحديث : من ذلك أَنَّ الْبُخَارِيَّ أَخْرَجَ حَدِيثَ عَائِشَةَ قَالَتْ : " سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا يَقْرَأُ فِي سُورَةِ الْبَلَدِ فَقَالَ : " يَرْحِمُهُ اللَّهُ ، لَقَدْ أَذْكَرَنِي آيَةَ كَذَا وَكَذَا كُنْتُ أَنْسِيْتُهَا مِنْ سُورَةِ كَذَا وَكَذَا " ^(٣) ، فاستشكل قوله ﷺ : " كُنْتُ أَنْسِيْتُهَا " . قال الإسماعيلي : " النَّسْيَانُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ لشيء من القرآن يكون على قسمين : أحدهما نسيانه الذي يتذكره عن قُرْبٍ ، وذلك قائمٌ بِالطَّبَاعِ الْبَشَرِيَّةِ ، وعليه يدلُّ قوله ﷺ في حديث ابن مسعود في السَّهْوِ : " إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَنْسَى كَمَا تَنْسَوْنَ " ، والثاني : أَن يَرْفَعَهُ اللَّهُ عَنْ قَلْبِهِ عَلَى إِرَادَةِ نَسْخِ تِلَاوَتِهِ ، وهو المشار إليه بالاستثناء في قوله تعالى : ﴿ سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنْسَى إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ ﴾ ،

(١) أخرجه البخاري في الجمعة ، باب الرخصة إن لم يحضر الجمعة في المطر ، برقم ٩٠١ .

(٢) فتح الباري (ج ١ / ص ٣٨٤) وعمدة القاري (ج ٦ / ص ١٩٦) .

(٣) أخرجه البخاري في فضائل القرآن ، باب نسيان القرآن ، وهل يقول نسيات آية كذا وكذا . . . برقم ٥٠٣٨ .

قال : فأما القسم الأول فعارضُ سريع الزوال لظاهر قوله تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ ، وأما الثاني فداخلٌ في قوله تعالى : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا ﴾ على قراءة مَنْ قرأ بضم أوله من غير همزة " (١) .

٣ - العناية بشرح دلالة ألفاظ المتن : من ذلك أن البخاريَّ أخرج حديث عائشة قالت : " كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبَيْصِ الطَّيْبِ فِي مَفْرَقِ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ مُحْرَمٌ " (٢) فتوقف الإسماعيلي عند قولها : " وَبَيْصِ الطَّيْبِ " قائلاً : " وَبَيْصِ الطَّيْبِ تَلَالُؤُهُ ، وَذَلِكَ لَعَيْنٍ قَائِمَةٌ ، لَا لِلرَّيْحِ فَقَطْ " (٣) .

٤ - العناية باستنباط الحكم الشرعي من الدليل : ومن الأمثلة في ذلك : أن البخاريَّ أخرج حديث عائشة في تَرْكِ النَّبِيِّ ﷺ الاعتكاف في العشر الآخر من رمضان في بعض السَّنَوَاتِ ، قالت : " ثُمَّ اعْتَكَفَ عَشْرًا فِي شَوَّالٍ " (٤) ، قال الإسماعيلي : " فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْعِتَاقِ بِغَيْرِ صَوْمٍ ، لِأَنَّهُ أَوَّلُ شَوَّالٍ هُوَ يَوْمُ الْفِطْرِ ، وَصَوْمُهُ حَرَامٌ " (٥) .

(١) فتح الباري (ج ٩ / ص ٨٦) وأيضاً (ج ٦ / ص ٣٢٤) و (ج ١٠ / ص ٥٥٦) وقد قرأ عبدالله بن كثير وأبو عمرو البصري : " نُنْسَاها " بفتح النون والسين وهمزة ساكنة بين السين والهاء ، وقرأ بقية السبعة : " نُنْسِها " بضم النون وكسر السين من غير همز ، وانظر : غَيْثُ النَّفْعِ فِي الْقُرْآنَاتِ السَّبْعِ ، ص ٢٨ .

(٢) أخرجه البخاري في الغُسل ، باب من تَطَيَّبَ ، ثم اغتسل وبقي أثر الطيب ، برقم ٢٧١ .

(٣) فتح الباري (ج ١ / ص ٣٨٢) .

(٤) أخرجه البخاري في الاعتكاف ، باب اعتكاف النساء ، برقم ٢٠٣٣ .

(٥) فتح الباري (ج ٤ / ص ٢٧٦) وعمدة القاري (ج ١١ / ص ١٤٨) .

٥ - العناية بالرد على مَنْ وَهَّنَ الحديث لشيء واقع فيه : من ذلك قول الإسماعيلي عند ذكر الاختلاف ، في ثمن الجمل الذي اشتراه النبي ﷺ من جابر : " ليس اختلافهم في قدر الثمن بضاراً ، لأنَّ الغرض الذي سيقَ الحديث لأجله بيان كرمه ﷺ وتواضعه وحنؤه على أصحابه وبركة دعائه وغير ذلك ، ولا يلزمُ مَنْ وَهَّمَ بعضهم في قدر الثمن ، توهينه لأصل الحديث " (١) .

المطلب الثالث : التعقبات على مستخرج الإسماعيلي :

لئن كان الإسماعيلي تَعَقَّبَ البخاريَّ ، في مواضع من مستخرجه ، فلقد اعترضه بعضُ شُرَّاح الجامع الصحيح ، وانتقدوا صنيعه ، كما أنَّهم بينوا وهمه في بعض ما تكلمَ عليه من حديث .

وسنَّخص - ههنا - اعتراضات الحافظ ابن حجر على الإسماعيلي بالذكر ، لكثرتها ونقل أهل العلم لها في كتبهم ، الموضوع على صحيح البخاري .

فمن هذه الاعتراضات :

١ - الاعتراض على الإسماعيلي في تَعَقُّبه البخاريَّ في مناسبة الحديث للترجمة : وهو كثير جداً ، ومنه : أنَّ البخاريَّ قال : " باب كراهية الصلَاة في المقابر " ، ثم أخرج فيه حديث ابن عمر عن النبي ﷺ : " اجعلوا في بيوتكم من صلاتكم ، ولا تَتَّخِذُوهَا قُبُورًا " (٢) . قال الحافظُ ابن حجر :

(١) فتح الباري (ج ٥ / ص ٣٢١) .

(٢) حديث رقم ٤٣٢ من كتاب الصلاة .

" وَقَدْ تَنَازَعَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ الْمَصْنَفَ أَيْضًا فِي هَذِهِ التَّرْجُمَةِ ، فَقَالَ : " الْحَدِيثُ دَالٌّ عَلَى كِرَاهَةِ الصَّلَاةِ فِي الْقَبْرِ ، لَا فِي الْمَقَابِرِ " ، قُلْتُ : قَدْ وَرَدَ بَلْفُظُ : " الْمَقَابِرِ " ، كَمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ بَلْفُظُ : " لَا تَجْعَلُوا بَيْوتَكُمْ مَقَابِرَ " ^(١) .

٢ - الاعتراضُ على الإسماعيلي في تَعَقُّبِهِ الْبَخَارِيَّ فِي مَعَانِي التَّرْجُمَةِ :
من ذلك أَنَّ الْبَخَارِيَّ قَالَ : " بَابُ إِذَا وَهَبَ هَبَةً ، أَوْ وَعَدَ ، ثُمَّ مَاتَ قَبْلَ أَنْ تَصِلَ إِلَيْهِ " ^(٢) فَتَعَقَّبَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ قَائِلًا : " هَذِهِ التَّرْجُمَةُ لَا تَدْخُلُ فِي الْهَبَةِ بِحَالٍ " ، قَالَ الْحَافِظُ بْنُ حَجَرٍ : " قَالَ ذَلِكَ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْهَبَةَ لَا تَصِحُّ إِلَّا بِلا قَبْضٍ ، وَإِلَّا فَلَيْسَتْ هَبَةً ، وَهَذَا مُقْتَضَى مَذْهَبِهِ ، لَكِنْ مِنْ يَقُولُ إِنَّهَا تَصِحُّ بِدُونِ الْقَبْضِ يُسَمِّيْهَا هَبَةً ، وَكَأَنَّ الْبَخَارِيَّ جَنَحَ إِلَى ذَلِكَ " ^(٣) .

٣ - الاعتراضُ على الإسماعيلي في نِسْبَةِ التَّصْحِيفِ إِلَى الْبَخَارِيِّ : من ذلك : أَنَّ الْبَخَارِيَّ تَرَجَّمَ بِقَوْلِهِ : " بَابُ صَلَاةِ الْقَاعِدِ بِالْإِيْمَاءِ " ، ثُمَّ سَاقَ حَدِيثَ عُمَرَانَ قَالَ : سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ صَلَاةِ الرَّجُلِ وَهُوَ قَاعِدٌ ، فَقَالَ : مِنْ صَلَّيَ قَائِمًا فَهُوَ أَفْضَلُ ، وَمَنْ صَلَّيَ قَاعِدًا ، فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَائِمِ ، وَمَنْ صَلَّيَ نَائِمًا فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَاعِدِ " ^(٤) قَالَ الْحَافِظُ بْنُ حَجَرٍ " وَقَدْ اعْتَرَضَهُ - يَعْنِي الْبَخَارِيَّ - الْإِسْمَاعِيلِيُّ فَقَالَ : تَرَجَّمَ بِالْإِيْمَاءِ ، وَلَمْ يَقَعْ فِي الْحَدِيثِ إِلَّا

(١) فتح الباري (ج ١ / ص ٥٢٩) ، ونقل العيني هذا الاعتراض في العمدة (ج ٤ / ص ١٨٦) ، وانظر أمثلة أخرى في : الفتح (ج ١ ، ص ٣١٨ و ٥٦٠) و (ج ٢ / ص ٢١٢ و ٢٢٤) و (ج ٥ / ص ٤٠٩) .

(٢) ترجمة رقم ١٨ من كتاب الهبة .

(٣) فتح الباري (ج ٥ / ص ٢٢٢) .

(٤) حديث رقم ١١١٦ من كتاب تقصير الصلاة .

ذكرُ النَّوْمِ ، فَكَأَنَّهُ صَحَّفَ قوله : " نائما " ، يعني بَنَوْنَ على اسم الفاعل من النَّوْمِ ، فَظَنَّهُ بِإِيْمَاءٍ - يعني بموحدة مصدر أو ماً - فلِهَذَا تَرَجَّمَ بِذلك " انتهى ، ولم يُصَبِّ في ظَنِّهِ أَنَّ البخاريَّ صَحَّفَهُ ، فقد وقع في رواية كريمة وغيرها عقب حديث الباب : قال أبو عبد الله - يعني البخاري - قوله : " نائما " عندي أي : مضطجعا ، فكأنَّ البخاريَّ كُوشِفَ بِذلك ، وهذا التَّفْسِيرُ قد وقع مثله في رواية عَفَّان عن عبد الوارث في هذا الحديث ، قال عبد الوارث : " النَّائم : المضطجع " ، أخرجه الإسماعيلي ... " ^(١) .

٤ - الاعتراض على الإسماعيلي في خفاء صنيع البخاري عليه : من ذلك أَنَّ البخاري ساق حديث بريرة وعثقتها ، من طريق إسماعيل بن جعفر عن ربيعة أَنَّهُ سمع القاسم بن محمد يقول : " كان في بريرة ثلاث سنين ... " ^(٢) . قال الحافظ ابن حُجْر في شَرْحِ صنيع البخاري هنا : " وليس فيه أَنَّهُ أسنده عن عائشة ، وَتَعَقَّبَهُ الإسماعيلي فقال : " هذا الحديث الذي صَحَّحَهُ مرسل " ، وهو كما قال من ظاهر سياقه ، لكن البخاري اعتمد على إirاده موصولا ، من طريق مالك عن ربيعة عن القاسم ، عن عائشة كما تقدم في النِّكاح والطلاق ، ولكنه جرى على عادته من تجنب إيراد الحديث على هيئته كلها في باب آخر ... " ^(٣) .

٥ - الاعتراض على الإسماعيلي في غفلته عَمَّا وَرَدَ في موضع آخر من الجامع الصَّحِيح : من ذلك أَنَّ البخاري أخرج حديث ابن عَبَّاس قال :

(١) فتح الباري (ج ٢ / ص ٥٨٦ و ٥٨٧) .

(٢) أخرجه البخاري في الأُطعمة باب الأُذْمِ ، برقم ٥٤٣٠ .

(٣) فتح الباري (ج ٩ / ص ٥٥٦ ، ٥٥٧) .

" ضَمَّنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وقال : " اللهم علِّمه الكتاب " ^(١) - وقال : الحافظُ ابن حجر في شرحه : " ووقع في رواية مسدد : " الحكمة " بذلك الكتاب ، وَذَكَرَ الإِسْمَاعِيلِيُّ أَنَّ ذَلِكَ هُوَ الثَّابِتُ فِي الطَّرْقِ كُلِّهَا عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ ، كَذَا قَالَ وَفِيهِ نَظَرٌ ، لِأَنَّ الْمَصْنَفَ أَخْرَجَهُ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ وَهَيْبٍ عَنْ خَالِدٍ ، بِلَفْظٍ : " الْكِتَابُ " أَيْضًا . . . " ^(٢) .

٦ - الاعتراض على الإسماعيلي في تنبيهه على شيء في موضع دون موضع : من ذلك أَنَّ الْبَخَارِيَّ سَاقَ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قِصَّةِ الْأَعْرَابِيِّ الَّذِي أَصَابَتْهُ الْحُمَى ^(٣) ، فِي " بَابِ عِلَامَاتِ النَّبُوَّةِ فِي الْإِسْلَامِ " ، فَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ : " وَوَجَّهَ دُخُولَهُ فِي هَذَا الْبَابِ ، أَنَّ فِي بَعْضِ طَرَقِهِ زِيَادَةً تَقْتَضِي إِيْرَادَهُ فِي عِلَامَاتِ النَّبُوَّةِ ، أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ وَغَيْرُهُ مِنْ رِوَايَةِ شَرْحِ بَيْلٍ وَالِدِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَفِي آخِرِهِ : " فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : أَمَّا إِذَا أَبَيَّتَ فَهِيَ كَمَا تَقُولُ ، قِضَاءُ اللَّهِ كَائِنْ ، فَمَا أَمْسَى مِنَ الْغَدِ إِلَّا مَيِّتًا " ، وَبِهَذِهِ الزِّيَادَةِ يَظْهَرُ دُخُولُ هَذَا الْحَدِيثِ فِي هَذَا الْبَابِ وَعَجَبْتُ لِلْإِسْمَاعِيلِيِّ كَيْفَ نَبَّهَ عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ فِي قِصَّةِ ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ ، وَأَغْفَلَهُ هُنَا " ^(٤) .

٧ - الاعتراضُ على الإسماعيلي في تصحيح الحديث : من ذلك أَنَّ الْإِسْمَاعِيلِيَّ سَاقَ حَدِيثَ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي بَنْ كَعْبٍ أَنَّ الْفُتْيَا

(١) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ فِي الْعِلْمِ ، بَابِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : " اللَّهُمَّ عَلِّمَهُ الْكِتَابَ " ، بِرَقْمِ ٧٥ .

(٢) فَتْحُ الْبَارِي (ج ١ / ص ١٧٠) .

(٣) حَدِيثُ رَقْمِ ٣٦١٦ مِنْ كِتَابِ الْمَنَاقِبِ .

(٤) فَتْحُ الْبَارِي (ج ٦ / ص ٦٢٥) .

التي كانوا يَقُولون : " الماء من الماء " رخصة كان رسولُ الله ﷺ رَخَّصَ بها في أوَّل الإسلام ، ثم أمر بالاغتسال بعدُ " ، قال الحافظُ ابن حجر : صحَّحه ابن خُزيمة وابن حَبَّان ، وقال الإسماعيلي : " هو صحيح على شَرَط البخاري " كذا قال ، وكأنَّه لم يَطلع على علَّتِه ، فقد اختلفوا في كَوْن الزُّهري سَمَعَهُ من سَهْل ، ولهذا الإسناد أيضًا علةٌ أخرى ذَكَرَهَا ابن أبي حاتم ، وفي الجُملة هو إسنادٌ صالحٌ لأن يُحتج به " (١) .

٨ - الاعتراض على الإسماعيلي في إغلال الحديث : فقد ساق البخاري بسنده إلى حُميد قال : " سأل ميمونُ بن سيَّاه أنسَ بن مالك قال : " يا أبا حمزة ما يُحرِّم دَمَ العبد ومالُه ؟ فقال : " مَنْ شَهِد أن لا إله إلا الله ، واستقبل قبلتنا ، وصَلَّى صلاتنا ، وأكلَ ذبيحتنا ، فَهُوَ المُسلم : لَهُ ما للمُسلم ، وعليه ما على المُسلم " (٢) .

ثم عَقَّبَ البخاري ذلك بقوله : " قال ابن أبي مريم أخبرنا يحيى حدثنا حميد حدثنا أنس عن النبي ﷺ " . قال الحافظُ ابن حجر مُفسِّراً صَنِيع البخاري في ذلك : " وَلَمَّا لم يكن في قَوْل حُميد - " سأل ميمونُ أنسا " - التَّصريح بكونه حضر ذلك ، عَقَّبَهُ بطريق يحيى بن أيوب التي فيها تصريحٌ حُميد ، بأنَّ أنساً حَدَّثَهُمْ لئلا يُظنَّ أَنَّهُ دَلَّسَهُ ، ولتصريحه أيضًا بالرَّفَع ، وإنَّ كان للأخرى حكمةٌ ، وقد روينا طريق يحيى بن أيوب موصولةً في " الإيمان " لمحمد بن نصر ، ولابن مَنذَه وغيرهما : من طريق ابن أبي مريم المذكور ،

(١) فتح الباري (ج ١ / ص ٣٩٧) .

(٢) أخرجه البخاري في الصلاة ، باب فضل استقبال القبلة . . . برقم ٣٩٣ .

وأعلَّ الإسماعيليّ طريق حميد المذكورة فقال : " الحديث حديث ميمون ، وحميد إنما سمعه منه " ، واستدل على ذلك برواية معاذ بن معاذ عن حميد عن ميمون قال : " سألت أنساً " ، قال : " وحديث يحيى بن أيوب لا يُحتجُّ به - يعني في التصريح بالتحديث - قال : " لأنَّ عادة المصريين والشاميين ذكر الخبر فيما يروونه " ، قلتُ : هذا التعليل مردود ، ولو فُتح هذا الباب لم يؤثّق برواية مُدكّس أصلاً ولو صرّح بالسماع ، والعملُ على خلافه ، ورواية معاذ لا دليل فيها على أنَّ حميداً لم يسمعه من أنس ، لأنَّه لا مانع أن يسمعه من أنس ، ثم يثبتُ فيه من ميمون لعلمه بأنَّه كان السائل عن ذلك ، فكان حقيقاً بضبطه ، فكان حميد تارة يُحدّثُ به عن أنس لأجل العلوّ ، وتارة عن ميمون لكونه ثبتّه فيه ، وقد جرت عادة حميد بهذا يقول : " حدّثني أنس ، وثبتني فيه ثابت " وكذا وقع لغير حميد ^(١) .

٩ - الاعتراض على الإسماعيلي في دعوى الإدراج في الحديث : من ذلك أنَّ البخاريّ أخرج حديث خالد بن سعد قال : " خرجنا ومعنا غالبُ بن أبجر ، فمرض في الطريق ، فقدمنا المدينة وهو مريض ، فعاده ابن أبي عتيق ، فقال لنا : " عليكم بهذه الحَبِيْبَةِ السَّوداء ، فَخُذُوا مِنْهَا خَمْساً أَوْ سَبْعاً ، فَاسْحَقُوهَا ، ثم اقطروها في أنفه بقطرات زيت في هذا الجانب ، وفي هذا الجانب ... " ^(٢) .

قال الحافظُ ابن حجر : " وهذا الذي أشار إليه ابن أبي عتيق ذكره الأطباء في علاج الزُّكام العارض ... فلعل غالب بن أبجر كان مَزْكُوماً ،

(١) فتح الباري (ج ١ / ص ٤٩٧) .

(٢) حديث رقم ٥٦٨٧ من كتاب الطب ، باب الحبة السوداء .

فلذلك وصف له ابن أبي عتيق الصفة المذكورة ، وظاهر سياقه أنها موقوفة عليه ، ويحتمل أن تكون عنده مرفوعة أيضا ، فقد وقع في رواية الأعين عند الإسماعيلي بعد قوله من كل داء : " واقطروا عليها شيئا من الزيت " ، وفي رواية له أخرى : " وربما قال : واقطروا إلى آخره " ، وادّعى الإسماعيلي أن هذه الزيادة مدرجة في الخبر ، وقد أوضحت ذلك رواية ابن أبي شيبة ، ثم وجدتها مرفوعة من حديث بريدة . . . " (١) .

١٠ - الاعتراض على الإسماعيلي في تعيين المهمل في السند : من ذلك أن البخاري علق عن محمد بن عيسى حدثنا حمّاد (٢) ، فاختلف في حمّاد هذا ، فجزم الإسماعيلي أنه ابن سكمه ، قال الحافظ ابن حجر : " فلم يتضح لي صحة ما قال ، أن حمادا في التعليق عن محمد بن عيسى هذا هو ابن سكمه ، بل الظاهر أنه ابن زيد والله أعلم " (٣) .

١١ - الاعتراض على الإسماعيلي في تغليط الرواة : من ذلك أن البخاري أخرج بسنده عن عبد الله بن أبي قتادة ، أن أباه أخبره أن رسول الله ﷺ خرج حاجّا ، فخرجوا معه . . . " (٤) .

قال الإسماعيلي عند قوله : " خرج حاجّا " . هذا غلطٌ ، فإنّ القصة كانت في عمرة ، وأمّا الخروج إلى الحج فكان في خلق كثير ، وكان كلّهم

(١) فتح الباري (ج ١٠ / ص ١٤٤) .

(٢) انظر : حديث رقم ١٧٦٩ كتاب الحج ، باب من نزل بذي طوى إذا رجع من مكة .

(٣) فتح الباري (ج ٣ / ص ٥٩٣) .

(٤) حديث رقم ١٨٣٤ كتاب جزاء الصيد ، باب لا يُشير المحرم إلى الصيد لكي يصطاده الحلال .

على الجادة ، لا على ساحل البحر ، ولعلّ الراوي أراد خرج مُحَرَّمًا ، فعَبَّرَ عن الإحرام بالحج غَلَطًا " . قال الحافظ ابن حجر بعد أن ساق اعتراضَ الإسماعيلي : " لا غَلَطَ في ذلك ، بل هو من المجاز السائغ ، وأيضا فالحج في الأصل قَصْدُ البيت ، فكأنه قال خرج قاصداً البيت . . . " ^(١) .

١٢ - الاعتراض على الإسماعيلي في وَهْيِهِ في نسبة بعض الرواة : من ذلك : أن البخاري أخرج بسنده عن طلحة بن عبد الله - رجل من بني تَيْم بن مُرَّة - عن عائشة ، ثم ساق الحديث ^(٢) ، فلما استخرجهُ الإسماعيلي قال : " رجل من بني تَيْم الرباب " ، قال الحافظُ ابنُ حجر : " وهو وَهْمٌ ، والصواب : تيم بن مُرَّة ، وهو رَهْطُ أَبِي بكر الصديق " ^(٣) .

وبالجملة ، فإن اعتراضات الحافظ ابن حجر على الإسماعيلي كثيرة ، ومع ذلك فاستفادتهُ منه عظيمة ، وموافقهُ لَهُ في رأى يذهب إليه ، أو قول يُرجّحهُ كثيرٌ وقوعه ^(٤) .

المبحث الرابع : فوائد مستخرج الإسماعيلي ومحاسنه ، وأثره في شروح صحيح البخاري :

من مقاصد هذا المبحث بيان فوائد مُستخرج الإسماعيلي ومحاسنه ، كما أن من مقاصده الكلام على عناية أهل العلم بمُستخرج الإسماعيلي

(١) فتح الباري (ج ٤ / ص ٢٩) ، وتَقَلَّ هذا الاعتراض : العيني في العمدة (ج ١٠ / ص ١٧٣) ، والقسطلاني في إرشاد الساري (ج ٣ / ص ٢٩٦) .

(٢) حديث رقم ٢٥٩٥ ، الهبة ، باب بَمَنْ يُبْدَأُ بِالْهَدِيَةِ .

(٣) فتح الباري (ج ٥ / ص ٢٢٠) .

(٤) انظر : فتح الباري (ج ٥ / ص ٢٦٦) .

واهتمبالهم الكثير به ، مما يُظهر منزلته بين كُتّب أهل الحديث التي ألفت في
فَنِّه ، وأثره الكبير في شُروح صحيح البخاري .

المطلب الأول : فوائد المستخرج ومحاسنه :

جمع " مستخرج الإسماعيلي " فوائد كثيرة ، ومحاسن غزيرة ، دلّت
على جلالة الكتاب ، وإمامة واضعه ، ويمكن الكلام على هذه الفوائد على
هذا النحو :

١ - وَصَلُ الْمُعْلَقَات : أَمَعَنَ الإِسْمَاعِيلِيُّ فِي وَصَلِ مَا قَدْ يَذْكُرُهُ الْبُخَارِيُّ
من غير سند ، وَأَوْعَبَ فِي ذَلِكَ ، حَتَّى إِنَّ الْحَافِظَ ابْنَ حَجَرَ نَقَلَ كَلَامَهُ فِي
ذَلِكَ فِي أَكْثَرِ مِنْ مِائَةِ مَوْضِعٍ ^(١) .

٢ - تَقْيِيدُ الْمُهْمَلِ : وَقَدْ يَكُونُ الْمُهْمَلُ فِي أَوَّلِ السَّنَدِ ، كَقَوْلِ الْبُخَارِيِّ :
" حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ . . . " ^(٢) ، فَقَدْ اسْتَخْرَجَهُ
الإِسْمَاعِيلِيُّ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى عَنْ عَبْدِ الْوَهَّابِ ^(٣) .

وقد يكون المهمل في وسط السَّنَدِ ، كَقَوْلِ الْبُخَارِيِّ : " حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ
ابْنُ يَزِيدَ حَدَّثَنَا سَعِيدٌ - هُوَ ابْنُ أَبِي أَيُّوبَ - قَالَ : حَدَّثَنِي أَبُو الْأَسْوَدِ عَنْ
عِكْرَمَةَ . . . " ^(٤) ، فَقَدْ اسْتَخْرَجَهُ الإِسْمَاعِيلِيُّ فِي مُسْتَخْرَجِهِ وَنَسَبَ أَبَا

(١) انظر : هدي الساري ص ٢٠ - ٧٠ .

(٢) هذا إسناد حديث رقم ٣٥١٤ من المناقب ، باب أسلم وغفار ومُزينة وجهينة وأشجع .

(٣) فتح الباري (ج ٦ / ص ٤٥٥) .

(٤) هذا سند حديث رقم ٢٤٨٠ ، من المظالم ، باب مَنْ قَاتَلَ دُونَ مَالِهِ .

الأسود ، فقال : " محمد بن عبد الرحمن بن نوفل الأسدي " ^(١) .

وقد يكون المهمل في آخر السند كقول البخاري : " حدثنا أبو اليمان قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرنا عامر بن سعد بن أبي وقاص عن سعد رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ أعطى رهطاً . . . " ^(٢) ، قال الحافظ ابن حجر : " قوله عن سعد ، هو ابن أبي وقاص ، كما صرح به الإسماعيلي في روايته ، وهو والد عامر الراوي عنه " ^(٣) .

٣ - تسمية المكنى : من ذلك أن البخاري أخرج - من طريق محمد بن سلام - قول أبي جحيفة : قلت لعلي : هل عندكم كتاب . . . " ^(٤) ، قال الحافظ ابن حجر : " قوله عن أبي جحيفة ، هو وهب السوائي ، وقد صرح بذلك الإسماعيلي في روايته " ^(٥) .

٤ - بيان السقط في السند : من ذلك أن البخاري قال : " حدثنا آدم بن أبي إياس : حدثنا شعبة قال سمعتُ ثابتاً البُناني قال : " سُئِلَ أنس بن مالك رضي الله عنه : أكنتم تكرهون الحجامة للصائم ؟ . . . " ^(٦) ، قال الحافظ ابن حجر : " قوله : " سمعتُ ثابتاً البُناني قال : سُئِلَ أنس بن مالك " ،

(١) فتح الباري (ج ٥ / ص ١٣٣) .

(٢) أخرجه البخاري في الإيمان ، باب إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة . . . برقم ٢٧ .

(٣) فتح الباري (ج ١ / ص ٧٩) وانظر أمثلة أخرى في : الفتح (ج ١ / ص ٣٣٣) وعمدة القاري (ج ٣ / ص ١٤٧) وإرشاد الساري (ج ١ / ص ٢٩٧) .

(٤) أخرجه البخاري في العلم ، باب كتابة العلم برقم ١١١ .

(٥) فتح الباري (ج ١ / ص ٢٠٤) .

(٦) أخرجه البخاري في الصوم ، باب الحجامة والقيء للصائم ، برقم ١٩٤٠ .

كذا في أكثر أصول البخاري : " سئل " بضم أوله على البناء للمجهول : وفي رواية أبي الوقت : " سأل أنساً " ، وهذا غلطٌ ، فإنَّ شعبة ما حضر سؤال ثابت لأنس ، وقد سقط منه رجلٌ بين شعبة وثابت ، فرواهُ الإسماعيليُّ وأبو نُعيم والبيهقي من طريق جعفر بن محمد القلانسي ، وأبي قرصافة محمد بن عبد الوهاب ، وإبراهيم بن الحسين بن دريد كلهم ، عن آدم بن أبي إياس شيخ البخاري فيه فقالَ : " عن شعبة عن حميد قال : سمعتُ ثابتاً ، وهو يسأل أنس بن مالك " ، فذكر الحديث ، وأشار الإسماعيليُّ والبيهقيُّ إلى أنَّ الرواية التي وقعت للبخاري خطأً ، وأنه سقطَ منه حميد ، قال الإسماعيليُّ : " وكذلك رواه علي بن سهل عن أبي النضر عن شعبة عن حميد " ^(١) .

٥ - رفع الموقوفات : ومن أمثلته : ما أخرجه البخاريُّ من طريق إسحاق بن شاهين عن ابن عباس : " من استمع ومن تحلَّم ، ومن صَوَّر ، عَذَّبَ وكُلَّفَ أنْ ينفخ فيها ، وليس بنافع " ^(٢) . فقد استخرجهُ الإسماعيليُّ من طريق وهب بن بقية عن خالد بن عبد الله ، فذكره إلى ابن عباس عن النبي ﷺ مرفوعاً ^(٣) .

٦ - تمييز رواية المختلط : ومن أمثلته : ما أخرجه البخاريُّ من طريق خالد بن عبد الله الطَّحان عن سعيد بن إياس الجُريري - بضم الجيم - عن ابن

(١) فتح الباري (ج ٤ / ص ١٧٨) وانظر أيضاً : عمدة القاري (ج ٦ / ص ١٠٢) وإرشاد السَّاري (ج ٢ / ص ١٢٦) .

(٢) أخرجه البخاري في التَّعبير ، باب مَنْ كَذَّبَ في حُلْمه ، برقم ٧٠٤٢ .

(٣) فتح الباري (ج ١٢ / ص ٤٣٠) .

بريدة عن عبدالله بن مغفل المزني مرفوعاً : " بين كل أذنين صلاة لمن شاء " ^(١) ، قال الحافظ ابن حجر : " والجريري : سعيد بن إياس . . . ووقع مُسمى في رواية وهب بن بقية عن خالد عند الإسماعيلي ، وهي إحدى فوائد المستخرجات ، وهو معدود فيمن اختلط ، واتفقوا على أن سماع المتأخرين منه كان بعد اختلاطه ، وخالد منهم ، لكن أخرجه الإسماعيلي من رواية يزيد بن زريع ، وعبد الأعلى وابن علية ، وهُم من سَمِع منه قبل اختلاطه ، وهي إحدى فوائد المستخرجات أيضاً ^(٢) .

٧ - التّصريح بالسّماع عند ذكر عنعنّة المدلسين : ومن ذلك : أن البخاريّ قال : " حدثنا أبو نُعيم قال حدثنا زكرياء عن عامر . . . " ^(٣) قال الحافظ ابن حجر : " زكريا هو ابن أبي زائدة ، عن عامر هو الشعبي ، وزكريا مدلس ، ولم أره من حديثه إلا بالعننة ، لكن أخرجه أحمد عن يحيى القطان عن زكريا ، والقطان لا يحمل من حديث شيوخه المدلسين إلا ما كان مسموعاً لهم ، صرّح بذلك الإسماعيلي " ^(٤) .

٨ - علّو الإسناد : من ذلك أن البخاريّ أخرج حديث العسيف من طريق علي بن عبدالله حدثنا سُفيان قال حَفِظْنَاهُ مِنْ فِي الزُّهْرِيّ قال أخبرني

(١) أخرجه البخاري في الأذان ، باب كم بين الأذان والإقامة . . . برقم ٦٢٤ .

(٢) فتح الباري (ج ٢ / ص ١٠٧) .

(٣) هذا إسناد حديث رقم ٢٠٦ من الوُضوء ، باب إذا أدخل رجله وهما طاهرتان .

(٤) فتح الباري (ج ١ / ص ٣٠٩) وإرشاد السّاري (ج ١ / ص ٢٨٠) ، وانظر مثلاً آخر في الفتح (ج ١ / ص ٢٥٨) .

عَبِيدُ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ وَزَيْدَ بْنَ خَالِدٍ قَالَا : . . . " الْحَدِيثُ ^(١) ، فَقَدْ اسْتَخْرَجَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ طَرِيقِ عَمْرِو بْنِ عَلِيٍّ ، وَعَبْدِ الْجُبَارِ بْنِ الْعَلَاءِ ، وَالْوَلِيدِ بْنِ شِجَاعٍ ، وَأَبِي خَيْثَمَةَ ، وَيَعْقُوبَ الدَّوْرَقِيِّ ، وَإِبْرَاهِيمَ بْنَ سَعِيدٍ الْجَوْهَرِيِّ عَنْ سَفْيَانَ بِهِ ^(٢) .

فَلَوْ أَنَّ الْإِسْمَاعِيلِيَّ سَأَلَ الْحَدِيثَ مِنْ طَرِيقِ الْبَخَارِيِّ وَشَيْخِهِ فِيهِ ، لَطَالَ الْإِسْنَادَ ، وَلَمْ يَتَحَقَّقِ الْعُلُوُّ ، وَلَا عُلِمَتْ حَلَاوَةُ السِّيَاقِ .

٩ - تَكْثِيرُ الطَّرِيقِ : وَذَلِكَ أَنَّ الْإِسْمَاعِيلِيَّ قَدْ يَسُوقُ لِلْحَدِيثِ الْمُسْتَخْرَجِ ، طَرِيقًا آخَرَ لَمْ يَقَعْ فِي الصَّحِيحِ ، أَوْ طَرِيقَيْنِ ، أَوْ ثَلَاثَ ^(٣) .

١٠ - الْإِشَارَةُ إِلَى زِيَادَاتِ الثَّقَاتِ : وَالزِّيَادَاتُ الَّتِي وَقَعَتْ فِي مُسْتَخْرَجِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ أَنْوَاعٌ ، مِنْهَا :

أ - زِيَادَةُ لَتَقْيِيدٍ مَا أُطْلِقَ مِنْ مَعْنَى فِي الرِّوَايَةِ الْمُخْتَصَرَةِ :

وَمِنْ أَمْثَلَةِ هَذَا النَّوعِ مِنَ الزِّيَادَةِ : أَنَّ الْبَخَارِيَّ أَخْرَجَ حَدِيثَ أَنَسٍ : " لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ " ^(٤) ، فَاسْتَخْرَجَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ مِنْ طَرِيقِ رُوحٍ عَنْ حُسَيْنٍ بِلَفْظٍ : " حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ الْمُسْلِمَ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ مِنَ الْخَيْرِ " . قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ تَعْلِيْقًا عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ :

(١) حَدِيثُ رَقْمِ ٦٨٢٧ وَ ٦٨٢٨ مِنْ كِتَابِ الْحُدُودِ ، بَابُ الْإِعْتِرَافِ بِالزُّنَا .

(٢) فَتْحُ الْبَارِي (ج ١٢ / ص ١٣٧) .

(٣) انْظُرْ : فَتْحُ الْبَارِي (ج ١ / ص ٣١٣) وَأَيْضًا (ج ٩ / ص ٩١ ، ٩٧ ، ٩٨) .

(٤) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ فِي الْإِيمَانِ ، بَابُ مِنَ الْإِيمَانِ أَنْ يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ ، حَدِيثُ رَقْمِ ١٣ .

"فَبَيَّنَ الْمُرَادَ بِالْأُخُوَّةِ ، وَعَيَّنَ جِهَةَ الْحُبِّ " (١) .

ب - زيادة تفيد معنى لم يُذكر في الرواية المختصرة : ومن أمثلة هذا الضرب من الزيادة : ما أخرجه البخاري عن سعد بن أبي وقاص أن رسول الله ﷺ أعطى رهطاً - وسعدٌ جالسٌ . . . " (٢) ، فقد استخرج الإسماعيليُّ هذا الحديث من طريق ابن أبي ذئب ، وفيه أن رسول الله ﷺ جاءه رهطٌ فأعطاهم ، فَتَرَكَ رَجُلًا مِنْهُمْ " (٣) .

ج - زيادة ترفع الإشكال الواقع في الرواية من ذلك أن البخاري أخرج حديث المنهال قال : " لما كان ابنُ زياد ومروان بالشَّام ، وثبَّ ابنُ الزبير بمكة ، وَوثَّبَ القراء بالبصرة . . . " (٤) . قال الحافظ ابنُ حجر : " ظاهره أنَّ وَثُوبَ ابنِ الزبير وقع بعد قيام ابنِ زياد ، ومروان بالشَّام ، وليس كذلك ، وإنَّما وقع في الكلام حذفٌ ، وتحريره ما وقع عند الإسماعيلي من طريق يزيد بن زريع عن عوف قال : " حدثنا أبو المنهال قال : " لَمَّا كَانَ زَمَنُ أَخْرَجِ ابْنَ زِيَادٍ - يعني من البصرة - وَثَّبَ مَرْوَانَ بِالشَّامِ ، وَوثَّبَ ابْنَ الزُّبَيْرِ بِمَكَّةَ ، وَوثَّبَ الَّذِينَ يُدْعَوْنَ الْقُرَاءَ بِالْبَصْرَةِ . . . " (٥) .

(١) فتح الباري (ج ١ / ص ٥٧) .

(٢) أخرجه البخاري في الإيمان ، باب إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة . . . برقم ٢٧ .

(٣) انظر : فتح الباري (ج ١ / ص ٧٩) وإشاد الساري (ج ١ / ص ١١١) .

(٤) أخرجه البخاري في الفتن ، باب إذا قال عند قومٍ شيئاً ثم خرج فقال بخلافه برقم ٧١١٢ .

(٥) فتح الباري (ج ١٣ / ص ٧٢) وانظر أيضاً : إرشاد الساري (ج ١٠ / ص ٢٠٠) .

د - زيادةٌ تُبَيِّنُ سببَ وُرودِ الرِّوَايةِ : ومن أمثلة هذا الضَّرْبِ من الزيادة: ما أخرجه البخاريُّ بسنده إلى سعيد بن الحارث قال : " صَلَّى لنا أبو سعيد . . . " ^(١) . قال الحافظُ ابن حجر : " . . . " . وبَيَّنَّ الإسماعيليُّ في روايته من طريق يونس بن محمد عن فُلَيْحٍ سبب ذلك ، ولفظه : " اشتكى أبو هريرة - أو غاب - فَصَلَّى أبو سعيد . . . " ^(٢) .

وقد بَيَّنَّ الحافظُ ابنُ حجر حُكْمَ ما زَادَهُ الإسماعيليُّ على صاحب الصحيح فقال : " . . . " وأما كتابُ الإسماعيليِّ ، فليس فيه أحاديثٌ مستقلة زائدة ، وإنما تحصل الزيادة في أثناء بعض المتن ، والحُكْمُ بصحتها متوقف على أحوال رُواتها ، فَرُبَّ حديثٍ أخرجه البخاريُّ من طريق بعض أصحاب الزُّهري عنه - مثلاً - فاستخرجه الإسماعيليُّ وسأقه من طريق آخر من أصحاب الزُّهري ، بزيادة فيه ، وذلك الآخر ممن تُكَلِّمُ فيه ، فلا يحتج بزيادته " ^(٣) .

١١ - تعيين المبهم في المتن : ومن أمثلته أن الأحنف بن قيس قال : " ذهبْتُ لأَنْصُرُ هذا الرجل . . . " ^(٤) ، فقد استخرجه الإسماعيليُّ وقال : " يعني عليا " ^(٥) .

-
- (١) أخرجه البخاري في الأذان ، باب يكبر وهو ينهض من السجدين ، برقم ٨٢٥ .
 - (٢) فتح الباري (ج ٢ / ص ٣٠٤) وانظر أيضاً : عمدة القاري (ج ٦ / ص ١٠٠) وإرشاد الساري (ج ٢ / ص ١٢٥) .
 - (٣) النكت لابن حجر (ج ١ / ص ٢٩٢) .
 - (٤) أخرجه البخاري في الإيمان ، باب وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما . . . برقم ٣١ .
 - (٥) انظر : فتح الباري (ج ١ / ص ٨٦) وعمدة القاري (ج ١ / ص ١٩٤) .

١٢ - نفي وقوع الشك من صحابي الحديث : من ذلك أن البخاري أخرج عن أبي بكره أنه ذكر النبي ﷺ قَعَدَ على بعير ، وأمسك إنساناً بخطامه ، أو بزمامه . . . " (١) . فلما استخرج الإسماعيلي هذا الحديث من طريق ابن المبارك عن ابن عون قال : " خطب رسول الله ﷺ على راحلته يوم النحر ، وأمسكتُ - إمّا قال بخطامها ، وإمّا قال بزمامها . . . " . قال الحافظ ابن حجر بعد أن ساق ما سبق أنفاً : " . . . واستفدنا من هذا أن الشك ، ممّن دون أبي بكره ، لا منه " (٢) .

١٣ - فصل المدرج : ومن أمثلة ذلك : أن البخاري أخرج حديث أبي هريرة مرفوعاً : " للعبد المملوك الصّالح أجران ، والذي نفسي بيده ، لولا الجهاد في سبيل الله والحج ، وبرّ أمي ، لأحببت أن أموت وأنا مملوك " (٣) . ولقد بين الإسماعيلي هنا أن قوله : " والذي نفسي بيده إلى آخره مدرج من كلام أبي هريرة ، ولفظه عنده : " والذي نفس أبي هريرة بيده إلى آخره " (٤) .

ويظهر من هذا العرض لفوائد مستخرج الإسماعيلي ، أنه قد أتى على الفوائد التي ذكرها أهل العلم للمستخرجات أو قارب ، وإن كنّا نتوقف في

(١) أخرجه البخاري في العلم ، باب قول النبي ﷺ : " ربّ مبلغ أوعى من سامع " برقم ٦٧ .

(٢) فتح الباري (ج ١ / ص ١٥٨) وانظر أيضاً : الفتح (ج ١ / ص ٢٩٧) ، وعمدة القاري (ج ٣ / ص ٨٠) .

(٣) أخرجه البخاري في العتق ، باب العبد إذا أحسن عبادة ربه ، ونصّح سيده ، برقم ٢٥٤٨ .

(٤) انظر : فتح الباري (ج ٥ / ص ١٧٦) .

الجزم أنه قد أُرِبي على ما ذكروه ، أو زاد عليهم فوائد لم يُشيروا إليها ،
لسبب واضح وهو أن أصل المستخرج مفقودٌ ، على أننا نرجحُ أن كل ما قد
يكون فيه من الفوائد الزوائد ، يكون داخلاً تحت عموم قول الحافظ ابن حجر
من أن كلَّ علةٍ أُعلِّ بها حديث في الصحيحين ، جاءت رواية المستخرج سالمةً
منها^(١) .

المطلب الثاني : منزلة مستخرج الإسماعيلي ، وأثره في شروح صحيح البخاري :

أنزل أهل العلم بالحديث " مستخرج الإسماعيلي " منزلاً حسناً ،
وأحلَّوه بينهم محلاً رفيعاً ، ومن بين مظاهر عنايتهم بالكتاب :

١ - اعتناؤهم بروايته ، وحمله بالسند المتصل إلى الإسماعيلي ، ولعل
أوَّل مَنْ سارَعَ إلى ذلك ، حفيد الإسماعيلي ، أبو معمر المُفضَّل بن إسماعيل
ابن أحمد (ت ٤٣١ هـ) قال السَّمْعاني مُشيراً إلى ذلك : " . . . وروى عن
جده الكتب الكثيرة ، وسمع كتابه الجامع المُخرَج على الصَّحيح ، وغيره من
المجموعات والتصانيف والمشايخ والأماشي " ^(٢) .

ومَن اعتنى برواية " مستخرج الإسماعيلي " " العلامة أبو الفرج
عبد الرحمن بن علي بن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ) " : الذي قال أثناء ذكره
لمصنفات الإسماعيلي : " . . . وصنَّف كتاباً على صحيح البخاري ، حدَّثنا
به يحيى بن ثابت بن بُندار عن أبيه عن البرقاني عنه " ^(٣) .

(١) تقدم قول الحافظ ابن حجر في فوائد المستخرجات .

(٢) الأنساب (ج ١ / ص ١٥٤) .

(٣) المنتظم (ج ٧ / ص ١٠٨) .

وقرأ الحافظُ ابنُ حجرُ مُستخرجَ الإسماعيلي - طرفاً منه - على أحمد ابن الحسن القدسي السويدي (ت ٨٠٤ هـ) ، من باب " إذا حضر الطَّعامُ ، وأقيمت الصلاة . . . " قال ابن حجر : " وهو أوَّلُ الجزء السَّابع منه إلى أثناء باب : " يهوي بالتكبير " ، وقال الحسن^(١) في حديث عبَّاس^(٢) وصفية : " ربنا لك الحمدُ " بسماعه لهذا القَدْر على يحيى بن فضل الله ، بإجازته من أحمد بن المفرح بن مَسْلَمَة ، بإجازته من أبي الفتح محمد بن عبد الباقي بن البطِّي ، ويحيى بن ثابت بن بُنْدَار ، وإجازة ابن فضل الله من إسماعيل بن أحمد العراقي ، ومكي بن علاَّن ، بإجازتهما من السَّلَفِي ، بسماع الثلاثة من ثابت بن بُنْدَار ، بِسَمَاعِهِ من أبي بكر البرقاني عنه " (٣) .

كما سمع الحافظُ ابنُ حجرُ من أبي بكر إبراهيم المقدسي المعروف بالفرائضي (ت ٨٠٣ هـ) " جُزْءاً من متقىَّ من المستخرج على البخاري تأليف أبي بكر الإسماعيلي ، وأكثره ممَّا علَّقَهُ البخاري ، وَوَصَلَهُ هو ، بإجازته من أبي القاسم علي بن الإمام أبي الفرج بن الجوزي قال : أنا يحيى بن ثابت ابن بُنْدَار قال : أنا أبي ، قال أنا أبو بكر أحمد بن محمد بن غالب البرقاني عنه " (٤) .

ويروي الرُّوداني مُستخرجَ الإسماعيلي بسنده المتَّصل ، إلى عائشة المقدسية عن أبي نصر محمد بن محمد بن الشيرازي ، عن أبي القاسم علي

(١) كذا ولعل الصواب : أحمد بن الحسن القدسي شيخ الحافظ .

(٢) كذا ولعل الصواب : ابن عباس .

(٣) المجمع المؤسس للمعجم المفهرس ص ١٠٠ .

(٤) المصدر السابق .

ابن عبدالرحمن ابن الجوزي عن يحيى بن ثابت بن بُندار ، عن أبيه عن أبي بكر أحمد بن محمد البرقاني عن الإسماعيلي ^(١) .

٢ - اعتناؤهم بالتنويه بالمستخرج ، والحديث عن فوائده التي لا يستغني عنها طالب علم الحديث عامة ، والمشتغل بالجامع الصحيح خاصة ، يقول ابن كثير (ت ٧٧٤ هـ) في وصفه مستخرج الإسماعيلي : " صَنَّفَ كتاباً على صحيح البخاري فيه فوائد كثيرة ، وعلوم غزيرة " ^(٢) .

٣ - اعتناؤهم بتحصيل نسخة من المستخرج ، ليكون الكتابُ تحت اليد ، تتناوله متى عَظُمَت الحاجة إليه ، واشتدت الرغبة فيه ، ومن كان يمتلكُ نسخةً من " مستخرج الإسماعيلي " ، الحافظُ ابن حجر ^(٣) .

٤ - تعويلُ شُرَّاح الجامع الصحيح على " مُستخرج الإسماعيلي " ، ونَقْلُهُم من فوائده ، واقتباسُهُم من فرائده ، ولقد نَهَلَ ثلاثةٌ من أعلام شُرَّاح البخاري من " المستخرج " فأكثروا وبالغوا ، واغترفوا فارتووا ، وهم : الحافظُ ابن حجر ، والبدرُ العيني ، والشهابُ القسطلاني ، بيدُ أن أكثرَ الثلاثة نَقَلًا ، وأَبَسَطَهُم في ذلك يَدًا ، الحافظُ ابنُ حجر الذي نَقَلَ من " المستخرج " ألفاً وسبعمائة وأربعة وخمسين نصّاً ، ونَشَرَ ذلك في " هدي الساري " و " فتح الباي " .

(١) صلة الخلف بموصول السلف ص ٢٨٣ ، ويُلاحظ أن مدار رواية كتاب المستخرج على أبي بكر أحمد بن محمد البرقاني .

(٢) البداية والنهاية (ج ١١ / ص ٣١٨) .

(٣) انظر : تصريح الحافظ ابن حجر بذلك في فتح الباري (ج ١٠ / ص ٤٠٤) .

ونقل البدر العيني في " عمدة القاري " من " مستخرج إسماعيلي " خمسمائة وثلاثة وعشرين نصاً ، على حين نقل الشهاب القسطلاني في " إرشاد الساري " منه مائتين وسبعة وثمانين نصاً^(١) .

والظاهر من تصرفات الحافظ ابن حجر في " فتح الباري " ، أنه كان شديد الإعجاب بمستخرج الإسماعيلي ، كثير التعويل عليه في شرح أحاديث الجامع الصحيح ، وتجلى ذلك واضحاً فيما يلي :

أ - من تمام عناية الحافظ ابن حجر بكلام الإسماعيلي على الجامع الصحيح ، تنبيهه على أن ما ذكره الإسماعيلي شيء لم يسبق إليه ، وهو من اختراعه ، وكل من جاء بعده عول عليه ، فنقل كلامه ، واستفاد منه ، وإن لم ينسبه إليه^(٢) .

ب - نشأ للحافظ ابن حجر بكلام الإسماعيلي أنس ، وصارت له فيه دربة ، حتى مكّنه ذلك من نفي الكلام المنسوب إليه ، ودفع القول الضعيف المحكي عنه ، وتبرئته منه^(٣) .

(١) لقد تدبرْتُ ، وترقّفتُ ، وتروّيتُ في إحصاء نقول هؤلاء الأعلام من " مستخرج الإسماعيلي " ، ولا مانع بعد ذلك من أن توجد نصوص فأتيتني ، لأن الأمر خطير ، والكشف عن النصوص عسير ، والكمال لله وحده ، ولم أدخل في هذا الإحصاء ما عند الكرمانلي في الكواكب الدراري ، لأن غاية الموجود عنده أربعة نصوص هذه مواضعها من شرحه : (ج ١٨ / ص ٢١٥) و(ج ١٩ / ص ١٢٠ و ص ١٢٧) و(ج ٢٢ / ص ٢١٠ - ٢١١) .

(٢) انظر : فتح الباري (ج ١ / ص ٢٨٨) .

(٣) انظر : فتح الباري (ج ١١ / ص ١٩٧) .

ج - استعان الحافظُ ابنُ حجر بكلام الإسماعيلي في " المستخرج " ،
في ردِّ أوْهام الشَّارحين لأحاديث الجامع الصَّحيح ، ومن هؤلاء طائفةٌ
نذكر من أعلامهم : أبا جعفر أحمد بن نصر الدَّودي ^(١) (ت ٤٠٣ هـ) ،
والقاضي عياض (ت ٥٤٤ هـ) ، وعبد الواحد بن التَّين الصفاقسي ^(٢)
(ت ٦١١ هـ) ، والكرماني ^(٣) .

د - ترجيحُ الحافظ ابن حجر لرأي يذهب إليه الإسماعيليُّ ، أو لروايةٍ
يستخرجُها ، وذلك كأن يقول مثلاً : " وهي أبينُ في المراد " ^(٤) ، ونحو
ذلك ^(٥) .

هـ - استعان الحافظُ ابنُ حجر بمُستخرج الإسماعيلي ، لاستنباط عجيب
صنيع الإمام البخاري في تراجم الأبواب ، وللكشف عن خفي إشاراتِه في
إيراد الأحاديث ، فخرَجَ من ذلك بجملة قواعد اطَّردت للبخاري ، فصارت
له عادات مَشَى عليها في وَضْع كتابه وترتيبه ^(٦) .

(١) انظر : " أول شرح مغربي لصحيح الإمام البخاري " د . محمد بن زين العابدين
رستم ، مجلة دعوة الحق ، العدد ٣١٣ ، أكتوبر ١٩٩٥ م ، ص ٩٤ - ١٠٤ .

(٢) لابن التَّين شرحُ للجامع الصَّحيح ، ذُكر في بعض المصادر بعنوان : " المخبر الفصيح
في شرح البخاري الصحيح " ، وانظر : شجرة النور الزكية ص ١٦٨ ، ودراسة
د . محمد بن زين العابدين رستم المنشورة عنه في " دعوة الحق " ، العدد ٣٣٨ ، أكتوبر
١٩٩٨ م ، ص ١١٣ .

(٣) انظر : فتح الباري (ج ١ / ص ٢١٣ ، ص ٣٤٠ و ص ٥٠١) و (ج ٣ / ص ٢٩٥ ،
٣٤٠) و (ج ٤ / ص ٣٨٠) .

(٤) فتح الباري (ج ١ / ص ٥٢١) .

(٥) فتح الباري (ج ١ / ص ٤٥٧) .

(٦) فتح الباري (ج ١ / ص ٥٤٢) .

ومن أجل نَظَر الحافظ ابن حجر في المستخرجات - ومنها مستخرج
الإسماعيلي - فَضَّلَ بعضُ أهل العلم شرحه على غيره ^(١) .

* * * *

(١) انظر : حُصول التفريغ بأصول التَّخريج (لوحة ٣) . ومن أجل عناية الحافظ ابن حجر
بمستخرج الإسماعيلي ، أثرتُ التَّعْوِيل عليه في كتابة هذه الدراسة ، وَمَا إِيَّاهُ الْوَاقِفَ
على نُصوص الإسماعيلي في " فتح الباري " ، إِلَّا سَالَكاً مَسْلَكِي ، وَذَلِكَ لِسَبِيْنِ
اثنين :

- الأول : أن أغلب ما يذكره الحافظُ ابن حجر من نُقول عن الإسماعيلي ، ينقله البدرُ
العيني ، والشهابُ القسطلاني عنه ، فكان الرجوع إلى الأصل أولى .

- الثاني : يَكْشِفُ التَّرجيحُ بَيْنَ صِيغِ النُّقُولِ التي اتفق عليها هؤلاء الأئمة الثلاثة ، عَمَّا
يُفيد تقديم الصيغة الواردة عند ابن حجر لآنها أتم وأكمل . واللَّهِ أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ .

خاتمة الدراسة :

اعتنى أهل العلم بالجامع الصحيح للإمام البخاري عناية فائقة ، فوضعوا عليه الشروح والخواشي والتعليقات ، وألّفوا حوله المستخرجات والمختصرات .

وكان الباعث لأهل العلم على هذه العناية الزائدة ، بهذا الجامع الصحيح ، ما وقفوا عليه من شرط مُحكم ، ومنهج فريد ، وترتيب عجيب .

وتوالت كُتُبُ أهل العلم تُتْرَى عن الجامع الصحيح عبر القُرون ، فكان منها في المائة الرابعة : مُستخرج الإمام الحافظ أبي بكر الإسماعيلي الذي أذهبتُه الأيامُ ، فلم تتركْ منه بأيدي الناسِ اليومَ إلا بقيةٌ تدلُّ عليه ، وتُرشد إليه .

ولمّا كان هذا المستخرجُ النفيسَ مفقوداً ، ابتدأتُ إلى التقاط مادته المتناثرة من الشروح المتأخرة للجامع الصحيح ، ثم كانت هذه الدراسة التحليلية التي أسفرت عن الآتي :

١ - وصفُ مُستخرج الإسماعيلي وصفاً تحليلياً ، وذلك بالحديث عن عنوانه وترتيبه ، وذكر منهج المؤلف فيه ، مع الإمام بفوائده وخصائصه .

٢ - إثباتُ جلالَةِ مُستخرج الإسماعيلي ، وذلك من حيثُ غزارة مادته ، وسعةُ مناحي القول فيه ، ووجود هذه المادة - في الجملة - مُتناثرة في بعض الشروح المتأخرة لصحيح الإمام البخاري .

٣ - إثباتُ عناية أهل العلم بالحديث بمُستخرج الإسماعيلي ، رواية وسماعاً ، ونقلًا لفوائده ، واستعانةً به في شُرُوح الجامع الصحيح ،

وحلَّ غوامضه ومشكلاته .

٤ - الإشارة إلى ما تَمَتَّع به علماء الإسلام عامة ، وأهل الحديث خاصة من حسن نقدي ، وتمحيص وتدقيق ، لكل ما يقفون عليه من آثار العلماء المتقدمين عليهم ، وذلك ساهم في تطوير ملكة الاجتهاد عندهم ، وكان سبيلاً إلى الإبداع والتجديد .

وبعد : فإنَّ الأسف لَيْسَتْهُ ، والأسى لَيَعْظُمُ لفقدان هذا الأثر النفيس ، والعلق الثمين الذي ظل موجوداً إلى القرن الحادي عشر الهجري ^(١) ، ولعل فيما بقي - متناثراً - منه في بعض شروح الجامع الصحيح ، ما يُهَوِّنُ الخُطْبَ ، ويُقِرُّ العَيْنَ ، وَيَجْبِرُ بعض الكَسْرَ ، والعزمُ معقودٌ إنَّ شاء الله تعالى على استخراج مادة مستخرج الإسماعيلي من هذه الشروح ، وتَجْرِيدُها ، ثم ترتيبها على الكتب والأبواب ، والتعليق عليها بما يُقَرِّبُ معناها ، ويوضح سياقها ^(٢) ، وإخراجها في كتاب لا يَزَعُمُ جامعُه أنَّه " المستخرج " كما وَضَعَهُ الإسماعيلي ، بل هو أثارةٌ مِنْهُ ، وقَبَسٌ من نُورِ مشكاته ، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، وصلى الله وسلم على نبيِّنا ورسولنا محمد وعلى آله وصحبه ، وسلم تسليمًا كثيرًا .

(١) فلقد روى الروداني " المدخل " و " المستخرج " كما تقدَّم بيانهُ .

(٢) يَسَّرَ الله تعالى في استخراج مادة مستخرج الإسماعيلي من كُتُب الأئمة الأربعة المذكورين آنفاً ، والعزمُ معقودٌ على ترتيبها وفق ما وصفت ، والتعليق عليها ، ومُقارنتها بما عند أبي نُعيم في مستخرجه على البخاري ، الذي أشتغل الآن في جمع مادته من الكتب السابقة ، وأسأل الله التَّمام .

فهرس المصادر والمراجع :

- ١ - إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري ، لأبي العباس شهاب الدين أحمد ابن محمد القسطلاني ، دار الفكر ، بيروت ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م .
- ٢ - الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي ، مكتبة الرشد ، الرياض ١٤٠٩هـ .
- ٣ - الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ لشمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- ٤ - الأمالي المستطرفة على الرسالة المستطرفة لأحمد بن الصديق الغماري مصوّرتي عن نسخة خطية للشيخ محمد بن الأمين بوخيزة التطواني .
- ٥ - إنباء الغمر بأبناء العمر ، لشهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٣٨٧هـ ، المصورة عن الهندية .
- ٦ - الأنساب لأبي سعد عبدالكريم بن محمد السمعاني ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .
- ٧ - البحر الذي زخر شرح ألفية الأثر ، لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي ، نسخة الأحمدية بحلب .
- ٨ - البداية والنهاية لأبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي ، تحقيق : جماعة من الأساتذة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤٠٧هـ .
- ٩ - بغية الرعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت ، بدون تاريخ .
- ١٠ - تاج العرّوس ، للإمام محب الدين الزبيدي ، دار الفكر ، بيروت ، بدون تاريخ .

- ١١ - التاريخ الإسلامي العام للدكتور علي إبراهيم حسن ، الطبعة الأولى ، مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة .
- ١٢ - تاريخ التراث العربي ، فؤاد سزكين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧ م .
- ١٣ - تاريخ جرجان لأبي القاسم حمزة بن يوسف السهمي ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الرابعة ١٤١١ هـ ، وأيضاً : الطبعة الهندية ١٣٨٧ هـ .
- ١٤ - تاريخ علماء الأندلس لأبي الوليد عبدالله بن محمد بن الغرضي ، تحقيق : روحية عبدالرحمن السويقي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤١٧ هـ .
- ١٥ - تدريب الراوي في شرح تقريب النُوي للسيوطي ، تحقيق : عبدالوهاب عبداللطيف ، دار الفكر ، بيروت ، بدون تاريخ .
- ١٦ - تذكرة الحفاظ لشمس الدين محمد بن أحمد الثعدي ، الطبعة المصورة عن الهندية لدار إحياء التراث العربي ، بيروت ، بدون تاريخ .
- ١٧ - ترتيب المدارك ، وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك للقاضي عياض ابن موسى السبتي ، ضَبَطَهُ : محمد سالم هاشم ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ .
- ١٨ - تطوير دراسات السنة النبوية ، ونهضتها المعاصرة ، وآفاقها للدكتور فاروق حمادة ، دار الثقافة ، البيضاء ، المغرب ١٤١٣ هـ .
- ١٩ - التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ، لأبي الفضل زين الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي ، تحقيق : عبدالرحمن محمد عثمان ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٣٨٩ هـ .
- ٢٠ - توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار لمحمد بن إسماعيل الأمير الحسيني الصنعاني ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة ، بدون تاريخ .

٢١ - جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس لأبي عبد الله محمد بن أبي نصر الحميدي ، تحقيق : روحية عبدالرحمن السويفي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ .

٢٢ - حُصول التفريغ بأصول التخريج للشيخ أحمد بن الصديق الغماري مُصَوَّرَتِي عن نُسخة مَصَوَّرَةٍ بمكتبة الشيخ محمد بن الأمين بُوخبزة الحسني بتطوان بالمغرب .

٢٣ - دعوة الحق : مجلة شهرية تصدر عن وزارة الأوقاف بالمغرب ، عدد (٣١٣) ، جمادى الأولى ، وجمادى الثانية ١٤١٦هـ ، وعدد (٣٣٨) ، جمادى الثانية ١٤١٩هـ .

٢٤ - الديباج المُكْتَب في معرفة أعيان علماء المذهب للقاضي إبراهيم بن نور الدين المعروف بابن فرحون المالكي ، تحقيق : مأمون بن محيى الدين الجنّان ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ .

٢٥ - رسالة ابن حزم في فضل الأندلس للإمام أبي محمد علي بن حزم ، تحقيق : د . إحسان عباس ، ضمن رسائل ابن حزم ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، الطبعة الثانية ١٩٨٧م ، بيروت .

٢٦ - الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كُتُب السنة المشرفة ، لمحمد بن جعفر الكتاني ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ١٤٠٦هـ ، وأيضا : طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت ، بدون تاريخ .

٢٧ - سير أعلام النبلاء للإمام الذهبي ، خرّج أحاديثه : شعيب الأرناؤوط وحقق أجزاءه جماعة من الأساتذة ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الرابعة ١٤٠٥هـ .

٢٨ - شجرة النور الزكية في طبقات المالكية للشيخ محمد بن محمد مخلوف ، دار الفكر ، بيروت ، بدون تاريخ .

٢٩ - الشذا الفياح من علوم ابن الصّلاح لبرهان الدين إبراهيم بن موسى

- ٢٢٥ -

مجلة جامعة الإمام (العدد ٣٦) شوال ١٤٢٢هـ

الأبناسي ، تحقيق : أبو عبدالله محمد علي سمك ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ .

٣٠ - شرح التبصرة والتذكرة للحافظ العراقي ، اعتنى به : محمد بن الحسين العراقي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، بدون تاريخ .

٣١ - صحيح البخاري : لمحمد بن إسماعيل البخاري بشرح الحافظ ابن حجر المسمى : فتح الباري ، اعتنى ببعض أجزائه : العلامة عبدالعزيز بن عبدالله بن باز ، ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه : محمد فؤاد عبد الباقي ، وقام بإخراجه : محب الدين الخطيب ، دار الفكر ، بيروت ، بدون تاريخ .

٣٢ - حلة الخلف بمؤصول السلف لمحمد بن سليمان الروداني ، تحقيق : محمد حجي ، دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ .

٣٣ - الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي ، منشورات مكتبة الحياة ، بيروت ، بدون تاريخ .

٣٤ - طبقات الحفاظ للسيوطي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ .

٣٥ - طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي ، دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، بدون تاريخ .

٣٦ - طبقات الفقهاء لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي ، دار الرائد العربي ، بيروت ١٤٠١ هـ ، وأيضاً طبعة دار القلم ، بيروت ، بدون تاريخ .

٣٧ - طبقات علماء الحديث لابن عبد الهادي ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ .

٣٨ - العقد المذهب في طبقات حملة المذهب لسراج الدين عمر بن علي بن الملقن ، تحقيق : أيمن نصر الأزهرى وسيد مهني ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ .

٣٩ - عمدة القاري شرح صحيح البخاري لبدر الدين محمود بن أحمد العيني ، دار الفكر ، بيروت ، بدون تاريخ .

٤٠ - غيث النفع في القراءات السبع لعلّي النوري الصفاقسي ، مطبوع مع سراج القاريء المبتدئ ، وتذكار المقرئ المُنْتَهِي ، دار الفكر ، بيروت ١٤١٥ هـ .

٤١ - فتح الباري شرح صحيح البخاري للحافظ ابن حجر (انظر : صحيح البخاري) .

٤٢ - فتح المغني شرح ألفية الحديث للسّخاوي ، تحقيق : صلاح محمد محمد عويضة ، دارالكتب العلمية ، بيروت ١٤١٧ هـ .

٤٣ - فهرسة ابن خير لأبي بكر محمد بن خير الإشبيلي ، وَضَعَ حواشيه : محمد فؤاد منصور ، دارالكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ .

٤٤ - القاموس المحيط لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزيادي ، تحقيق : مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ .

٤٥ - الكواكب الدراريّ في شرح صحيح البخاري لشمس الدين الكرمانلي ، الطبعة المصرية لسنة ١٣٥٦ هـ .

٤٦ - لسان العرب لمحمد بن مكرم الأنصاري المعروف بابن منظور ، دار صادر ، بيروت ، بدون تاريخ .

٤٧ - لسان الميزان لابن حجر ، تصوير مؤسسة الأعلمي للمطبوعات عن الطبعة الثانية ١٣٩٠ هـ .

٤٨ - مجلة دار الحديث الحسنية - الرباط ، العدد الثالث .

٤٩ - المجمع المؤسس للمعجم المفهرس لابن حجر ، تحقيق : محمد شكور امير الميادين ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ .

٥٠ - معجم البلدان لياقوت الحموي ، دار الرشاد الجديدة ، البيضاء - المغرب ،

بدون تاريخ .

٥١ - المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي ، لأبي بكر الإسماعيلي ، تحقيق : الدكتور / زياد محمد منصور ، مكتبة العلوم والحكم ، المدينة المنورة ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ .

٥٢ - المنتظم في تاريخ الرسل والملوك لعبد الرحمن بن علي بن الجوزي ، طبعة دائرة المعارف العثمانية بالهند ١٣٥٨ هـ .

٥٣ - موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ، للدكتور / أكرم ضياء العمري ، دار القلم ، دمشق ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٣٩٥ هـ .

٥٤ - ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي ، تحقيق : علي البجاوي ، دار الفكر ، بدون تاريخ .

٥٥ - النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري بردي ، الطبعة المصرية .

٥٦ - النكت الوفية بما في شرح الألفية لبرهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي ، نسخة مكتبة الأوقاف ببغداد .

٥٧ - النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر ، تحقيق : الدكتور / ربيع بن هادي عمير ، دار الراية ، الرياض ، الطبعة الثانية ١٤٠٨ هـ .

٥٨ - هدي الساري للحافظ ابن حجر (انظر : فتح الباري) .

٥٩ - وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لأبي العباس أحمد بن محمد بن خلّكان ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ .

٦٠ - الوافي بالوفيات للصلاح الصفدي ، اعتني به : س ديدرينغ سلسلة النشرات الإسلامية ١٤٠١ هـ ، دار النشر فرانز شتاينر بفسبادن .

٦١ - يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر للشعالبي ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الثانية ١٣٩٣ هـ .